جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الموضوع:

دور النوافذ الإسلامية في توسيع نشاط البنوك التجارية في الجزائر

-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA،وكالة المدية-

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي و بنكي

من إعداد الطلبة:
- بلحوت مُحَّد لمين
- عريب وائل

تحت إشراف الأستاذ:
ا. عامر كمال

السنة الجامعية
2022/2021

مستخلص

مستخلص:

تهدف هده الدراسة إلى تسليط الضوء على تحول البنوك التجارية للعمل المصرفي الإسلامي من خلال إنشاء نوافذ إسلامية و هذا للوقوف على التحديات و العقبات التي تحول دون تقديم هذه البنوك لخدمات مصرفية إسلامية, وصولا لمعرفة أهم المتطلبات الضرورية لفتح النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية من جهة نظر العاملين فيها.وقد خلصت نتائج الدراسة أن نجاح النوافذ الإسلامية في البنوك الجزائرية مرهون بتوفير مجموعة من المتطلبات الضرورية,على غرار إصدار قانون خاص بالصيرفة الإسلامية, وان يخضع العمل المصرفي الإسلامي لمراقبة هيئة الرقابة الشرعية,وتطوير الموارد البشرية لفهم طبيعة العمل المصرفي الإسلامي و ضوابطه الشرعية .

الكلمات المفتاحية:

الكلمات الدالة , نوافذ الإسلامية ,بنوك التجارية , صيرفة إسلامية , متطلبات , تحول .

Résumé

This study aims to shed light on the conversion of conventional banks to Islamic banking by creating Islamic windows .and this is to identify the various challenges and obstacles that prevent these banks from providing Islamic banking services to find out the most important requirements necessary to open Islamic windows in Algerian public banks from the point of view their employees. the results of the study concluded that the success of Islamic windows in Algerian banks is subject to providing a set of necessary requirements such as issuing a law on Islamic banking. And that Islamic banking work is subject to the supervision of the sharia supervisory board. And developing human resources to understand the nature of Islamic banking and its legal controls.

Key words:

islamic windows conventional ,banks,islamic,banking,requirements, transformation.

تشكرات:

الحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات , لحمد لله الذي ألهمنا الصبر و التوفيق لانجاز هذا العمل المتواضع

أن نشكر الأستاذ المشرف **عامر كمال**

الذي ساعدنا بتوجيهاته القيمة وملاحظاته النيرة و تشجيعه لنا لاختيار هذا الموضوع

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر الأساتذة و الدكاترة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة كل واحد باسمه لقبولهم مناقشة المذكرة و تفريغ من وقتهم الثمن لقراءتها

ولا ننسى أيضا كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية الذين منحونا كل العون و المساعدة

أخيرا نسال الله تعالى بأسمائه الحسنى و صفاته العلى أن يوفقنا جميعا لخدمة البحث العلمي وان يبلغنا جميع منازل الناجحين, الفالحين مع اللذين انعم الله عليهم من النبيين و الصديقين و الشهداء الصالحين والصلاة و السلام على نبينا و حبيبنا محمد وعلى اله وصحبه و سلم تسليما

إهداء

الحمد لله الذي أنار لي طريقي وكان لي خير عون الحمد لله

اهدي ثمرة هذا العمل إلى

إلى من جعل الرحمان الجنة تحت أقدامها

إلى نبع الحنان الفياض,إلى أمي الحنون,إلى من أكن له كل مشاعر التقدير ة الاحترام.

أطال الله في عمرهما. " أبي"

"أخواتي أخي و." إلى كل من أحبهم القلب

إلى كل أعمامي و أخوالي و عماتي و خالاتي و باقي الأقارب.

إلى كل الأصدقاء وكل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب و من بعيد.

إلى كل الذين أحببتهم ,احترمتهم و حملت لهم في قلبي ذكرى جميلة لا تنسى إلى الذين أعانوني

أقول لكم شكرا لكم لأنكم علمتموني أن استشعر الصعاب فأتحداها و أتجاوزها,

إلى كل هؤلاء اهدي هذا العمل .

مُحَمَّد

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما الله عز و جل

" و بالوَالدين إحسانا "

وأخص منهم أمي ينبوع الحنان

إلى كل عائلة وإلى زملائي في الدراسة أحبتي في الله

و إلى كل من ساهم في إنجاز هذه المذكرة.

وائل

الفهرس

الفهرس

العنوان	
المستخلص	
التشكرات	
الإهداء	
الفهرس	**I**
قائمة الجداول الأشكال	**V**
المقدمة	**ا - ح**
الفصل الأول:الإطار النظري للبنوك التجارية والبنوك الإسلامية	
تمهيد	7
المبحث الأول:مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية	8
المطلب الأول:ماهية البنوك التجارية وتعريفها وأنواعها	9-8
المطلب الثاني:أهداف البنوك التجارية ووظائفها وخصائصها	11-11
المطلب الثالث:أسس عمل البنوك التجارية	13
المبحث الثاني: مفاهيم أساسية حول البنوك الإسلامية	15
المطلب الأول: ماهية البنوك الإسلامية اهدافها و خصائصها و انواعها	15-22
المطلب الثاني:اسس و استخدامات البنوك الاسلامية	22
المطلب الثالث: أسس عمل البنك الإسلامي	29
خلاصة الفصل	31
الفصل الثاني: فروع و نوافذ المعاملات الإسلامية	
تمهيد	33
المبحث الأول: الفروع والنوافذ الإسلامية	34
المطلب الأول: ماهية الفروع والنوافذ الإسلامية	34

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية	39
المطلب الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية	40
المبحث الثاني: حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية و اهم اهدافها و موضوعيتها	42
المطلب الأول: حكم التعامل مع الفروع و النوافذ الإسلامية	42
المطلب الثاني: اهداف النوافذ الإسلامية	44
المطلب الثالث: موضوعية اهداف النوافذ الإسلامية	45
المبحث الثالث: منتجات و ضوابط تاسيس النوافذ الاسلامية و معوقاتها مع دراسة التجربة الاماراتية و الماليزية	46
المطلب الأول: المنتجات التي تقدمها الفروع و النوافذ الإسلامية	46
المطلب الثاني: التجربة الماليزية كتجربة دولية ناجحة	94
المطلب الثالث: التجربة الاماراتية في مجال فتح النوافذ الاسلامية	55
المطلب الرابع: معوقات و مشكلات الفروع و النوافذ الاسلامية و سبل تدليلها	61
خلاصة الفصل	64
الفصل الثالث: دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة المدية	
تمهيد	66
المبحث الاول :انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية	67
المطلب الاول : نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية	67
المطلب الثاني : تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	68
المطلب الثالث : الفرق بين التمويل الاسلامي و التمويل الكلاسيكي	71
المبحث الثاني : بطاقة تعريف البنك الوطني الجزائري	74
المطلب الاول : نشاة و تاسيس البنك الوطني الجزائري و هيكله التنظيمي	75

المطلب الثاني : مهام و خدمات البنك الوطني الجزائري	81
المطلب الثالث :تقديم البنك الوطني الجزائري وكالة المدية	86
المبحث الثالث : النوافذ الإسلامية المطبقة بوكالة المدية BNA للبنك الوطني الجزائري	88
المطلب الاول: صيغ التمويل بالمرابحة	88
المطلب الثاني : التمويل بالإيجار	97
المطلب الثالث : دفتر التوفير الإسلامي	102
خلاصة الفصل	104
الخاتمة	106
المراجع	110
الملاحق	114

قائمة الأشكال والجداول

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-1)	عدد البنوك التجارية و الإسلامية في ماليزيا	50
(2-1)	عدد الفروع و النوافذ الإسلامية في ماليزيا	50
(1-2)	معلومات حول بنك المشرق الاماراتي	55
(2-2)	السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية	56
(3-2)	السيولة لبنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية	57
(4-2)	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق قبل انشاء نافذة إسلامية	58
(5-2)	عائد حقوق الملكية لبنك المشرق بعد انشاء نافذة إسلامية	58
(6-2)	توظيف الموارد لبنك المشرق قبل انشاء نافذة إسلامية	59
(7-2)	توظيف الموارد لبنك المشرق بعد انشاء نافذة إسلامية	59
(1-1)	الفرق بين التمويل الاسلامي و التمويل الكلاسيكي	71

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	مخطط اهداف البنوك الإسلامية	22
(1-1)	صيغ الخدمات المصرفية	46
(2-1)	صيغ نشاط الاستثمار و التمويل	47
(3-1)	مجموعة الانشطة الدينية و الاجتماعية	48
(1-2)	نموذج هيكلي لبنك بيوميترا التجاري الماليزي	51
(2-2)	المعاملات الاسلامية في بنك بيوميترا الماليزي	52

مقدمة

مقدمة:

يمثل النظام البنكي ,من أهم الركائز التي يستند عليها النشاط الاقتصادي لأي مجتمع, باعتباره مرآة تعكس التطورات و الظروف الاقتصادية التي تمر بها الدول , كما له علاقات متشابكة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث أنها يؤثر فيها و يتأثر بتطورها , ومع تزايد دوره الايجابي في مختلف النشاطات المالية و الاقتصادية و الاجتماعية فالبنوك اليوم تنظم و تسهل في حشد و تعبئة المدخرات وتكوين رؤوس الأموال ثم القيام بالتوزيع أو التخصيص الكفء لهذه المدخرات المجمعة على الاستثمارات .

فالبنوك التجارية تسعى لتسهيل المعاملات على أساس الثقة حيث تعمل على تجميع النقود الفائضة عن احتياجات الجمهور أو منشات الأعمال أو الدولة لغرض إعادة إقراضها لزبائنها الذين تزداد طموحاتهم و تتعدد مشاريعهم , و تؤدي وظيفة الوساطة المالية خدمات مالية جليلة مفيدة لوحدات اقتصادية عديدة و مختلفة , إلى أن اعتماد النظام المصرفي التجاري على الربا يؤدي إلى عواقب وخيمة و ليس لذل على ذلك من الأزمات المالية التي اجمع الباحثون الاقتصاديون على أن البنوك بأسلوبها ألربوي كانت احد أهم أسباب حدوثها .

في ظل الأحداث التي شهدتها الساحة الاقتصادية خصوصا بعد أن ضربت الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم الأخيرة جذورها في عصب الاقتصاد الرأسمالي توجه العديد من البنوك إلى إنشاء نوافذ تقدم خدمات و صيغ تمويلية وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية , و انتشرت بشكل كبير بعد الأزمة سنة 2008 ثم نمت و تطورت النوافذ الإسلامية حتى أصبحت لها من الأهمية ما هي عليه اليوم .

يعتبر انتشار النظام المصرفي الإسلامي حافزا مهما لتسهيل الأفراد و المؤسسات المالية للإقبال عليها و ذلك راجع لعدم تأثره بالأزمات المالية المحلية و الدولية ,الأمر الذي أدى إلى اكتساب قوة و مرونة عالية لأداء مهامه و تحقيق نجاحات كبيرة , مما أدى إلى فتح نوافذ إسلامية على مستوى البنوك التجارية خاصة تعمل وفق للشريعة الإسلامية .

1-إشكالية الدراسة :

بناءا على ما سبق , تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

_ما هو دور النوافذ الإسلامية في توسيع نشاط البنوك التجارية ؟

ومن هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية :

_ فيما يتمثل مفهوم البنوك التجارية و البنوك الإسلامية؟

- فيما يتمثل مفهوم النوافذ الإسلامية و ما هي أثارها الاقتصادية؟

هل يتبنى البنك الوطني الجزائري فرع المدية _النوافذ الإسلامية في معاملاته ؟

- 2فرضيات الدراسة :

للإجابة عن التساؤلات الفرعية السابقة يمكن بناء الفرضيات التالية :

- البنك التجاري بنك يقوم على أساس القاعدة الاقراضية بسعر الفائدة عكس ذلك بالنسبة للبنك الإسلامي.

-النوافذ الإسلامية هي تعامل كلي وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية الذي يؤدي إلى التشجيع للدخول في مشاريع الدولة العملاقة.

-يتبنى البنك الوطني الجزائري فرع المدية للنوافذ الإسلامية .

- 3أسباب اختيار الموضوع :

إن اختيار موضوع الدراسة يرجع إلى الأسباب التالية :

_الأهمية التي يحظى بها هذا الموضوع ضمن اختصاص اقتصاد نقدي و بنكي .

_الميول الشخصي لدراسة الموضوع .

_توسعة مجال البحث في المواضيع ذات الصلة المصرفية الإسلامية .

_يعد موضوع الفروع و نوافذ الإسلامية من المواضيع الهامة في مجال البنكي في وقتنا الراهن .

ـ 4أهمية و أهداف الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة في القيمة البحثية و الإضافة العلمية التي يقدمها , و يمكن ذكر أهمها في النقاط التالية:

ـــ حاجة الجزائر للاهتمام بالصيرفة الإسلامية من خلال فتح فروع و نوافذ إسلامية كخطوة أولى نحو التحول التدريجي للنظام المصرفي الإسلامي.

ـــ رغبة البنوك التجارية التقليدية على منافسة البنوك الإسلامية في جذب الودائع و اكتساب قاعدة اكبر من العملاء, حيث قامت بفتح نوافذ للتمويل الإسلامي لتقديم خدمات مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ـــ محاولة إثبات مجموعة من التجارب أن التحول إلى البنوك الإسلامية بأسلوب النوافذ الإسلامية هو أفضل وسيلة للارتقاء إلى بنك إسلامي قائم .

أما عن أهداف الدراسة فهي تتمثل في :

ـــ توضيح مفهوم النوافذ الإسلامية و ضوابط تأسيسها و التحديات التي تواجهها و متطلبات نجاحها و كذا طرق التمويل البنكي الإسلامي .

ـــ إبراز أهم صيغ التمويل الإسلامي من خلال النوافذ الإسلامية .

ـــ محاولة تحليل تجارب عربية و غربية رائدة على المستوى العالمي في مجال فتح النوافذ الإسلامية ببيان أثرها الاقتصادي و العراقيل التي تواجهها و عوامل نجاحها .

ـ 5المنهج المستخدم:

فرض علينا الاعتماد على منهجين في إعداد هذه الدراسة هما :

هو المنهج التحليلي و الوصفي .

المنهج الوصفي: يركز على وصف ظاهرة و تحليل عناصرها للوصول إلى النتائج المطلوبة التي يمكن تعميقها .

المنهج التحليلي: يقصد بيه تحليل كل المستويات المختلفة التي تنشط فيها النوافذ الإسلامية انطلاقا من البنك التقليدي.

- 6صعوبات الدراسة :

خلال إعداد هذه المذكرة واجهتنا العديد من الصعوبات أهمها:

_ مراجعة غير كافية خاصة فيما يتعلق بجانب الدراسة في الجزائر تكاد تنعدم .

_ اعتبار موضوع فتح النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية الجزائرية حيث وجدنا نقص في مصادر المعلومات خاصة في الجانب التطبيقي .

- 7 إطار الدراسة :

يمكن أن نحدد إطار الدراسة على مستويين زمني و مكاني من خلال دراسة واسعة من الجانب الفقهي و هو الشرعي و الجانب الاقتصادي, لأنها من الظواهر الجديدة التي تسعها إليها جميع البنوك التجارية إلى تطبيقها من خلال التحول من الصيغة الربوية إلى الصيغة الإسلامية و قد يكون التحول جزئي أو كلي .

الاطار الزمني : كان الإطار الزمني من الناحية النظرية معمق , يمس نشأة و تطور البنوك التجارية و البنوك الإسلامية منذ بدايتها و تطورها إلى تبلورها على الشكل الحالي, أما إن تحدثنا من الناحية التطبيقية فاقتصرت على إحصائيات و تقارير لعام 2021-2022

الاطار المكاني : شملت دراستنا المتعلقة بالتعامل بالنوافذ الإسلامية في البنوك التجارية في بنك الوطني الجزائري وكالة المدية الذي يتعامل بصيغ تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية .

- 8الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات التي تطرقت إلى موضوع النوافذ السلامية و التي أنجزت في العديد من الجامعات نذكر ما يلي :

-**مصطفى إبراهيم محمد إبراهيم دراسة:** بعنوان تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية , مذكرة

لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي , الجامعة الأمريكية المفتوحة , مصر , 2006 هدفت إلى مناقشة مسألة الفروع الإسلامية للبنوك الربوية و استخلصت من هذه الدراسة هي عدم جواز التعامل معها إلى في حال وجود بنك إسلامي أو في حال تحول البنك التقليدي ألربوي تدريجيا إلى بنك إسلامي يتعامل بصيغ التمويل الإسلامي .

دراسة د.سعيد بن سعد المرطان : ورقة بحثية بعنوان , ضوابط تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية – البنوك التقليدية :تجربة البنك الأهلي التجاري السعودي ,ندوة من إعداد اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية , اللجنة الاقتصادية , دولة الكويت , مايو 1998.

–دراسة حسين حسين شحاتة 2001 : بعنوان الضوابط الشرعية لفروع المعاملات الإسلامية بالبنوك التقليدية , مجلة الاقتصاد الإسلامي ببنك دبي الإسلامي : قام الباحث في هذه الدراسة على التركيز على الفروع و النوافذ الإسلامية المطبقة بالبنوك التقليدية التي تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية

–دراسة خليفي جمال . عبد القادر عبد الرحمان : دراسة تحليلية لواقع تمويل النوافذ الإسلامية للمؤسسات الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة مديرية الخدمات المالية الإسلامية بنك الإسكان خلال فترة 2014-2020

–دراسة فلاق علي . سالمي رشيد : النوافذ الإسلامية و الفروع الإسلامية في البنوك التقليدية , مع الإشارة إلى بعض التجارب العربية و الغربية .

ـ 9 خطة الدراسة :

من اجل دراسة دور النوافذ الإسلامية في توسيع نشاط البنوك التجارية و إبراز مدى مساهمتها في توسيع و تأهيل و ترقية هذه المؤسسات قدمنا و قسمنا دراستنا إلى **ثلاثة فصول** نذكرهم :

أ/الفصل الأول : تطرقنا في الفصل الأول لإعطاء و استعراض مفاهيم عامة حول البنوك التجارية و البنوك الإسلامية . حيث تضمن الفصل الأول مبحثين.

ب/الفصل الثاني : حاولنا إعطاء مفهوم أو الإطار العام للنوافذ و الفروع الإسلامية بشكل دقيق حيث تضمن الفصل الثاني ثلاثة مباحث .

ت/الفصل الثالث : وسوف نتطرق في الفصل الثالث إلى دراسة حالة فتح دفتر التوفير الإسلامي, على مستوى البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–وتضمن هذا الفصل ثلاث مباحث كالتالي.

الفصل الأول :

البنوك التجارية و البنوك الاسلامية

تمهيد:

لأي دولة نظامها المصرفي الخاص بها , ولهاذ النظام أنواع كثيرة من البنوك المكونة البنكي الذي يعمل على المساهمة في عملية التطوير وتوفير التمويل الضروري لكل قطاعات البلد للقيام بمهامها و تنمية الاقتصاد و خاصة في ظل الأزمات المالية التي نعيشها .

و من المؤسسات المالية التي تكون النظام المصرفي نجد البنوك التجارية و الإسلامية التي تعتبر من المصادر الخارجية لتمويل الاقتصاد و خاصة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

حيث البنوك التجارية تمارس الوساطة المالية أي قبول الودائع من العملاء و منح القروض مقابل فائدة , أما البنوك الإسلامية فهي تهدف إلى تقديم مختلف أشكال التمويل لكن بما يتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية .

لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب النظري و إعطاء فكرة حول البنوك التجارية و الإسلامية من خلال مفهومها و أنواعها و وظائفها و أسس عملها و هذا يستلزم دراسة المباحث التالية :

المبحث الأول : البنوك التجارية تعريفها, أنواعها و خصائصها , أسس عملها.

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية تعريفها ,فروعها , مصادر أموالها و استخداماتها , أسس عملها.

المبحث الأول:البنوك التجارية: تعريفها ,أنواعها, أهدافها , وظائفها , أسس عملها.

المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية و أنواعها .

1. تعريف و نشأة البنوك التجارية :

1.1تعريف البنوك التجارية :

هي نوع من أنواع المؤسسات المالية يرتكز نشاطها في قبول الودائع و منح الائتمان , وتعتبر وسيط بين أولئك الذين لديهم فائض في المال و بين أولئك الذين لديهم عجز في المال.
مؤسسة مالية تخضع للقوانين و التشريعات المصرفية تهدف لتحقيق الربح من خلال نشاطها المصرفي المتمثل في قبول الودائع التي تدفع عند الطلب لأجال محدودة , و هي أيضا المنشاة المالية التي تقبل الودائع من الأفراد و الهيئات تحت الطلب و لأجال محدودة لتستخدم في فتح حسابات و تقديم القروض قصد الربح .[1]
من هذا التعريف نجد أن التطور المصرفي اتجه نحو نطاق العمليات التي تقوم باه البنوك التجارية و لم يعد مقتصرا فقط على القيام بعمليات الائتمان و خصم الكمبيالات و تقديم القروض , و إنما سار تطورها في الكثير من الدول إلى تمويل رؤوس الأموال الثابتة و توسيعها و على الرغم من أن البنوك التجارية لتعتبر الوسيط الوحيد في هذا الميدان إلا أنها تتميز بصفات معينة تميزها على غيرها من الوسطاء .

2.1نشأة البنوك التجارية :

كلمة بنك ظهرت في مدينة البندقية و هي كلمة مشتقة من كلمة بانوك الايطالية و تعني المصطبة و يقصد باه المنضدة التي يقف عليها الصراف لتحويل العملة ثم تطور معناها إلى المصرف .[2]

و كان أول بنك أسس عام 1517 بمدينة البندقية بإجماع الباحثون تلاه بنك برشلونة سنة 1401 ثم بنك ريالتي عام 1587 بمدينة البندقية أيضا ثم أمستردام 1609 هذا الأخير يعتبر النموذج التي سارت بيه البنوك الأوروبية و في القرن التاسع عشر للميلاد و ظهور الثورة الصناعية أدى ذلك إلى دخولها في عصر الإنتاج الذي احتاج الكثير من المال , فظهرت الحاجة إلى البنوك مما دفعها إلى افتتاح فروع لها في كل أقطار العالم .[3]

[1] إسماعيل أحمد الشناوي و عبد النعيم مبارك , **اقتصاديات النقود و البنوك و الأسواق المالية** , الدار الجامعية ,الإسكندرية , ص218 .

[2] سامر جلدة , **البنوك التجارية و التسويق**, دار أسامة للنشر و التوزيع , ط1 , عمان , 2009 ,ص 14 .

[3] بو عتروس عبد الحق: **الوجيز في البنوك التجارية**، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة ، 2000، ص 6.

2. أنواع البنوك التجارية :

يوجد أنواع كثيرة من البنوك الموجودة في كل دولة , حيث يختص كل واحد منها بجانب ما و سنتطرق إلى أشهر أنواع البنوك التجارية :

1.2من حيث حجم النشاط :

- ✓ **بنوك الجملة** : وتعتبر هذه البنوك من أهم البنوك في الوطن لتعاملها مع أصحاب رؤوس الأموال الضخمة و أصحاب المنشات الكبرى التي تحتاج رأس مال كبير .
- ✓ **بنوك التجزئة** : وهي عكس بنوك الجملة لتعاملها مع أصحاب رؤوس الأموال الصغيرة والمنشات الصغرى, التي لا تحتاج إلى رأس مال كبير و تقوم بتقديم خدمات متنوعة لقاعدة عريضة من العملاء و حقق قطاع التجزئة نموا كبيرا و يرجع هذا إلى زيادة حجم الطلب على خدمات التجزئة بشكل عام , كما لها مزايا متعددة منها ارتفاع ربحية المنتجات و تقليل المخاطر عن طريق توزيعها ,على قاعدة كبيرة من العملاء و استفادتها من العمولات التي يحصل عليها البنك من العملاء .

2.2من حيث المناطق الجغرافية :

- ✓ **البنوك التجارية العامة** : تعتبر هذه البنوك من البنوك التي تباشر نشاطها من خلال مجموعة من الفروع و المكاتب المنتشرة في الوطن أو خارجه و تعتبر من أهم الممولين ,للتجارة الخارجية و منح الائتمان قصير و طويل الأجل كما أنها تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية يقع مقرها الرئيسي في العاصمة أو في المدن الكبرى .
- ✓ **البنوك التجارية المحلية** : تمتاز هذه البنوك بصغر حجمها على عكس البنوك التجارية العامة ,أي يقتصر عملها و نشاطها على منطقة جغرافية معينة مثل إقليم محدد أو مدينة أو ولاية و يقع مقرها الرئيسي في هذه المناطق المحددة و ترتبط بالبيئة المحيطة بيه و يظهر ذلك على الخدمات المصرفية التي تقوم بمنحها .

3.2من حيث عدد الفروع :

- ✓ **البنوك ذات الفروع** : يخضع هذا البنك إلى مجموعة من القوانين العامة للدولة و ليس إلى قوانين المنطقة التي يقع فرعها في نطاقها الجغرافي كما لها فروع متعددة تغطي معظم أنحاء الدولة خاصة المناطق الهامة .

كما أن المركز الرئيسي يضع السياسة العامة التي تمشي عليها هذه الفروع تتبع ألامركزية في تسيير أمورها حيث يترك للفرع الحرية في تدبير شؤونه, فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في الأمور المهمة التي ينص عليها في لائحة البنك , و تتخذ شكلها القانوني من شكل شركات المساهمة بالإضافة إلى تعاملها بالقروض قصيرة الأجل سنة فأقل لتمويل رأس المال و لضمان سرعة استرداد القرض ,كما أنها تتعامل أيضا بالقروض طويلة و متوسطة الأجل لكن بدرجة محدودة .

- ✓ **بنوك السلاسل**: عندما زاد حجم و نشاط و اتساع نطاق أعمال هذه البنوك و هي عبارة عن عدة فروع منفصلة ,عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يقوم بوضع و رسم السياسات العامة التي تلتزم مختلف الفروع بها كما انه ينسق فيما بينها و نستطيع أن نستخلص من العنوان ,أنها سلسة من البنوك التجارية ولا يوجد هذا النوع إلى في الولايات المتحدة الأمريكية .
- ✓ **بنوك المجموعات** : انتشرت هذه البنوك بشكل كبير في أوروبا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية ,تأخذ طابعا احتكاريا و هي عبارة عن شركة قابضة تدير أو تترأس مجموعة من الشركات المتصلة بها التي تعمل في النشاط المصرفي.

حيث تقوم هذه الشركة بالإشراف على الشركات التابعة لها و تقوم بوضع السياسات العامة و تمنح لها حرية تنفيذ هذه السياسات بشكل لا مركزي .

- ✓ **البنوك الفردية** : عبارة عن بنك فردي أو منشاة فردية تكون محدودة رأس المال أي أن معظم تعاملاتها تكون قصيرة الأجل , و تقوم أيضا بتوظيف هذه الأموال إلى أوراق مالية و أوراق تجارية مخصومة , و غير ذلك من الأصول عالية السيولة التي يمكن تحويلها إلى نقود بسرعة بدون التعرض إلى خسائر تتمتع بثقة أصحابها.
- ✓ **البنوك المحلية** : نستطيع القول أن لهذه البنوك قوانين خاصة ,بالمنطقة التي تعمل بها و تتعامل مع البيئة التي توجد بها و هي أيضا تغطي منطقة جغرافية محددة كمدينة أو ولاية تعمل على تقديم الخدمات المصرفية التي تناسبها.

المطلب الثاني: أهداف البنوك التجارية ووظائفها وخصائصها

1. أهداف البنوك التجارية :

يقوم العمل البنكي على ثلاثة أهداف هامة تميز البنوك التجارية عن غيرها من مؤسسات الأعمال , فانه لابد أن يوازن بين ثلاثة عوامل رئيسية يجب أخذها بعين الاعتبار هي:

1.2الربحية : يسعى البنك كأي مؤسسة إلى تحقيق اكبر ربح لإرضاء المساهمين و هو ناتج عن الفرق بين الإيرادات الإجمالية و النفقات الكلية للبنك , و تتحقق إيرادات البنك نتيجة لعمليات الإقراض و الاستثمار التي يقوم بها البنك نظير خدماته المختلفة ليتمكن من سداد الفوائد المستحقة للمودعين و مقابلة الالتزامات الأخرى, لتدعيم المركز المالي للبنك و توزيع حصص من الأرباح على أصحاب رأسمال البنك [1].

1.3السيولة : وهي تمثل مقدرة البنك على الاحتفاظ بتوازن بين مبالغ المودعين و المبالغ المسحوبة , بمعنى أن يكون قادر على طلب السحب في أي لحظة , فيجب على البنك أن لا يغامر بتوظيف كل أمواله لتحقيق الربح فقط , و إنما عليه ترك جزء منها لمواجهة متطلبات السحب المفاجئة و لا يقصد بالاحتفاظ بمعدل السيولة أن يحتفظ البنك بأمواله في صورة مبالغ نقدية سائلة حيث انه إذا فعل ذلك فانه لن يتمكن من تحقيق أرباح و إنما يقصد بالسيولة في هذا المجال القدرة على تحويل بنود الاستثمار إلى صورة نقدية سائلة دون التعرض إلى خسائر [2].

1.4الضمان و الأمان: بمعنى عام فان البنوك التجارية لابد أن توازن بين الربحية و درجة المخاطر لها نتيجة عملية التمويل , فالبنك لاستطيع أن يستوعب خسائر تزيد عن قيمة رأس المال فإذا زادت الخسائر عن ذلك فقد تلتهم جزءا من أموال المودعين , و النتيجة هي إفلاس البنك. وتفرض السمات المشار إليها ثلاث أهداف تهتدي بها إدارة البنك التجاري :

- ✓ عندما يكون الجانب الأكبر من التكاليف ثابت , و زيادة في الإيرادات فهذا يحقق لنا أقصى ربحية و أن انخفاض الإيرادات كفيل بان يصاحبه انخفاض اكبر في الربح مدام جانب التكاليف باقي كما هو .
- ✓ التجنب التام لخسارة ثقة المودعين بسبب نقص شديد في السيولة .

[1] محمد الصيرفي، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1 ،الإسكندرية، ص18.
[2] محمد يونس، عبد المنعم مبارك، النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ، ص 255.

- ✓ يتمثل في تحقيق اكبر قدر من الأمان للمودعين على أساس رأس مال صغير , ولا يكفي لتحقيق الحماية المنشودة لهم .

2. وظائف البنوك التجارية :

لا شك أن قيام أي بنك تجاري , يعني قيامه بمجموعة من الخدمات البنكية لعملائه , بالإضافة إلى دوره في دعم الاقتصاد الوطني , و المساهمة في عملية التنمية الاقتصادية , و لتحقيق هذه الأهداف لابد للمصرف من أداء مجموعة من الوظائف أهمها :

- ✓ قبول الودائع و المدخرات من الأفراد و المؤسسات في شكل حسابات جارية , أو ودائع لأجل , ثم إقراض جزء منها للمشروعات و الأفراد بقروض قصيرة الأجل و بضمانات معينة للحصول على عائد مناسب من هذه العملية .
- ✓ شراء وبيع أوراق مالية و تحصيل كوبونات لحساب العملاء و إصدار خطابات الضمان للعملاء و كذلك فتح الاعتمادات المستندة لتسهيل عملية الاستيراد و التصدير .
- ✓ المساهمة في إنشاء المشاريع الاقتصادية أو دعمها ماليا و كذلك تنمية المدخرات و الاستثمارات المالية لخدمة الاقتصاد الوطني .
- ✓ تسجيل العمليات المالية للعملاء الخاصة بتقديم الخدمات المصرفية لهم .
- ✓ خلق و استخدام وسيلة أو وسائل حديثة تحل محل التعامل بالنقد الفعلي , ممثلة في الشيكات المصرفية و أوراق التحصيل و غيرها من وسائل التعامل النقدي الحديث.
- ✓ تحصيل الأوراق التجارية نيابة عن العملاء و المسحوبة ,على العملاء داخل البنك أو خارجه أو على البنوك المحلية أو الخارجية و كذلك خصم الأوراق التجارية من العملاء اللذين يتمتعون بمقدرة ائتمانية جيدة .

3. خصائص البنوك التجارية :

هناك عدة خصائص تتميز بها البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات وهي :

- ✓ تنفرد بمهمة تلقي الودائع بمختلف أنواعها مما يخلق للمدخرين فرص متنوعة للاستثمار مدخراتهم[1].
- ✓ تتميز البنوك التجارية بخاصية توليد ودائع جديدة من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار في الأوراق المالية المختلفة , وهو ما يتيح فرص متنوعة للمقترضين .

[1] حياة نجار، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل- دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية- أطروحة مقدمة لنيل 2 شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014/2013 ،ص17.

- ✓ تشكل الودائع للبنوك مصدرا رئيسا من مصادر أموالها ,حيث تعتمد عليها أكثر مقارنة برأسمالها و هذا ما يجعلها أكثر عرضة للمخاطر في عملياتها مما يفرض , عليها الحذر في إدارة هذه الأموال و الحرص على التوفيق بين متطلبات السيولة والربحية عند توظيف أموالها[1] .

المطلب الثالث: أسس عمل البنوك التجارية :

تقوم البنوك التجارية على مجموعة من الأسس التي تحدد طبيعة عملها و تحكم نشاطها و نستخلص هذه الأسس في :

1. سلعية النقود:

ترى البنوك التجارية النقود على أنها سلعة يتم الاتجار فيها ليس بيه , حيث تقوم ببيع و شراء النقود , و ذلك من خلال إصدار مجموعة من الخصوم المالية بسعر فائدة منخفض ليستفيد منها المقرضون , و تقوم بتوظيف هده الأموال في أصول عند عائد توظيف أعلى من سعر الفائدة المدفوعة للمودعين التي يفضلها المقترضون [2].

2. سعر الفائدة:

تعتبر الزيادة في سعر الفائدة من الأسباب في زيادة حجم الودائع أي الادخار و بالتالي الزيادة في قدرة البنك على منح الائتمان ,كما تعتبر سعر الفائدة من أهم الآليات البنوك التجارية في تمويل النمو و التوسع , و يرى الاقتصاديين الرأسماليين سعر الفائدة عصب النظام المصرفي .

وتعتبر أيضا سعر الفائدة التي يدفعها البنك التجاري على الودائع التي يأخذها من القروض.[3]

3. التنويع المالي:

يعتبر مصدر أموال البنوك التجارية من المودعين , أي تقوم البنوك بتحصيل هذه الأموال و إعادة تحويلها على شكل وضيفات قصيرة و طويلة الأجل للمقرضين , و تقوم البنوك بهذا التنويع من اجل مواجهة مخاطر الإقراض و الاستثمار بتمويل العديد من الأصول التي تتميز باختلاف العائد

[1] نيفين حسن، البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الإمارات، الإمارات، 2017 ،ص 7.
[2] مريم سعد رستم، تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، 1أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، سوريا،2014 ،ص7
[3] محمد محمود العجلوني، البنوك الإسلامية: أحكامها، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية، دار الميسرة، عمان، 2008 ،ص49.

و الخطر , فتسمى هذه العملية بالتنويع المالي , مما يساعد البنوك على توزيع الخطر و العائد لتعظيم العائد المتوقع .

4. تجمع الودائع والمدخرات استنادا لقاعدة الدائنة والمديونية:

إن العمل الرئيسي للبنوك التجارية هي تلقي الودائع بمختلف أنواعها و التي تستحق بعد فترة زمنية محددة أو عند طلب أصحابها ,ومن ثم تقوم هذه البنوك بالتوظيف هذه الأصول لمنح قروض و الاستثمارات .

ومن أهم و اخطر وظائف البنوك التجارية هي منح الائتمان , لان هذه الأموال ليست ملكا لها بل هي أموال المودعين في البنك , لهذا تقوم البنوك برسم خطة ائتمانية لتحقيق سلامة استخدام هذه الأموال التي في صحبتها لتحقيق عائد معتبرة نظير هذه العملية .[1]

[1] مريم سعد رستم، مرجع سابق، ص7.

المبحث الثاني: البنوك الإسلامية, تعريفها ,نشأتها,أنواعها ,خصائصها , أهدافها,مصادر أموالها ,استخداماتها و أسس عملها.

تعتبر المعاملات البنكية في النظام الاقتصادي الوضعي من الأسباب التي جعلت اقتصاديات الدول الإسلامية تتضرر مما جعل الكثير من الأفراد تتخلى عن التعامل وفق النظام التقليدي القائم على أساس الفائدة مما حرم الاقتصاد و المجتمع من الأموال ومنافع كثيرة .

الأمر الذي دفع المفكرين الاقتصاديين و العلماء المسلمين إلى التحرك لإيجاد حل شرعي في هذه المعاملات .

فما هي البنوك الإسلامية ؟ وما هي ظروف نشأتها , وماهي أهدافها و خصائصها ؟

وذلك ما سنتطرق إليه من خلال هذا المبحث .

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية و نشأتها .

تعتبر البنوك السلامية تجربة حديثة نسبيا إذا قارناها مع التقليدية , مما جعل التوصل إلى تعريف محدد للبنك الإسلامي صعبا من وجهة نظر الباحثين , لكن إن تعددت التعاريف يبقى المضمون واحد و فيما يلي سنتحدث عنها في :

1. شأة و تعريف البنوك الإسلامية :

1.1. نشأة البنوك الإسلامية :

كانت المعاملات المالية جارية في جميع الحضارات و قد غطت أحكام الشريعة جميع المعاملات التي كانت ساندة في الدولة الإسلامية و مع حلول الاستعمار على معظم البلاد الإسلامية و اقترانه بالغزو الفكري و الاقتصادي والعسكري و التربوي في عقر دار المسلمين أدى إلى الجمود و الناظر في المعاملات الفقهية الإسلامية أما المنظور في التجارة و النشاط الاقتصادي أدى إلى تسرب لأنظمة الغربية إلى البلاد الإسلامية فظهر في البنوك الربوية في البلاد العربية قبل أكثر من قرن و نصف حيث تقوم هذه البنوك على الربا و المعاملات المحرمة شرعا . و قد كانت البنوك التجارية العربية مجرد تقليد أو فروع للبنوك التجارية الربوية في الغرب . فثار العلماء و الفقهاء على شرع الربا و تطور الأمر منذ مطلع للبحث عن الهوية الإسلامية و العربية . و هكذا بدأت تظهر أول ردة 20 النصف الثاني من القرن تأسس بنك ناصر الاجتماعي الذي نص على عدم 1971فعل ضد الربا و آثارها السلبية و في عام التعامل بالفائدة أخذا و عطاءا و على الرغم من ضيق نطاق التجربة إلا أنها جذبت قدرا لاباس به من

نوقشت الجوانب النظرية و العلمية لإقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات 1973الاهتمام و في عام مصرفية متكاملة و ذلك في اجتماع وزراء المالية للدول الإسلامية و قد انشئا ول بنكان إسلاميان في ألا و هو البنك الإسلامي للتنمية بجدة و الثاني بنك دبي الإسلامي الذي يعتبر البداية 1975سنة بنك ينتشر في 170الحقيقية للعمل المصرفي الإسلامي . وهكذا زاد عدد البنوك حتى أصبح يزيد عن كل القارات تقريبا[1] .

1.2تعريف البنوك الإسلامية :

تعرف على أنها أجهزة مالية تستهدف التنمية و تعمل في ايطار الشريعة الإسلامية , و تلزم بكل القيم الأخلاقية التي جاءت في الشرائع السماوية , و تسعى إلى تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع , و هي أجهزة مالية تنموية اجتماعية , مالية من حيث أنها تقوم بما تقوم به البنوك الإسلامية م وظائف في تسيير المعلومات , و تنموية من حيث أنها تضع نفسها في خدمة المجتمع و تستهدف تحقيق التنمية منه كما أنها تقوم بتوظيف أموالها بطرق سليمة لتحقيق النفع للمجتمع أولا , و اجتماعية من حيث أنها تقصد في عملها و ممارستها إلى تدريب الأفراد على ترشيد الإنفاق و حثهم على الادخار لتنمية أموالهم في المستقبل , هذا فضلا عن أنها تساهم في تحقيق التكافل بين الأفراد بالدعوة إلى الزكاة و جمعها و إنفاقها في مصاريف شرعية .[2]

ونستطيع أن نعطي المزيد من التعاريف التي تجمع معظمها في المضامين الأساسية نذكر منها:

- **تعريف احمد النجار** : يعرف على أنها : مؤسسات مالية مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها بما يخدم بناء مجتمع التكامل الإسلامي و تحقيق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي .

نستطيع أن نقول من هذا التعريف على انه تعريف عام لأنه يتضمن قضية جوهرية تتمثل في عدم التعامل بالربا .

- **تعريف عبد الرحمن يسري** : يعرفه على انه مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطاتها الاستثمارية و إدارتها لجميع أعمالها بالشريعة الإسلامية و مقاصدها و كذلك بأهداف المجتمع الإسلامي داخليا و خارجيا .[3]

---

[1] شهاب احمد سعيد العزيزي، إدارة البنوك، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن، 2012 ،ص11

[2] جلال وفاء البدري محمدين، البنوك الإسلامية- دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت ودول أخرى- دار الجامعة الجديدة للنشر، ا لإسكندرية، 2008 ،ص45

[3] حياة النجار ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية جامعة فرحات عباس سطيف 2014/2013

و على هذا النطاق يمكننا أن نستخلص أن **البنك الإسلامي هو** : مؤسسة مصرفية لتجميع الأموال و توظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع التكافل الإسلامي و يحقق عدالة التوزيع ووضع المال في المسار الإسلامي .

وعليه فان البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية نقدية , تسعى إلى تعبئة الموارد و توظيفها في مشاريع تتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية , ملتزمة في ذلك بعدم التعامل بالربا أخذا و عطاءا , و تحقق التنمية الاقتصادية و الرفاهية للمجتمع الإسلامي .

2. ميزة العمل المصرفي الإسلامي:

يتميز العمل المصرفي باستبعاد المصرفية عن أعماله فهو يقبل الأموال طبقا لمبدأ المضاربة الشرعية , و يقدم التمويل حسب الصيغ المعتمدة شرعا و أهمها :

- ✓ المضاربة .
- ✓ المشاركة .
- ✓ المرابحة .
- ✓ المساومة .
- ✓ الإستصناع .
- ✓ التأجير .

مع ضمان الربح مسبقا .

3. أنواع البنوك الإسلامية :

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى عدة أنواع وفقا لعدة معايير منها :

أ- وفقا لنطاق الجغرافي :

يمكن تقسيم البنوك الإسلامية إلى بنوك محلية النشاط و بنوك دولية النشاط , و سوف نتحدث كل منها على حدا :

- ✓ بنوك إسلامية محلية النشاط :و تعتبر من البنوك التي يقتصر عملها على الدولة التي تحمل جنسيتها و تمارس فيها النشاط , و لا يمكن أن يمتد عملها إلى خارج هذا الحيز الجغرافي .

- ✓ بنوك إسلامية دولية النشاط: و هي البنوك التي تمتد إلى خارج حيزها الجغرافي لاتساع دائرة نشاطها .

ب–وفقا للمجال ألتوظيفي :

يمكن التفرقة بين عدة أنواع من البنوك الإسلامية نتكلم عنها في :

- ✓ البنوك الإسلامية الصناعية : وهي تلك البنوك التي تتخصص في تقديم التمويل للمشروعات الصناعية خاصة عندما يمتلك البنك الممول مجموعة من الخيرات البشرية في مجال إعداد دراسات الجدوى و تقييم فرص الاستثمار في هذا المجال المهم .
- ✓ البنوك الإسلامية الزراعية: و هي تلك البنوك المتخصصة في تمويل المشاريع الزراعية و باعتبار أن لديها خبرة و دراية بهذا النوع من النشاط .
- ✓ بنوك الادخار و الاستثمار الإسلامي : و هي تلك البنوك التي تعمل على جانبين , جانب بنوك الادخار و صناديق الادخار , وتكون مهمة هذه الصناديق و جمع المدخرات من المدخرين بهدف تعبئة الفائض النقدي الموجود لدى الأفراد, و الجانب الآخر هو جانب البنوك الاستثمارية حيث يقوم هذا الجانب على إنشاء بنك استثماري يقوم بعملية توظيف الأموال إلى مركز النشاط الاستثماري التي يتم من خلالها استغلال الطاقات الإنتاجية المتوافرة , لإنعاش الاقتصاد الإسلامي .
- ✓ بنوك التجارة الخارجية الإسلامية : تعمل هذه البنوك على تعظيم التبادل التجاري بين مختلف الدول , و تعمل أيضا على إصلاح الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها قطاعات الإنتاج في الدول الإسلامية من خلال توسيع حيز السوق ورفع قدراتها بتحسين الجودة و استغلال الطاقات العاطلة .
- ✓ بنوك إسلامية تجارية:تتميز هذه البنوك في منح التمويل للنشاط الاقتصادي و بصفة خاصة تمويل رأس مال العامل للتجارة , وفق أسس و أساليب إسلامية أي وفقا للمتاجرات أو المرابحات أو المشاركات أو المضاربات الإسلامية .

ج–وفقا لحجم النشاط :

تقسم وفقا لمعايير ثلاث هي :

- ✓ بنوك إسلامية صغيرة الحجم: هي عبارة عن بنوك محدودة النشاط يقتصر عملها على الجانب المحلي و المعاملات المصرفية التي يحتاجها السوق المحلي فقط , و عملها هو جمع المدخرات ومنح

تمويل قصير الأجل لبعض المشروعات و الأفراد في شكل مرابحات , كما تنقل الفائض إلى البنوك الإسلامية الكبيرة التي تتولى استثماره و استغلاله في المشروعات الكبيرة .

- ✓ بنوك إسلامية متوسطة الحجم: هي تلك البنوك ذات الطابع القومي و تكون اكبر حجما من جانب النشاط و العملاء و أكثر اتساعا من حيث الحيز الجغرافي و أكثر خدمات من حيث التنوع إلا أنها تظل محدودة النشاط بالنسبة للمعاملات الدولية .
- ✓ بنوك إسلامية كبيرة الحجم: يطلق عليها اسم بنوك الدرجة الأولى و هي تلك البنوك الذي يمكنها التأثير على السوق النقدي و المصرفي في سواء المحلي أو الدولي و لديها من الإمكانيات التي تؤهلها لتوجيه السوق , و تمتلك فروع في السوق المال و النقد الدولية .

د- وفقا للإستراتجية المستخدمة:

و يمكن تقسيمها إلى ثلاث معايير :

- ✓ بنوك إسلامية قائدة و رائدة: هم مجموعة من البنوك التي تعتمد على إستراتجية التطوير و التوسع و التجديد و تطبيق احدث ما وصلت إليه التكنولوجيا المختصة في المعاملات المصرفية خاصة التي لم تطبقها البنوك الأخرى و لديها القدرة على الدخول في مجالات النشاط الأكثر خطورة و بالتالي ربحية أكثر .
- ✓ بنوك إسلامية مقلدة و تابعة: تسير على إستراتجية التقليد لما ثبت نجاحه لدى البنوك الإسلامية الأولى و القائدة , و أيضا تنتظر جهود البنوك الأخرى الكبرى في مجال تطبيق النظم المصرفية المتقدمة التي وصلت إليها , فإذا أثبتت جودتها و كفاءتها سارعت تلك البنوك إلى تقليدها .
- ✓ بنوك إسلامية حذرة أو محدودة النشاط : تسير هذه البنوك بإستراتجية الرشادة أو ما يطلق عليه إستراتجية التكميش , التي تقدم خدمات مصرفية التي تدر على البنك بالربح فقط , و تتسم هذه البنوك بالحذر الشديد و عدم إقدامها على تمويل أي نشاط يجلب معه مخاطر مرتفعة مهما كان الربح .

هـ- وفقا للعملاء المتعاملين في البنك :

ويمكن تقسيمها إلى نوعين هما :

- ✓ بنوك إسلامية عادية تتعامل مع الأفراد : هي بنوك نشأت خصيصا من اجل تقديم خدمات للأفراد سواء طبيعيين أو معنويين , سواء عمليات مصرفية كبرى أو عمليات مصرفية عادية و محدودة .

- ✓ بنوك إسلامية غير عادية : تقدم خدماتها للدول و البنوك الإسلامية العادية: هي بنوك لا تتعامل مع الأفراد بل يتعامل إلى الدول الإسلامية من اجل تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية , إما يقدم دعمه و خدماته إلى البنوك الإسلامية العادية لمساعدتها على مواجهة مختلف الأزمات التي قد تواجهها أثناء ممارسة عملها .

4. **خصائص البنوك الإسلامية :**

تتميز البنوك الإسلامية بمجموعة من الخصائص نذكر منها :

- ✓ الصفة العقيدية: تنطلق البنوك الإسلامية من أساس عقيدي ينبثق عنه مبدأ الاستخلاف أي ان ملكية المال تعود لله عز و جل و ملكية الإنسان تعود له بالوكالة و يترتب عن ذلك أن تصرف الإنسان في أملاكه مقيدة بإرادة المالك الأصلي وفق أوامره و نواهيه و من هذا التعريف فان الإطار العام يحكم نشاط هذه البنوك و هو الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية [1].
- ✓ عدم التعامل بالربا /الفائدة /: الفائدة هي تكلفة إقراض النقود لفترة من الزمن أما الربا هي نمو القرض عن أصله و هكذا نلاحظ أن الفائدة عبارة عن ربا و قد حذرنا الشرع ممن التعامل بالربا و حرمه على المسلمين مما ينتج عليه عواقب و أثار سلبية على الفرد و المجتمع كما حرمته كل الديانات السماوية من مسيحية و يهودية .
- ✓ الصفة الاجتماعية: تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق التكامل الاجتماعي من خلال توزيع استثماراتها بين مختلف القطاعات و تأخذ بعين الاعتبار عند دراسة مشاريعها العائد الاجتماعي إلى جانب العائد المادي و نفضل المشاريع التي تلبي الاحتياجات التمويلية للفقراء أولا و لا يمول إلى الأنشطة الضارة بالمجتمع و تسعين بالقيام بهذا الدور بموارد مالية مثل : صندوق الزكاة و القرض الحسن .
- ✓ الصفة التنموية : إن البنك الإسلامي ليس هدفه هو إلى تعظيم الربح فقط كما هو الحال مع البنوك الأخرى إنما هو ملزم بمراعاة ما يعود على المجتمع من منافع نتيجة قيامه بمزاولة أنشطة مختلفة فيسعى لتحقيق اكبر نفع ممكن و تجنب مختلف الأضرار من ناحية أخرى و هذا ليس التزاما بقاعدة الحلال و الحرام فقط بل يتعدى ذلك مراعاة لحق المجتمع في إشهار هذا المال تلبيه لمبدأ الاستخلاف .
- ✓ مساعدة المتعاملين في عثراتهم: الوقوف إلى جانب المتعاملين معها لمساعدتهم في عثراتهم و عدم رفع الدعوى عليهم لمجرد تأخرهم في دفع الأقساط المستحقة و الصبر عليهم للوصول إلى حلول تضمن استمرار المتعاملين في نشاطهم مع ضمان حقوق المودعين.

[1] جلال وفاء البدري محمدين، مرجع سابق، ص52.

- ✓ الاستثمار في المشاريع الحلال : الاستثمار في المشاريع التي تقوم على الحرام امر خطا مثل الضمانات و الملاهي الليلية .

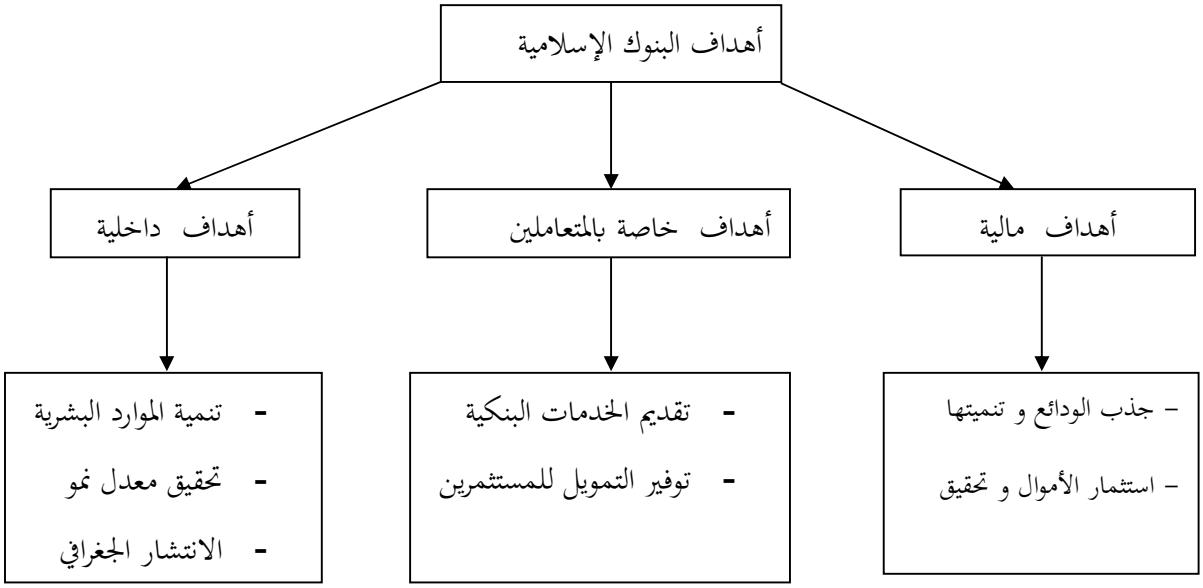
5. أهداف البنوك الإسلامية :

تتميز البنوك الإسلامية بعدة أهداف نذكر منها :

- ✓ نشر الوعي المصرفي الإسلامي الذي من شانه أن يطور ثقة المواطنين بالنظام الاقتصادي الإسلامي
- ✓ تطوير الأدوات المصرفية الإسلامية القائمة و ذلك عن طريق المستحدثات الجديدة منها بغية جذب المزيد من الموارد .
- ✓ تنمية المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية .
- ✓ رفع الحرج على المسلمين عن التعامل بالربا المحرم شرعا فهي بمثابة البديل الإسلامي في التعاملات المصرفية[1] .
- ✓ تحقيق أرباح للمساهمين و تعزيز تنافسية البنك في الأسواق المصرفية و تعظيم ثروة الملاك بزيادة أسعار الأسهم الموجودة في البنك في السوق المالي .
- ✓ تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية بتوفير الإنتاج بشتى أنواعه و مساعدة المستثمرين و الصناع الصغار للنهوض بالاقتصاد.

[1] حربي محمد عريقات، سعيد جمعة عقل، ادارة المصارف الاسلامية- مدخل حديث- دار وائل، ط1 ،2010 ،ص121

الشكل (01) : مخطط يمثل أهداف البنوك الإسلامية



المصدر : اعداد الطلاب بالاعتماد على ماسبق

المطلب الثاني: مصادر و استخدامات البنوك الإسلامية.

1. مصادر البنوك الإسلامية :

للبنوك الإسلامية عدة مصادر لأموالها المجودة في حساباتها نذكر منها :

1.1. مصادر داخلية :

1.1.1. حقوق المساهمين : تتكون حقوق المساهمين من رأس المال المدفوع و الاحتياطات و الأرباح الغير الموزعة .

وفي ما يلي مناقشة لبنود حقوق المساهمين :

- ✓ رأس المال : رأس المال لدى البنك الإسلامي مصدرا داخليا ذاتي, و هو بمثابة تامين لامتصاص الخسائر المتوقعة و التي يمكن توقعها في المستقبل , يستخدم في مختلف أوجه النشاط و هو عبارة عن رأس المال الخاص الذي يبدأ البنك نشاطه عند تأسيسه , و هو بمثابة الأمان و الحماية و

الثقة بالنسبة للمودعين , سواءا كان في شكل عيني كالأصول الثابتة المادية أو شكل معنوي , قد يكون المساهمون أشخاصا أو هيئات أو حتى الدولة نفسها [1].

- ✓ الاحتياطات : و هي الأرباح المحتجزة الموضوعة على شكل احتياطي قانوني أو احتياطات اختيارية خاصة و ذلك بهدف دعم المركز المالي للبنك للمحافظة على رأسمالها و على ثبات قيمة الودائع و موازية الأرباح .[2]
- ✓ الأرباح الغير الموزعة : وهي عبارة عن الأرباح التي يتم احتجازها داخليا لإعادة استخدامها بعد ذلك لدعم المركز المالي للبنك و احتفاظ البنك الإسلامي ببعض الأرباح لا يتعارض مع أحكام الشريعة باعتباره ويعمل مضاربا بأموال المودعين و من ثم يمكنه تجنب جزءا معينا من الأرباح لمواجهة ما قد يطرأ على البنك من الظروف غير العادية .

2.1.1المخصصات : يعرف المخصص بأنه أي مبلغ يخصم أو يحتجز من اجل استهلاك أو تحديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول أو من اجل مقابلة التزامات معلومة لا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة , و المخصص يعتبر عبئ يجب تحميله على الإيراد سواء تحققت أرباح أم لا [3].

ونستطيع التفريق بين نوعين من المخصصات هما :

- ✓ مخصصات استهلاك الأصول.
- ✓ مخصصات مقابلة النقص في قيمة الأصول .

وتمثل المخصصات مصدرا من مصادر التمويل الذاتي للبنوك الإسلامية وذلك من فترة تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي انشئ من اجله و خاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة , و يجب الأخذ بعين الاعتبار استثمار تلك المخصصات في الاستثمارات متوسطة و طويلة الأجل .

3.1.1الموارد الأخرى:وتمثل القروض الحسنة من المساهمين , و التامين المودع من قبل العملاء , قيمة تامين الخزائن الحديدية المؤجرة .

[1] فادي محمد الرفاعي، المصارف الإسلامية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت،2004 ،ص 100
[2] عبدو عيشوش، مرجع سابق، ص26
[3] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي، الإدارة الإستراتجية في البنوك الإسلامية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، 2004 ،3 ص115

و تعتد المصادر الداخلية للأموال في البنوك الإسلامية مصادر طويلة الأجل و ذلك في حالة ما اذا كانت نسبتها بالمقارنة للمصادر الخارجية كبير , حيث يمكن استثمارها في المشروعات طويلة الأجل اما في حالة ما إذا كانت تمثل نسبة ضئيلة فلا يمكن استثمارها.

2.1مصادر خارجية :

تمثل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية النسبة الأكبر من إجمالي مصادر الأموال :

الودائع تحت الطلب (الحسابات الجارية) : تمثل المبالغ التي يودعها أصحابها تحت الطلب بحيث يستطيع المودع أن يسحب جزءا من حسابه و له أن يسحبه كاملا في أي وقت سواء نقدا أو عن طريق شبكات أو أوامر التحويلات المصرفية لعملاء آخرين و بحق للبنك الإسلامي أن يستمر هذه الحسابات الجارية و يكون حكمها حكم القرض الحسن حيث يتحمل البنك الإسلامي نتيجة أعماله من الربح أو الخسارة و عندما يطلب أصحاب الحسابات الجارية أموالهم فانه يقوم بدفعها فورا عند الطلب دون زيادة أو نقصان .[1]

- ✓ ودائع الاستثمار (الحسابات الاستثمارية) : و هي الأموال التي يودعها الأفراد في البنك الإسلامي أو المصارف الإسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة استثمار البنك لتلك الأموال , و توفر الحسابات الاستثمارية مرونة عالية للبوك الإسلامية .
- ✓ شهادات الإيداع : وتعد احد مصادر الأموال الخارجية متوسطة الأجل في البنوك الإسلامية , و يتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة على سبيل المضاربة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاث سنوات وتستخدم أموال هذه الشهادات في تمويل مشاريع متوسطة الأجل .
- ✓ صناديق الاستثمار : تعد صناديق الاستثمار احد مصادر الأموال في المصارف الإسلامية ,حيث تمثل أوعية استثمارية تلبي حاجيات ومتطلبات المودعين من استثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبهم سواء الداخلية منها أو الخارجية مما يحقق لهم فوائد معتبرة .
- ✓ دفاتر الادخار الإسلامية : تعد دفاتر الادخار الإسلامية احد أنواع الودائع الادخارية بالمصارف الإسلامية , و يمكن السحب و الإيداع في أي وقت باعتبار هذا النوع من الدفاتر مطبق في بعض المصارف الإسلامية و منها مصرف الإسلامي الدولي للاستثمار و التنمية و يتم صرف العائد لهذه الدفاتر سنويا وفقا لنتائج النشاط الفعلي للمصرف , و يمكن أن يتم صرف عائد ربع سنوي تحت حساب العائد , و على أن تتم التسوية في نهاية العام .

[1] عبدو عيشوش، مرجع سابق، ص27.

2. استخدامات الأموال في البنوك الإسلامية:

تقوم البنوك باستغلال أموالها في استثمارات مختلفة وفقا للشريعة الإسلامية و ذلك من خلال تطبيق أساليب التمويل الإسلامية المختلفة بمراعاة الأمور التالية :

- ✓ تحقيق عوائد مرتفعة لأصحاب حسابات الاستثمار المختلفة .
- ✓ تعظيم العائد الاجتماعي ما أمكن .
- ✓ المحافظة على السيولة النقدية لمواجهة متطلبات التشغيل المختلفة وسحوبات أصحاب الحسابات الاستثمار المختلفة .

1.2 الخدمات المصرفية :

حيث تقوم المصارف الإسلامية بممارسة الخدمات المصرفية التالية :

- ✓ إصدار الشيكات السفر التي لها قوة النقود لبيعها في أي مكان بنفس المبلغ التي تتضمنه أو بقيمة من عملة أخرى و في هذا يسير للتداول وسلامة من محل النقود نفسها.
- ✓ تحويل النقود من مكان إلى آخر مقابل مبلغ يسير من المال حيث يسلمها للشخص نفسه أو لشخص آخر وما يأخذ المصرف من المال نظير التمويل هو أجرة مشروعه .
- ✓ تأجير الخزائن الحديدية لمن يريد الانتفاع بها و ذلك من اجل وضع الأموال فيها و تحصيل الديون .
- ✓ تحصيل الديون بموجب سندات يضعها الدائنون لدى المصرف و يوقعون عليها بتفويض للمصرف بقبضها مقابل اجر على هذا العامل .
- ✓ تسهيل التعامل مع الدول الأخرى حيث يتوب المصرف عن المتعاملين في دفع الثمن و استلام وثائق شحن البضائع , و في هذا يوفر المصرف على المتعاملين كثيرا من العناء و المشقات .

2.2التمويل المصرفي الإسلامي :

تقوم المصارف الإسلامية بعمليات متنوعة تساعد كلها على تدعيم تنمية المجتمع و من ابرز هذه العمليات عمليات استثمارية للأموال المودعة لديها

3. أسس الاستثمار في البنوك الإسلامية:

إن أهم الركائز و الأسس التي تقوم عليها نظام الإسلام الاقتصادي هو مبدأ الاستخلاف و الذي يعني (إن المال مال الله و إن البشر لا يملكون إلا حق الانتفاع به)

والاستثمار بشكله المعروف يأتي في مقدمة العملية الاستخفافية و هذا يعني انه يجب أن تكون له أسس و مقومات يعتمد عليها و من أهم الأسس التي يقوم عليها الاستثمار رأس المال في الإسلام هي :

- ✓ تجنب الربا في جميع المعاملات
- ✓ تحرم الاحتكار
- ✓ قيام الاستثمار على أساس تعبدي
- ✓ قيام الاستثمار على عنصر من عناصر الإنتاج
- ✓ إمهال المدين المعسر
- ✓ شرعية المشروعات الاستثمارية

تقوم المصارف الإسلامية بعمليات مختلفة تهدف إلى تدعيم التنمية في المجتمع و يأتي الاستثمار في مقدمة العمليات و للاستثمار الإسلامي طرقا و أساليب متميزة و عديدة تهدف جميعا إلى تعظيم الربح الحلال و من ابرز هذه الأساليب و الأشكال .

4.أهم صيغ التمويل الإسلامي :

تتمثل صيغ التمويل الإسلامي

1.4المضاربة :

التعريف الاصطلاحي : هي الوسيلة التي تربط بين المال و العمل بقصد استثمار الأموال التي لا يستطيع أصحابها استثمارها وتعتبر عقد بين طرفين أو أكثر يقدم احدهم المال و الآخر يشارك بجهده فيتم توزيع الربح بينهم بنسب متفق عليها , أما الخسارة فيتحملها صاحب المال لوحده بشرط عدم تقصير الطرف الآخر .

2.4المرابحة :

التعريف الاصطلاحي : هي البيع بالثمن الذي اشتريت به السلعة مع ربح معلوم, و كذلك فبيع بالمرابحة هو البيع بالثمن الأول وزيادة معلومة لطرفي العقد أو بالثمن الذي اشتريت به السلعة و اتفق الفقهاء في المذاهب المختلفة على أمرين بالنسبة للمرابحة:

- ✓ بيان الثمن وما يدخل فيه وما يلحق فيه .
- ✓ زيادة الربح معلوم على الثمن .

المرابحة المركبة : وتسمى المرابحة لأمر بالشراء و المرابحة المصرفية و يسميها البعض ببيع المواعدة لأنها في صورها تعتمد على المواعدة .

وهذا البيع هو احد بيوع الأمانة في الشريعة الإسلامية , حيث يجدد ثمن البيع بناء على تكلفة السلعة زائد الربح المتفق عليه بين الطرفين البائع و المشتري .

3.4المشاركة :

تعريف الاصطلاحي: هي عقد بين المشاركين في رأس المال, فهي اختلاط نصيبين فصاعدا بحيث لا يتميز احدها عن الأخر , و هي الاجتماع في الاستحقاق و التصرف .

و تتمثل مميزاته في :الاستثماربا لمشاركة في

- ✓ العدالة فيتوزيعا لعوائد والمخاطر.
- ✓ الاستفادة من الأرباح الرأسمالية : تشترك جميع الأطراف في الأرباح الناجمة عن زيادة قيمة الأصول الشركة عند البيع أو التصفية وذلك بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال.
- ✓ تعليل نسبة الخطأ في إدارة المشاريع : تعمل المشاركة على اجتماع الخبرات وتنوعها .
- ✓ إضافة إلى تجميع الأموال وهذا يساعد على نجاح المشروعات بشكل أفضل .

4.4المزارعة :

التعريف الاصطلاحي : هي عقد على الزرع ببعض من الخارج , و عرفها المالكية على أنها شركة في الزرع , و عرفها الحنابلة على أنها دفع الأرض إلى من يزرعها أو يعمل عليها و الزرع بينهما .

5.4المسقاة :

التعريف الاصطلاحي : هي عقد على خدمة الشجرة و النخلة و الزرع و نحو ذلك بشرائط مخصوصة , مفصلة في المذاهب و تعرف أيضا على أنها معاقدة دفع الأشجار إلى من يعمل فيها على أن الثمرة بينهما , و عقد المسافات ينمي إلى العقود الخاصة بالقطاع الزراعي .

6.4السلم :

التعريف الاصطلاحي : هو عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمن مقبوض في مجلس العقد و نوع من البيع يتقدم فيه رأس المال و يتأخر ينعقد بما ينعقد به البيع

وهو بيع اجل بعاجل أو بيع شيء بشيء بضاعة موصوف في الذمة أي انه يتقدم فيه رأس المال , و يتأخر المثمن , البضاعة , لأجل و بعبارة أخرى هو أن يسلم عوضا حاضرا في عوض موصوف في الذمة إلى اجل

7.4الاستصناع :

التعريف الاصطلاحي : هو شراء ما يصنع وفق الطلب , و هو عقد مع صانع العمل شيء معين في الذمة , أي العقد على الشراء ما عقد مع صانع على عمل شرع معين في الذمة , أي العقد على الشراء ما يصنعه الصانع , و تكون العين و العمل من الصانع , و صورته أن يتفق شخصان على صنع الأحذية , أواني , مفروشات , و نحوها و هو لا يكون إلا فيما يتعامل فيه الناس .

8.4المفارسة:

التعريف الاصطلاحي : لقد عرف الشافعية الممارسة بقولهم أن يسلم إليه ارض ليغرسها من عنده و الشجر من بينهما .

9.4الإجارة و التأجير :

التعريف الاصطلاحي : هو منح البنك الأموال بدون فائدة لأفراد الذين هم بحاجة إلى المساعدة , حيث تمكنهم من إعادة تأهيلهم ماديا .

المطلب الثالث:أسس عمل البنك الإسلامي

ترتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس و مبادئ و ضوابط اقتصادية مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية , و قد سبق توضيح آليات عمل البنوك الإسلامية و هذا يعني أن الأسس و مبادئ العمل المصرفي الإسلامي تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي و يقوم العمل المصرفي على مجموعة من القواعد و الأسس التالية:

1. **التزام المصارف الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع تعاملاتها** : تعتمد المصارف الإسلامية على الشريعة الإسلامية أساسا لجميع التطبيقات , واتخاذها مرجعا في ذلك . لذلك يجب على المصارف الإسلامية أن تضمن هياكلها التنظيمية وجود هيئة للرقابة تتصف بالاستغلال التام عن الإدارة التنفيذية و تقوم بدور الإقناع و الرقابة للتأكد من التزام أجهزة المصرف التنفيذية بالفتاوى و الإجراءات و المناهج لتي اعتمدتها , يؤدي التزام البنوك الإسلامية بأحكام الشريعة الإسلامية في النهاية إلى تطبيق منهج الله في مجال المال و الاقتصاد و تصحيح وظيفة رأس المال في المجتمع .[1]
2. **منع التعامل بالربا بأي شكل من الأشكال** .
3. **تطبيق أسلوب الوساطة المالية القائم على المشاركة بالربح و الخسارة و تطبيق لمبدأ العنم بالغرم** : الإسلام ينظر إلى النقود على أنها وسيط للتبادل و معيار لقيمة الأشياء و أداة للوفاء و ليست سلعة تباع و تشترى لذا فان المصارف الإسلامية اعتمدت مبدأ المشاركة في الربح و الخسارة المبنى على عقد المضاربة الشرعية و على القاعدة الشرعية العنم بالغرم في تشغيل الأموال إلى جانب صيغ البيوع شرعا كبديل لسعر الفائدة المصرفية الثابتة التي اعتمدتها البنوك التقليدية .[2]

4. **المشاركة في تحمل المخاطر التمويل و الاستثمار** : فالنقود لا تنمو إلا بفعل الاستثمار و أن هذا الاستثمار يكون معرضا للمخاطر و في ضوء ذلك فان النتيجة الاستثمار قد يكون ربحا أو خسارة يجب أن تشارك جميع الأطراف المعنية على حد سواء في المخاطر الربح من أي مسعى أو عمل لكي يكون مستحقا أي عائد يجب على مقدم التمويل تحمل المخاطر هذا العمل أو النشاط التجاري أو تقديم بعض الخدمات الأخرى مثل توفير الأصول و لا فان مقدم التمويل إثم نظرا لمبادئ الشريعة المتبعة .[3]

[1] مريم سعد رستم، مرجع سابق، ص 9
[2] بن إبراهيم الغالي، أبعاد القرار التمويلي والاستثماري في البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، ط1 ،الأردن، 2012 ،ص 35.
[3] نور الإيمان بوذراع، مرجع سابق، ص32

5. **إحياء أدوات التمويل و الاستثمار الإسلامية و إحياء نظام الزكاة** : مما لا شك فيه أن المصارف الإسلامية قد ساهمت بشكل فعال في إحياء كثير من أدوات التمويل و الاستثمار الإسلامي من خلال المساهمة في تشجيع العلماء و الباحثين في الغوص في فقه المعاملات . و أقامت بعض المصارف صندوق خاص لجمع الزكاة تتوالى و هي إدارته , كما أخذت على عاتقها أيضا معه إيصال هذه الأموال إلى مصارفها المحددة شرعا .

خلاصة الفصل :

إن البنوك التجارية تلعب دورا حيويا في تجميع الودائع وتوظيفها لذلك فهي تعد من أهم الركائز التي تستند عليها أية نهضة اقتصادية تنموية على اختلاف الأزمنة والأمكنة، كما تعتبر فاعلية نشاطها وكفاءة أدائها، بما تطلبه من سيولة، ربحية وأمان من أسمى الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

إن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها الاستثمارية بالشريعة الإسلامية و مقاصدها و ليست مجرد مؤسسات تجارية أو استثمارية تستهدف الربح .

وهنا تركز البنوك الإسلامية جهودها نحو التنمية عن طريق الاستثمار في أصول حقيقية لا وهمية، والتي تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كذلك الأمر بالنسبة للبنوك التقليدية فهي تؤدي دورا هاما في تحقيق التنمية من خلال تجميع الموارد المالية لاستخدامها في المجالات الاستثمارية غير أنها تركز في نشاطها على الإقراض مما يجعل استثماراتها موجهة لمشروعات وهمية .

الفصل الثاني :

الإطار العام للنوافذ الإسلامية

تمهيد:

لم تقتصر العلاقة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية على علاقة الجوار، ورفقة المهنة بل تعدت البنوك التقليدية ذلك، تمثلت في اتجاه العديد من البنوك التقليدية لإنشاء فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية، ونظرً لاختلاف طبيعة عمل كل من البنوك التجارية والفروع الإسلامية التابعة لها فإن هذا الفصل يهدف إلى التعرف على حقيقة الفروع الإسلامية وأسباب نشأتها والخصائص التي تميزها عن الفروع الأخرى التقليدية، كما يهدف هذا البحث إلى بيان حكم التعامل معها، وما لإنشاء تلك الفروع من آثار اقتصادية على النظام المصرفي التقليدي بشكل عام والعمل المصرفي الإسلامي بشكل خاص، ومن أجل الإلمام بمختلف المفاهيم تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول:الفروع و النوافد الإسلامية

المبحث الثاني:حكم التعامل مع النوافذ الاسلامية و اهم اهدافها و موضوعيتها

المبحث الثالث:منتجات و ضوابط تأسيس النوافذ الإسلامية و معوقاتها مع دراسة التجربة الإماراتية و الماليزية

المبحث الاول: الفروع و النوافد الإسلامية

يتناول هذا المبحث بعض المفاهيم الخاصة بالفروع والنوافذ الإسلامية، كذا معرفة دوافع ومتطلبات فتح هذه الفروع والنوافذ، وغير ذلك من المفاهيم التي تساعد على تكوين فكرة واضحة عن تلك الفروع وذلك على النحو التالي:

المطلب الاول: ماهي الفروع و النوافد الإسلامية

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الفروع والنوافذ الإسلامية، للوقوف على مدلولها ونشأتها والأسباب التي دعت إلى نشأتها، وكذا أهدافها وخصائصها

1-أ/ مفهوم الفروع الإسلامية:

لقد تعددت الاراء حول مفهوم الفروع الإسلامية، فبعض الإقتصاديين يعرفها بأنها الفروع التي تنتمي إلى مصاريف لأحكام الشريع الإسلامية، ويعرفها البعض بأنها وحدات تنظيمية ربوية وتمارس جميع الأنشطة المصرفية طبقا تديرها البنوك التقليدية، وتكون متخصصة في تقديم الخدمات المالية الإسلامية، كما يطلق عليها البعض على ظاهرة الفروع الإسلامية مسمى النظام المزدوج، أي النظام الذي يقدم فيه البنك الربوي خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب الخدمات التقليدية،ونلاحظ من التعاريف السابقة أنها تدور حول مدلول كلمة فرع والتي تعبر عن المؤسسة التي تنشئها شركة أو مؤسسة أكبر منها، وبالتالي يمكن تعريف الفروع الإسلامية بشكل عام بأنها الفروع التي تنشئها البنوك الربوية (التقليدية)لتقديم خدمات مصرفية إسلامية.

1-ب /مفهوم النوافذ الإسلامية:

يقصد بالنوافذ الإسلامية بشكل عام قيام المصرف الربوي بتخصيص جزء أو حيز في الفرع الربوي لكي يقدم الخدمات المصرفية الإسلامي إلى، جانب ما يقدمه هذا الفرع من الخدمات التقليدية ويهدف هذا الأسلوب أساسا إلى تلبية حاجيات بعض العملاء الراغبين في التعامل بالنظام المصرفي الإسلامي حتى لا يتحولوا إلى التعامل مع المصاريف الإسلامية.[1]

1 -2 نشأة الفروع والنوافذ الإسلامية:

إن فكرة إنشاء فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية تعود إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية، فعندما بدأت فكرة إنشاء البنوك الإسلامية تنتقل من الجانب النظري إلى الواقع العملي في مطلع السبعينات قامت بعض البنوك التجارية بالتصدي لهذه البنوك ومحاولة التشكيك في مصداقية العمل فيها

[1] فهدالشريف، الفروع الإسلامية تابعة للمصاريف الربوية، دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، طبعة تمهيدية، ص 09

والأساليب الاستثمارية التي تطبقها، وعندما باءت تلك المحاولات بالفشل تقدمت بعض البنوك التجارية باقتراح فتح فروع تابعة لها تقدم الخدمات المصرفية الإسلامية[1]

إن هذا الاقترا ح لم يصل إلى حيز التطبيق إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى الإقبال على البنوك الإسلامية وحجم الطلب المتنامي لمختلف شرائح المجتمع على الخدمات المصرفية الإسلامية .عندها قررت بعض البنوك التجارية خوض غمار هذه التجربة فقامت، بإنشاء فروع تابعة لها تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية.

وقد كان مصرف مصر في طليعة البنوك التجارية التي اتجهت إلى إنشاء فروع تقدم خدمات مصرفية وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية، حيث قام بنك مصر في عام 1980 م بإنشاء أول فرع يقدم الخدمات المصرفية الإسلامية وأطلق عليه اسم فرع الحسين للمعاملات الإسلامية. وقد أدى تشجيع البنك المركزي المصري ،لهذا الاتجاه إلى قيام العديد من البنوك التجارية هناك إلى إنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، الأمر الذي ترتب عليه ارتفاع عدد الفروع الإسلامية التي تم الترخيص بإنشائها خلال عامي1981_80 إلى خمس وثلاثين فرعاً تتبع عدداً من البنوك التجارية كبنك مصر و بنك التجارة والتنمية و بنك التنمية الوطني وبنك النيل وغيرها، كما اتخذت بعض هذه البنوك قرارا بإنشاء وحدات للخدمات الإسلامية بكل فرع من فروعها التجارية التي تنشأ في المستقبل.[2]

وفي المملكة العربية السعودية كان للبنك الأهلي التجاري السبق في خوض غمار هذه التجربة ،حيث قام في عام 1987 م بإنشاء أول صندوق استثماري يعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية وهو صندوق المتاجرة العالمية في السلع، ثم تلي ذلك قيام البنك بإنشاء أول فرع إسلامي وكان ذلك في عام 1992م، ونظرا للإقبال المتزايد على هذا الفرع قام البنك الأهلي بإنشاء عدة فروع لتقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، ومع التوسع في إنشاء الفروع الإسلامية قام المصرف في عام 1992 م بإنشاء إدارة مستقلة للإشراف على تلك الفروع التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعاً إسلامياً موزعة على مختلف مدن المملكة، هذا بالإضافة إلى الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الأخرى والتي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان العمل المصرفي الإسلامي كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي، وبنك الرياض وغير ذلك[3].

---

[1] عبد اللطيف جناحي، **إستراتيجية البنوك الإسلامية وأهدافها**، بحوث مختارة من المؤتمر العام الأول للبنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، ط 1 1408هـ 1987 م، ص 227 ،

[2] سمير مصطفى متولى، **فروع المعاملات الإسلامية مالها وما عليها**، مجلة البنوك الإسلامية، الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، مصر، العدد 34 .، ربيع الآخر 1404 هـ / فبراير 1984 م، ص21

[3] فهد الشريف ، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي**، د س،.ص10

أدى النمو والإقبال المتزايدين على البنوك الإسلامية إلى اضطرار كثير من البنوك التجارية العالمية في أوربا وأمريكا، إلى تقديم العمل البنكي الإسلامي وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تتعامل وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في تأسيس وإدارة صناديق استثمار متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

1-3 أسباب نشأة الفروع والنوافذ الإسلامية:

لقد تعددت الأراء حول الأسباب التي دعت العديد من البنوك التجارية لإنشاء فروع تتخصص في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية، وهذه الأسباب وإن اختلفت من بنك لآخر، إلا أنه بشكل عام يمكن حصر أهمها فيما يلي[1]:

- رغبة البنوك التجارية في تعظيم أرباحها وجذب المزيد من رؤوس الأموال الإسلامية للاستحواذ على حصة كبيرة من سوق رأس المال
- تلبية الطلب الكبير والمتنامي على الخدمات المصرفية الإسلامية؛ حيث أن شريحة كبيرة من الأفراد في كثير من المجتمعات الإسلامية تتحرج من التعامل مع البنوك التجارية
- الحيلولة دون تزايد الحاجة لإنشاء المزيد من البنوك الإسلامية
- المحافظة على عملاء البنوك التجارية من النزوح إلى البنوك الإسلامية
- حب المنافسة والتقليد وعدم الرضا بغياب اسم البنك التجاري عن هذا الميدان الجديد
- سهولة سيطرة البنك الرئيسي على الفرع بالنسبة للسيطرة على بنك مستقل، هذا بالإضافة إلى سهولة الإجراءات القانونية لإنشاء فرع بالنسبة لتأسيس لبنك جديد؛
- وبالإضافة إلى الأسباب السابقة والتي تركزت بشكل أساسي في الجانب المادي وروح المنافسة، إلا أنه يجب عدم التقليل من الجانب العقائدي، إذ أن بعض البنوك التجارية يحركها في إنشاء الفروع الإسلامية بصفة أساسية الرغبة في التحول التدريجي نحو العمل بالنظام المصرفي الإسلامي.
- بالنسبة للبنوك التجارية في الدول الغربية فإن التزايد المستمر والكبير في أعداد المسلمين في تلك الدول ورغبتهم للتعامل وفق النظام المصرفي الإسلامي هو السبب الرئيسي وراء إنشاء تلك البنوك لفروع تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية للاستفادة من أموال المسلمين هناك .

1-4 الفرق بين النوافذ الإسلامية والفروع الإسلامية:

- نجد الإشارة إلى أن العديد لما يتكلموا عن النوافذ الإسلامية يعطفون عليها مصطلح الفروع الإسلامية، وإن الذي يميز الفرع بشكل عام وأكبر من حيث حجم الوظائف والخدمات التي يقدمها، كما أن عادة ما يكون خارج هيكل البنك الأمر يعكس النافذة في نفس البنك. ويمكن حصر أوجه التشابه و الاختلاف بين النوافذ.

[1] فهد الشريف، **مرجع سابق**، ص .ص11

الإسلامية والفروع الإسلامية في البنك التقليدي وبالتحديد تلك المتعلقة بالخصائص والعناصر المشتركة، وعلى أن أوجه الإختلاف بين الإثنين تعود في النهاية إلى التأكد على أن النوافذ الإسلامية من حيث المضمون ليست مصطلحا مرادفا للفروع الإسلامية

من أوجه الإختلاف نذكر منها:

- الفرع الإسلامي أكثر إستغلالية من النافذة الإسلامية عن البنك الذي يتبعه
- إن الهيكل الإداري والكادر الإداري الذي يتولى إدارة الفرع الإسلامي من البنك التقليدي أكبر وأعظم من الهيكل والكادر الذي يديره النافذة الإسلامية والذي لا يتجاوز في أحسن مستوى قسم إداري في بنك تقليدي، بل أنه في بعض البنوك تقتصر على مستويات أدنى كالشعبة أو الوحدة في البنك.
- الفرع الإسلامي تكون جميع معاملاته إسلامية وفي جميع الخدمات التي يقدمها و يكون في مبنى مستقل عن البنك التقليدي أما النافذة الإسلامية فتكون داخل البنك التقليدي نفسه ولكن في مصلحة أو شباك مستقل حتى تكون إسلامية.
- ويتشابه كل من الفروع والنوافذ الإسلامية في كونهما يقدمان نوع خاص من التمويلات والإستثمارات وصيغ التمويل الإسلامي[1].

2- خصائص الفروع الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التجارية في تلك البنوك، ومن أهم هذه الخصائص:

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة تقوم بما يراعي أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة الأخرى التقليدية فإن طبيعة عملها تقوم أساسا على الفادة.
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية و مزاعيم وارد بالنسبة للفروع التقليدية، التي تجاوز عددها ست وأربعون فرعا موزعة على مختلف مدن المملكة هذا بالإضافة إلى الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التجارية الاخرى والتي قررت الدخول بشكل أو بآخر إلى ميدان المصرفي الإسلامي كالبنك السعودي البريطاني والبنك السعودي الهولندي وغير ذلك .
- أدى النمو والإقبال المتزايدان على البنوك الإسلامية إلى إضطرار كثير في البنوك التجارية العالمية في أروبا وأمريكا إلى تقديم العمل البنكي الإسلامي وذلك من خلال المشاركة في إنشاء وحدات تتعامل وفقا للأحكام الشريعة الإسلامية والمشاركة في تأسيس وإدارة صناديق إستثمار متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية [2].

[1] فهدالشريف، الفروع الإسلامية تابعة للمصاريف الربوية، دراسة في ضوء الإقتصاد الإسلامي، ص13

[2] ساعي محمد البشير، تقييم تجربة النوافذ الإسلامية في البنوك التقليدية، مذكرة مقدمة لإستكمال شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الإقتصادية، -جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، توقشت في 2018 -12 -05-،

خصائص النوافذ الإسلامية:

تتميز النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية ببعض الخصائص التي تميزها عن باقي الفروع التجارية في تلك البنوك، ومن أهم هذه الخصائص مايلي:

- طبيعة عمل الفروع الإسلامية وجميع الأنشطة التي تقوم بما يراعها فيها أن تكون متفقة مع أحكام الشريعة وكذلك الفتاوي والتوصيات الصادرة عن هيئات ومجالس الفتوى المعاصرة المعينة بالمصاريف الإسلامية.
- يخضع العديد من الفروع الإسلامية لمراقب شرعي أو هيئة رقابة شرعية.
- التبعية للبنوك التجارية من حيث التكييف القانوني الملكية حيث تظهر ضمن إطار الخريطة التنظيمية للطريقة التقليدية. والذي يملك كذلك فروعا تعمل وفقا للبنك التجاري.

المطلب الثاني: دوافع فتح النوافذ الإسلامية

تتلخص دوافع فتح البنوك التجارية نوافذ لتقديم خدمات مصرفية إسلامية إلى جانب التقليدية في النقاط التالية:

1- دوافع عقائدية:

ترتكز البنوك الإسلامية على أساس عقائدي تختلف عن البنوك التجارية، حيث يقوم على مبدأ الاستخلاف بأن ملكية المال هو لله سبحانه وتعالى وللإنسان بالوكالة، ويعتبر العمل بأحكام الشريعة الإسلامية جزء من الإيمان وترك الربا والتخلص منه من أهم أسباب تحول البنوك التقليدية إلى بنوك إسلامية لتحقيق الإيمان بهذا المفهوم، فالبنوك الإسلامية تستمد أساسها العقائدي من الشريعة الإسلامية، وهو ما يعني أن لها إيديولوجية تختلف عن البنوك التقليدية في إطار عام يحكمها الإلتزام بالشريعة الإسلامية.[1]

2- دوافع شرعية:

- يعتبر سعر الفوائد كعامل ديني هو الدافع المباشر في تنمية الإسلامي الذي ساهم في انتشار الصيرفة الإسلامية في البلدان العربية الإسلامية وغير الإسلامية، وتحول أعمال المصرفية من الربوي إلى الإسلامي بما يتوافق والشريعة الإسلامية.[2]

3-دوافع اقتصادية:

تتمثل الدوافع الاقتصادية في النقاط التالية:

- تلبية احتياجات العملاء من المنتجات البنكية، وأساليب الاستثمار المتوافقة وأحكام الشريعة الإسلامية.
- انخفاض معدل المخاطرة وتحقيق أرباح إضافية، خاصة و ان العمل البنكي الإسلامي يمثل مصدرا لمضاعفة الربحية من عوائد عمليات التمويل مقارنة بالتمويل التقليدي.
- ضعف تدخل البنوك التجارية في السوق المصرفية وعجزها من مواجهة منافسة البنوك الأخرى، وتحول العديد من العملاء عنها نحو البنوك الإسلامية، مما زاد من انتشار المؤسسات الإسلامية بشكل كبير[3].

---

[1] معارفي فريدة، مفتاح صالح، **نوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية :الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميبتار التجاري نموذجا**، المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4 ، العدد3 ، مارس 2014 ، ص269

[2] صالح مفتاح، معارفي فريدة، **الضوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية دور الجنة الاستشارية الشرعية في بنك بوميبترا التجاري**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 35 . ، مارس 2014 ، ص34

[3] معارفي فريدة، مفتاح صالح، **مرجع سابق**، ص270

المطلب الثالث: متطلبات فتح النوافذ الإسلامية

يمكن تلخيص المتطلبات فتح نوافذ الإسلامية فيما يلي:

1- متطلبات قانونية:

عبارة عن إجراءات تشريعية ينبغي على البنك الإلتزام بها وتتمثل في:

- صدور الترخيص عن الجمعية العمومية للبنك التجاري ويتضمن الموافقة على فتح نافذة إسلامية ومن ثمة مناقشة التعديلات الأساسية في عقد تأسيس النافذة الإسلامية بحيث:
- أن ينص العقد صراحة على عدم التعامل بالربا مخالفة أحكام الشريعة في جميع المعاملات.
- الفصل بين عمل البنك التجاري والنافذة الإسلامية في الأنشطة والأهداف والمنتجات.
- الحصول على الموافقة الرسمية للجهات القائمة على البنك التجاري ممثلة في البنك المركزي والذي يضع شروطا على البنك التجاري الإلتزام بها نذكر منها:
- قيام البنك بإجراء دراسة جدول عملية فتح نوافذ إسلامية.
- وضع خطة زمنية متسلسلة لإجراءت إقامة عمل بنكي مزدوج.
- إعداد لجنة لمتابعة الإجراءات والخطوات.
- عقد حملة إعلامية لتعريف العملاء بمعاملة النافذة ا لإسلامية في البنك التقليدي.
- تعديل عقد تأسيس بأن يتضمن الإلتزام بتطبيق أحكام الشريعة، وتشكيل هيئة رقابية شرعية.[1]

2- متطلبات شرعية:

يتوجب على البنك التجاري الأخذ بعدة متطلبات دينية عند فتحه لنافذة المعاملات الإسلامية وضرورة الإلتزام بها تنحصر في:

- تعيين هيئة فتوى ورقابة شرعية مختصة لها خبرة طويلة في المعاملات المالية تشرف على تنفيذ وفتح النافذة الإسلامية.
- إلغاء المعاملات المخالفة للعقيدة الإسلامية في جميع صورها .
- على إدارة البنك الفصل بين الموارد المالية المشروعة وبين الموارد المالية غير مشروعة.

3- متطلبات إدارية:

يتطلب فتح نافذة إسلامية لأخذ الإجراءات الإدارية بعد تحقيق المطالبين القانوني والشرعي في البنك، الشروط التالية:

نموذج بنكي مزدوج .

[1] سندس ريحان، مرجع سابق ذكره، ص52

- تعديل عقد البنك ونظامه الاساسي ليكون مشروعا بمجلس تتولى المهام
- تعيين لجنة الإدارة عملية التحول يكون إرتباطهما وثيقا لتالية:

تحديد الإطار الزمني لعملية التحول

الإعلان عن المتطابات الرئيسية المطلوب تحقيقها في الخطة.

التهيئة المبدئية لكل العاملين بطبيعة العمل البنكي ا لإسلامي، وهو مايتطلب في هذا الإطار:

- توضيح أهمية العمل البنكي الجدية وشرح المفاهيم المسندة لهم .
- توعية العامليين الجدد بأهمية الخدمات المقدمة للعملاء، المجتمع، الدولة ككل
- العمل على بلوغ تنمية روح الإنتماء والثقة إتجاه البنك .
- تصميم برامج العاملين المتخصصين في دراسة الفرص الإستثمارية، و الاساليب الحديثة لإعداد دراسة جدوى وأنواع صيغ تمويل و ظوابطها الشرعية والمعايير المحاسبية الخاصة بها[1]

[1] سندس ريحان ، مرجع سبق ذكره، ص53

المبحث الثاني: حكم التعامل مع النوفذ الاسلامية و اهم اهدافها و موضوعيته

المطلب الأول : حكم التعامل مع النوافذ الإسلامية [1].

في هذا المطلب سوف نعرض حكم النوافذ الإسلامية .

1. **الفروع الإسلامية في الاقتصاديات الإسلامية :**

عند إمعان النظر في هذا الجزء فهنا تختفي علة الضرورة و يجب التعامل مع المصارف الخالية من الربا فالرسول صلى الله عليه و سلم يقول « **إن الحلال بين و إن الحرام بين ، و بينهما أمور مشتبهات لا يعلمهن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استترا لدينه و عرضه ، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام ، كالراعي يرعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، ألا و إن لكل ملك حمى ، ألا و إن حمى الله محارمه** ».

وبناء على ما تقدم يمكن القول بشكل عام إن الحكم على التعامل مع الفروع على نقطة هامة وهي وجود مصارف إسلامية في الاقتصاديات الإسلامية ينبني أساسا على نقطة هامة و هي وجود المصارف الإسلامية من عدمها و يمكن توضيح ذلك في مايلي :

ا–حالة وجود المصارف الإسلامية :

في هذه الحالة وجب على المسلم ترك الفروع و النوافذ المتواجدة في البنوك لما يشوبها من علة الربا تورعا و أيضا من باب التعاون على البر و التقوى و الابتعاد عن تعاون الإثم و العدوان، **قال الله تعالى** : « **و من يتق الله يجعل له مخرجا و يرزقه من حيث لا يحتسب** ».بناءا على ماسبق وجب ترك التعامل مع المصارف الربوية .

و مما يجدر الإشارة إليه أن النوافذ الإسلامية خطوة مشجعة في سبيل التحول من الصيرفة التقليدية إلى الصيرفة الإسلامية .

ب–حالة عدم وجود المصارف الإسلامية [1]:

و في حالة المجتمع الإسلامية الذي لا توجد به مصارف إسلامية أو لا يسمح أو يصعب فيه الحصول على ترخيص لإنشاء مصارف إسلامية و في هذه الحالة يكون التعامل مع الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية للضرورة كما تبين في السابق فإذا وجدت المصارف الإسلامية انتفت الضرورة ووجب التحول للتعامل مع تلك المصارف الإسلامية .

[1]- علاء الدين رقيق ، **النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاسلامية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر 2017-2018.

[1] - علاء الدين رقيق ، مرجع صبق ذكره .

و تجدر الإشارة هنا إلى أن تحفظ المصارف المركزية في بعض الدول الإسلامية تجاه النشاط المصرفي الإسلامي لا يعفى القائمين على المصارف الإسلامية و المهتمين بشؤون الاقتصاد الإسلامي في تلك المجتمعات من بذل الجهد و النصح بالحكمة و الموعظة الحسنة لإقناع القائمين على المصارف المركزية بامية الدور الذي تقوم به المصارف الإسلامية في تنمية المجتمع الإسلامي اقتصاديا و اجتماعيا و في دفع عجلة التنمية من خلال تعبئة مدخرات و تمويل المشروعات الإنتاجية التي يحرص أصحابها على تمويلها بصيغ الاستثمار الإسلامية التي تتبعها المصارف الإسلامية .

المطلب الثاني :أهداف النوافذ الإسلامية .

يمكن إجمال أهم الأهداف فيما يأتي :

-العناية بمقاصد الشريعة من اعمار الأرض و تحقيق التوزيع العادل للثروة .

-استبدال الحرام بالحلال في المصارف .

-توسيع قاعدة المشاركة في الاقتصاد.

-إعادة النظام الإسلامي للحياة الاقتصادية .

-تحقيق الربح وفق منهج المشاركة و و فق التوجه الإسلامي .

-تحقيق تضامن فعلي بين أصحاب الفوائض المالية و أصحاب المشروعات المستخدمين لتلك الفوائض و ذلك بربط عائد المودعين بنتائج توظيف الأموال لدى هؤلاء المستخدمين ربحا أو خسارة .

-تنمية القيم العقائدية و الأخلاقية في المعاملات .

المطلب الثالث : مدي موضوعية هذه الأهداف[1].

أيا كانت تلك الأهداف لإنشاء الفروع الإسلامية فان موضوعيتها تقف على مدى وجود التوجه الصادق لدي السلطات المعنية للبنوك في ممارسة العمل المصرفي كما يجب وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية .

إن صمود الصيرفة الإسلامية في وجه الأزمات عززت قناعات غير المسلمين بموضوعية و جدوى الصيرفة الإسلامية من المنظور الاقتصادي البحث بغض النظر عن البعد العقائدي و الاختلاف الديني .

ومن ثم فلا نستغرب حين نرى من ينادي في الأخذ بتجربة الصيرفة الإسلامية و دراستها و تطبيقها في عواصم أسواق المال العالمية في لندن و باريس و نيويورك .

إن ذلك شاهدة و حجة على القائمين على الصيرفة التقليدية بوجود خوض تجربة الصيرفة الإسلامية بتوجه صادق و يبدؤون بأول خطوة و هي إنشاء الفروع الإسلامية كخطوة نحو التحول.

ومن ثم فان تجاوب البنوك التقليدية بتطبيق الصيرفة الإسلامية عبر فروع إسلامية ملتزمة بالضوابط الشرعية و فتاوى هيئات الرقابة الشرعية كخطوة أولى للتحول الكامل فانه يمكننا أن ناكد ما يلي :

-إن الفروع الإسلامية = نواة لبنك إسلامي .

-إن الفروع الإسلامية = بنك إسلامي مصغر .

:

[1] - علاء الدين رقيق ، **النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية دراسة حالة بنك الخليج الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاسلامية ، جامعة الشهيد حمه لخضر ، الوادي، الجزائر 2017-2018.

المطلب الثالث :وصايا إلى المعنيين والعاملين بفروع المعاملات الإسلامية.

في هذا المطلب سنعرض أهم الوصايا للمعنيين والعاملين بفروع ونوافذ المعاملات الإسلامية

1- الوصية الأولى إلى البنك المركزي:

التأكيد على استقلالية فروع المعاملات الإسلامية عن المركز الرئيسي التقليدي بأن يكون لها شخصية اعتبارية" قانونية "خاصة بها، وبأن يكون المركز الرئيسي شركة قابضة وتكون الفروع الإسلامية شركات تابعة، وأن يكون هناك قانون ونظام ولوائح خاصة بالرقابة و الإشراف على فروع المعاملات الإسلامية تتفق مع طبيعتها الخاصة والتي تختلف عن الفروع التجارية.

2- الوصية الثانية إلى إدارة المركز الرئيسي بالبنك التقليدي:

الحرص التام على عدم اختلاط أموال وأرباح الفروع الإسلامية بأموال وفوائد الفروع التجارية ويضبط التعامل بين كل هؤلاء والمركز الرئيسي أحكام وضوابط الشريعة الإسلامية.

3- الوصية الثالثة إلى العاملين بفروع المعاملات الإسلامية:

استحضروا النية خالصة لله في أعمالكم، فالعمل عبادة إذا كان يبتغى به وجه الله سبحانه وتعالى، فلا تباشروا هذا العمل وأنتم في غفلة عن مراقبة الله لكم أو تنظرون إليه على أنه عمل دنيوي محض، وتفقهوا في الأصول الشرعية للمعاملات المصرفية حتى لا تؤدوا أعمالاً مخالفة لشرع الله وتكونوا سبباً في أكل الحرام الخبيث وتذكروا قول الرسول صلى الله عليه وسلم" : من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين".

4- الوصية الرابعة إلى المسلمين:

تعاملوا مع البنوك والفروع الإسلامية، وتجنبوا التعامل مع البنوك التجارية التي يدخل في معاملاتها الحرام والكسب الخبيث، فإن الله طيب لا يقبل إلاّ طيبا، ومن فقه الأولويات الإسلامية التعامل مع الذين يلتزمون بشرع الله أولا.

5- الوصية الخامسة إلى علماء ورجال الدعوة الإسلامية:

- حُضوا الناس على التعامل بالحلال الطيب بالحكمة والموعظة الحسنة ودعموا البنك والفروع الإسلامية فى مواجهة الباطل وقدموا النصح والتوجيه الرشيد إلى البنوك والفروع الإسلامية.[1]

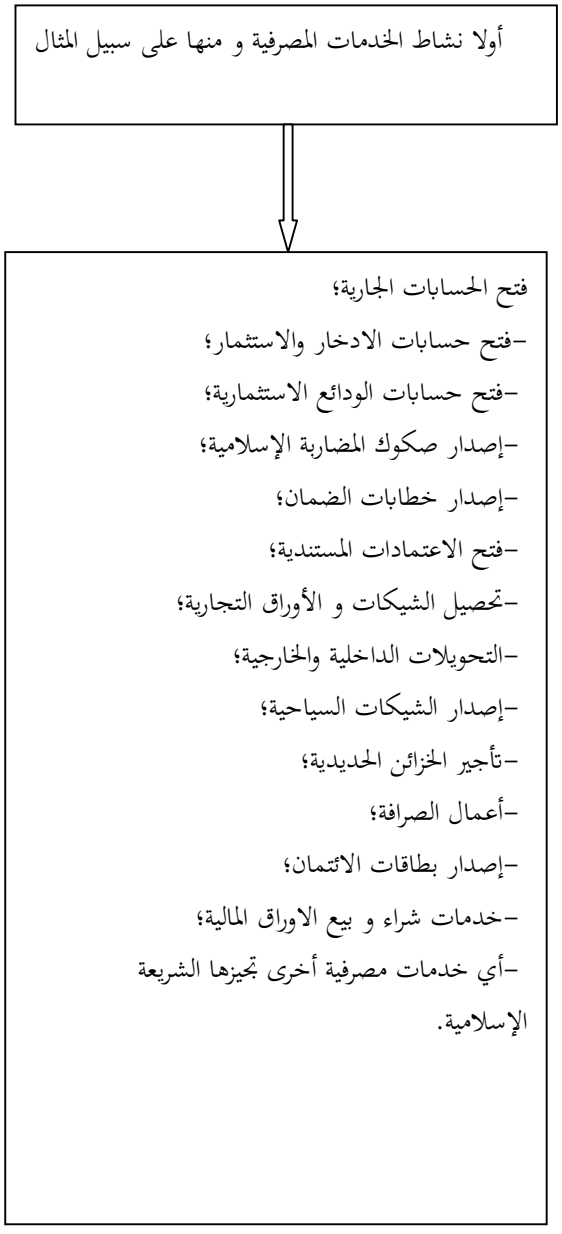
[1] حسين حسين شحاتة، **مرجع سابق**، ص160

المبحث الثالث:

المطلب الأول :المنتجات التي تقدمها الفروع و النوافذ الإسلامية.

تقوم نوافذ المعاملات الإسلامية بتقديم مجموعة من الأنشطة المختلفة، والتي يمكن توضيحها في مخططات التالية:

الشكل 2_1 يوضح مجموعة من صيغ الخدمات المصرفية



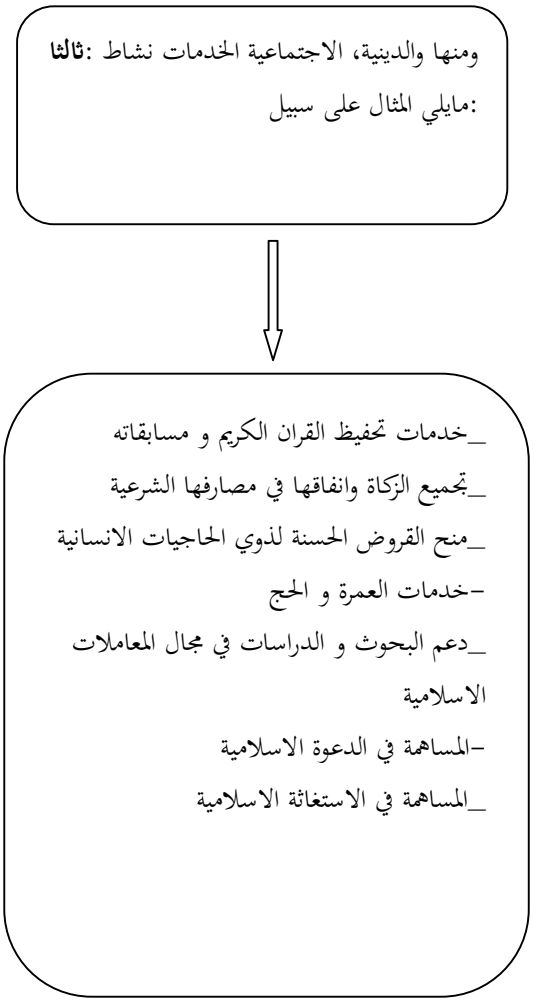
المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على حسين حسين شحاتة، مرجع سابق ص،7

الشكل2_2 يوضح أهم صيغ نشاط الاستثمار والتمويل



المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على حسين حسين شحاتة، مرجع سابق ص،7

الشكل3_3 يوضح مجموعة من الأنشطة الدينية و الاجتماعية



المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على حسين حسين شحاتة، مرجع سابق ص، 11

المطلب الثاني: التجربة الماليزية كتجربة دولية ناجحة

بدأ الحديث عن البنوك الإسلامية في ماليزيا في عام 1963 ميلادية، عندما بدأ الماليزيون المسلمون يهتمون بعمل آلية تقوم بادخار المال لتمكينهم من الحج حيث قاموا بتأسيس منظمة اسمها تأبون حجي تهتم بادخار المال والاستثمار في طرق تتوافق مع الشريعة الإسلامية لا تدخل فيها الفوائد التي يتم الحصول عليها من البنوك التجارية، وبعد نجاح هذا النموذج للادخار الإسلامي برزت ندوات و مؤتمرات أهمها كانت ندوة البروفيسور أنجوك عزيز بعنوان" تطوير الاقتصاد وفق آلية الحجاج"

- وبعدها بدا الاهتمام الحكومي بعمل البنوك الإسلامية[1].

لقد أصدرت الحكومة الماليزية قانون البنوك الإسلامية عام 1982 والذي يشمل تأسيسها وعملها والاشراف عليها من طرف البنك المركزي الماليزي بشكل يماثل البنوك التجارية مع الأخذ بمبادئ النشاط

- الإسلامي وبقاء النظام التجاري كنظام اصل، وهو ما سمح بالتعايش بين النظامين التجاري والإسلام,موازات مع التوجه نحو إقامة نظام تجاري لا ربوي سعت الحكومة الماليزية إلى إصدار قوانين وتنظيمات تسمح للبنوك والمؤسسات المالية بفتح نوافذ لتقديم خدمات إسلامية إلى جانب الخدمات التجارية[2].

بلغ مجموع البنوك التجارية التي توجد فيها نوافذ إسلامية بماليزيا 14 بنكا تجاريا و على رأسها البنوك التجارية العالمية كبنك سيتي، بنك هيتاس بي، بنك ستاندراد وبنك بومبيترا وغيرها من البنوك التجارية المحلية.

إن الإقبال على البنك الإسلامي و النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية لم يتوقف على المسلمين فحسب بل إن عددا لا يستهان به من غير المسلمين اقبلوا على التعامل مع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية.

حسب إحصائيات بنك ماليزيا المركزي فان نسبة% 98 من البنوك التجارية الكبرى فتحت نوافذ إسلامية، و بلغت البنوك التجارية ذات النوافذ الإسلامية 13 بنكا تجاريا .وهو ما يوضحه الجدولان التاليين:

[1] سليمان عبد الله ناصر، **مؤتمر المصارف الإسلامية** في اليمن تجربة ماليزيا ومقارنتها بالتجربة اليمنية، مجلة نيوز اليمن، 2010/03/22 .، ص01

[2] معارفي فريدة، مفتاح صالح، نوافذ **المعاملات الإسلامية في البنوك التقليدية الدوافع والمتطلبات تجربة بنك بوميت ا ر التجاري ، نموذجا**، كلية علوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،المجلة الدولية للبحوث الإسلامية والإنسانية المتقدمة، المجلد4 ، العدد3 .جامعة بسكرة، مارس 2014 ، ص27

جدول 2_1: عدد البنوك التجارية و الإسلامية في ماليزيا

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد البنوك التجارية	25	23	21	14	14	13
عدد البنوك الإسلامية	01	02	02	02	02	02

المصدر :قطب مصطفى سانو"، **–تجربة في أفاق التعايش بين المصرفية التقليدية و المصرفية الإسلامية ماليزيا نموذجا**، ورقة بحث مقدمة إلى المؤتمر السنوي الرابع عشر حول المؤسسات الإسلامية المالية –معالم الواقع وأفاق المستقبل، جامعة الشارقة، الامارات العربية المتحدة أيام ،16، 15ماي 2005 ، ص15

يبين الجدول عدد البنوك التجارية و الإسلامية في ماليزيا، حيث أخذت البنوك التجارية حصة من الحكومة الماليزية حيث بلغت 25 بنكا تجاريا كأكبر عدد لهذه البنوك سنة . 1998 بينما بلغ عدد . البنوك الإسلامية بنكين إسلاميين خلال الفترة الممتدة من 1999 إلى غاية 2003

الجدول 2_2 عدد الفروع و النوافذ الإسلامية في ماليزيا

	1998	1999	2000	2001	2002	2003
فروع المصرف الإسلامي	80	120	122	122	128	132
النوافذ الإسلامية	07	06	07	08	08	13

المصدر قطب مصطفى سانو مرجع سابق،ص15

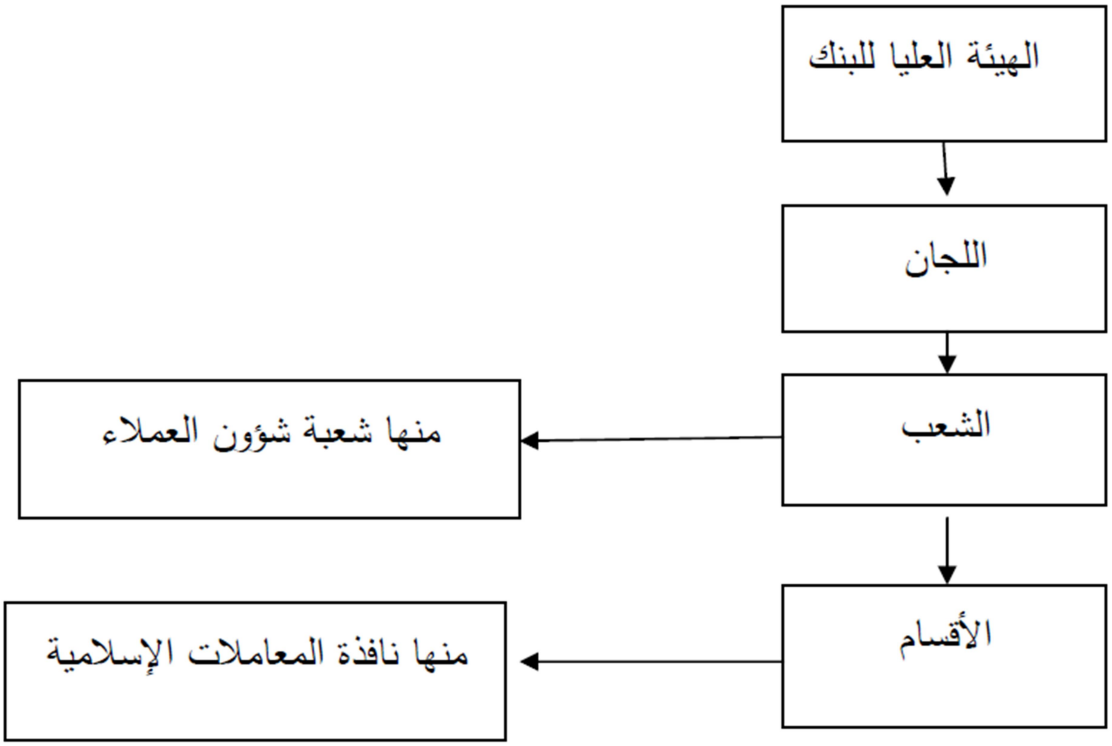
يبين الجدول عدد الفروع الإسلامية في المصرف الإسلامي الماليزي، حيث بلغ عدد الفروع132 فرع إسلاميا كأكبر عدد لسنة . 2003 بينما بلغ عدد النوافذ الإسلامية 13 نافذة إسلامية خلال سنة .2013 ومن خلال الجدولين السابقين يتبين لنا زيادة عدد الفروع و نوافذ الإسلامية من سنة لأخرى وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على اهتمام الدولة الماليزية بهذه الفكرة المتبناة.

سنتناول الآن دراسة تحليلية لبنك بومبيترا التجاري كأهم بنك خضع لتجربة فتح نوافذ إسلامية داخل فروعه التجارية

1- نشأة بنك بومبيترا التجاري:

أنشا بنك بومبيترا أول نافذة للمعاملات الإسلامية رسميا في 25 فيفري . 1993 ومابين 25 فيفري 1993إلى غاية 04 مارس 1994 اقتصرت أعمال النافذة الإسلامية على توفير مستلزمات أولية لبدء العمل مثل إعداد الأدوات والأجهزة، اختيار العاملين، ولم يتم طرح خدمات بنكية إسلامية من طرف نافذة المعاملات الإسلامية إلا بعد انضمامه إلى النظام البنكي اللاربوي في 04 مارس 1993 و تقوم نافذة المعاملات الإسلامية على مسمي وحدة تابعة لإدارة قسم شؤون العملاء مع تمتعها بالاستقلالية المالية والإدارة المحاسبية، وتأتي في الدرجة الرابعة ضمن الهيكل الإداري

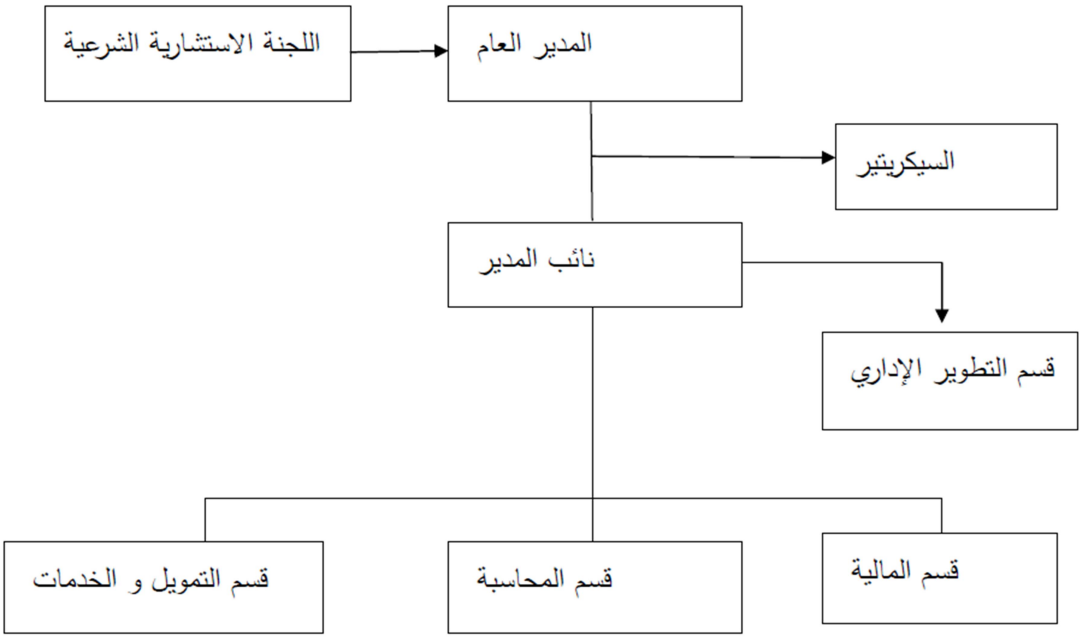
الشكل 3_1 نموذج هيكلي لبنك بومبيترا التجاري الماليزي:



المصدر: مُحَمَّد صبري بن زكريا، **نافذة المعاملات الإسلامية في البنوك التجارية**-دراسة حالة .بنك بومبيترا الماليزي، رسالة ماجستير في الاقتصاد، جامعة اليرموك، عمان، الأردن، , 1999 ص .21 نقلا عن منشورات بنك بومبيترا الماليزي،1997

أما من حيث الهيكل الإداري للنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا الماليزي فتأخذ تنظيم إداري يخضع لرقابة لجنة استشارية شرعية كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل 3_2: الهيكل الإداري لنافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا الماليزي



المصدر :مُحَمَّد صبري بن زكريا،مرجع سابق، ص2 .

2- الاجراءات المصاحبة لتأسيس نافذة للمعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا التجاري:

بناءا على الهيكل التنظيمي لبنك بومبيترا الماليزي في إنشاء نافذة للمعاملات المالية السلامية تتلخص خطة تأسيس النافذة الإسلامية في النقاط التالية:

2-1 اعتماد مبدأ التدرج:

- في إطار أسلمة النظام البنكي المتمثل و تحول البنوك والمؤسسات المالية لما يتفق و الشريعة الإسلامية اعتمدت ماليزيا منهج التدرج في إحلال البديل الحلال في كل ما هو حرام من خلال الالتزام بمنهجية فكرية تطبيقية رشيدة تستند إلى درجة عالية من التخطيط والإعداد والمرحلية للوصول إلى الوضع المنشود، بحيث بثت الحكومة سياسة المرونة والتشجيع على تأسيس بنوك إسلامية، أو فتح البنوك التجارية نوافذ إسلامية حسب ما جاء في توصيات اللجنة القيادية الوطنية للبنك الإسلامي[1].

2-2 فصل أ رسمال البنك:

اقتطع بنك بومبيترا في بداية تأسيسه النافذة الإسلامية ما مقدار 5.000.000 رينجيت ماليزي من أمواله الخاصة لتمويل المعاملات الإسلامية التابع له وبذلك فان افتتاح نافذة إسلامية لم يكن من اكتتاب جديد

[1] مُحَمَّد صبري زكريا، **مرجع سابق**، ص1566

وإنما من أموال البنك من الفصل التام بين رأسمال البنك الأم والنافذة الإسلامية مما يعني فصل نتائج الأعمال الاستشارية الربوية من غيرها الشرعية لتجنب اختلاط المال الحلال بالحرام[1]

2-3 إنشاء لجنة استشارية شرعية:

انشأ بنك بومبيترا الماليزي ضمن نافذة المعاملات الإسلامية هيئة رقابة شرعية مكونة من عالمين متخصصين عضوين في اللجنة الاستشارية الشرعية تطبيقا لقرارات البنك المركزي، كما تقف على تحديد مقدار الزكاة الواجب اخراجها نهاية كل سنة مالية بتاريخ 31 مارس

2-4 إحلال خدمات بنكية إسلامية:

تقدم النافذة الإسلامية في البنك التجاري محل الدراسة منتجات بنكية إسلامية جديدة ومبتكرة تقوم على مبادئ الشريعة الإسلامية المتعارف عليها عالميا مثل ودائع المرابحة في السلع و مقايضة معدل الفائدة الإسلامي، والتمويل المنزلي بنظام المشاركة المتناقصة ومشاركة الصكوك في الصناعة .مما يؤدي إلى مزيد من الدفع بالقطاع المالي الإسلامي الماليزي إلى مرحلة أكثر تطورا.

2-5 المنتجات الإسلامية المقدمة في بنك بومبيترا التجاري:

تقوم نافذة المعاملات الإسلامية في بنك بومبيترا الماليزي بتجميع الموارد المالية في حسابات بنكية متوافقة والشريعة الإسلامية ومن ثم توظيفها في مجالات استثمارية مربحة وذلك كما يلي:

2-5-1 حسابات بنكية متنوعة :تتمثل في:

2-5-1-1 حسابات الوديعة الجاري:

- يتطلب 1000 رينجيت ماليزي كحد ادني لفتح الحساب ويقوم على مبدأ " الوديعة المضمونة" بحيث يلتزم البنك بدفع قيمة الوديعة عند الطلب بدفتر الشيكات المقدم المودع كما يحصل على جوائز هبات "دون حق الحصول على الأرباح .ويلتزم المودع في مقابله بدفع رسوم الخدمة " العمولة مقدرة ب 10 رينجيت كل 6 اشهر، و بموجبه يستفيد المودعين من تسهيلات السحب على المكشوف بعد م ا رفقة ادارة البنك والتعامل يك ون على مبدأ " القرض الحسن."

2-5-1-2 حساب وديع التوفير:

يتطلب مبلغ 100 رينجيت لفتح الحساب دون رسوم مفروضة إلا إذا سحب المودع أمواله قبل1 اشهر بعد الإيداع بموجب دفتر الحساب .وفي مقابله لا يعطي المودع حق السحب على المكشوف كما أن الجوائز الممنوحة تكون مرتفعة عن الحساب الجاري.

[1] .محمد صبري زكريا، **مرجع سابق**، ص.ص17

2-5-1-3 حساب الاستثمار المشترك:

يقوم هذا الحساب على عقد"المضاربة الشرعية "بين المودع والبنك، بحيث يتم استثمار الأموال المودعة في الفترة المحددة وتوزيع الأرباح حسب النسبة المتفق بينهما.

2-5-1-4 حساب الاستثمار المخصص:

- استثمار الأموال تخصص لمشروع معين وبشكل منفصل عن الأموال الأخرى وللعميل حق اختيار نوع المشروع؛ والتسيير يكون من طرف الإدارة المركزية التابعة للمعاملات الإسلامية.

2-5-2 أنشطة استثمارية متنوعة :وتتمثل في:

2-5-2-1 برنامج البيع بالثمن الأجل:

- يقوم على عقد بيع المرابحة الشرعية بالثمن الأجل لمساعدة العملاء في الحصول على السلع و العقارات مع تأخير السداد لفترة متوسطة طويلة على أقساط مقابل ربح؛ مع تنازل البنك عن جزء من ثمن المبيع المؤجل إذا تم سداده قبل حلول اجله من طرف العملاء[1].

2-6- منتجات استثمارية في السوق المصرفي الإسلامي:

أنشأت الحكومة الماليزية سوقا نقديا إسلاميا لتسهيل تعاملات البنوك المنظمة إلى النظام المصرفي الاربوي وتشارك نافذة المعاملات الإسلامية لبنك بومبيترا الماليزي في هذا السوق من خلال أدوات استثمارية هي:

2-6-1 شهادات الاستثمار الحكومية:

- هي اصدارات حكومية بدون فائدة تقوم وفقا لمبدأ القرض الحسن، تزامن إصدارها مع إنشاء البنك الإسلامي الماليزي عام 1983 وحاجته للسيولة، ومن ثم سمح للنوافذ الإسلامية بشراء تلك الشهادات واستثمارها في السوق المصرفي الإسلامي.

2-6-2 سندات المضاربة كجماس:

مع اصدارات شركة كجماس عام 1994 بمبلغ كلي للسندات 30.000.000 رينجيت تقوم على أساس المضاربة والهدف من إصدار تمويل شركة كجماس للقيام بشراء ديون المؤسسات المالية المطروحة فيها أشكال المعاملات الإسلامية.

2-6-3 سند القبول المصرفي الاربوي:

تم إصدارها عام 1991 بهدف تشجيع التجارة المحلية والخارجية وهو نوعان :سند الشراء و الاستيراد، سند البيع والتصدير.

[1] سامي بن إب ا رهيم السوسلم، **فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي**، دون دار نشر، 2007 ، ص.ص36

2-6-4 صكوك الدين:

تم طرحها عام 1990 وهي عبارة عن سندات مديونية تثبت لحاملها مبلغ الدين المكتوب نتيجة التعامل بالبيع الأجل بين المتعاملين.

المطلب الثالث: التجربة الاماراتية في مجال فتح نوافذ اسلامية

في هذا المطلب سنتطرق للنشأة بنك المشرق الاماراتي وتقييم تجربة إنشاءه لنوافذ للمعاملات الإسلامية

1- نشأة بنك المشرق الاماراتي[1]:

- يعتبر بنك المشرق أول بنك خاص يتم إنشاؤه في دولة الامارت العربية المتحدة، حيث يرجع تاريخ تأسيسه إلى 1967، ويمارس البنك أعماله من خلال مركزه الرئيسي في دبي بالإضافة إلى فروعه والشركات الزميلة و التابعة له والتي تتوزع على عدة دول منها البحرين، الكويت، قطر، مصر، هونك كونغ, الهند، بريطانيا و أمريكا والجدول التالي يلخص أهم المعلومات عن بنك المشرق الاماراتي.

جدول 2_1 معلومات حول بنك المشرق الاماراتي:

رأس المال المصرح به	1690.770 (درهم إماراتي)
الأسهم المصدرة	169000
القيمة الاسمية للسهم	10
عدد الموظفين	3500

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

يقدم لنا الجدول رقم 2_1 معلومات عامة حول بنك المشرق الاماراتي، حيث يبين قيمة رأس المال والأسهم التي بداء بها البنك نشاطه بالدرهم الاماراتي كما وضح أن عدد الموظفين بلغ3500 موظف مع بداية عمل البنك. بدا البنك تجربته بتقديم خدمات ومنتجات متوافقة والشريعة الإسلامية وذلك من خلال إنشاء شركة مستقلة تابعة له ب رأس مال أولي قدر ب 500 مليون درهم تحت اسم" بدر إسلامي "حيث كانت مهمتها الأساسية تمويل الشركات وتمويل المشروعات و الصكوك ومنتجات أسواق المال بما يتوافق وأحكام الشريعة

[1] 1 http://www.mashreqbank.com ,Consulte le 22/04/018. a22:00 h

الاسلامية وكانت الشركة تخضع لرقابة هيئة شرعية تابعة لبنك المشرق مهمتها التأكد من شرعية المنتجات والخدمات المقدمة من طرف الشركة.

نتيجة للطلب المتزايد على الأدوات المالية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، أعلن" بدر الإسلامي "عن إطلاق" بدر الإسلامي للدخل "و كانت كافة استثمارات هذا الصندوق تتم بموافقة هيئة الرقابة الشرعية لبدر الإسلامي، وقد اعتمد الصندوق بشكل أساسي على الاستثمار في الصكوك في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

وبعد النجاح الذي حققه وبعد التزايد المستمر في الطلب على المنتجات و الخدمات المصرفية الإسلامية، قررت إدارة بنك المشرق التحول للعمل البنك الإسلامي من خلال تبني مدخل النوافذ الإسلامية، وذلك عن طريق إنشاء قسم أو إدارة خاصة بتقديم الخدمات والمنتجات البنكية الإسلامية عبر من فروعها التجارية تعمل بشكل مستقل عن البنك الرئيسي وتخضع لرقابة هيئة شرعية وذلك تحت اسم " المشرق الإسلامي[1]

2- تقييم تجربة إنشاء نافذة للمعاملات الإسلامية – بنك المشرق الإسلامي الاماراتي-:

يمكن دراسة اثر إنشاء النوافذ الإسلامية على أداء البنوك التجارية ببنك المشرق قبل إنشاء النوافذ الإسلامية وبعدها باعتماد منهج المقارنة من حيث السيولة، الربحية، ونشاط البنك.

2-1 دراسة اثر إنشاء نوافذ إسلامية على سيولة بنك المشرق:

الجدول 2_2 السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة اسلامية الارقام بألاف الدراهم

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
	2007	2008	2009
النقدية والشبه النقدية	1770470	15889871	16483409
الودائع	53774517	66468448	63836996
النسبة	%32.92	%23.90	%25.82

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

[1] http://www.alittihad.ae/details.php?id=143048&y, Consulte le 22/04/2018, a10 :45h

يبين الجدول السابق السيولة لبنك المشرق قبل فتح نافذة إسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية والشبه النقدية مابين 15 مليون إلى 17 مليون درهم اماراتي في الفترة الممتدة من 2007 إلى . 2009 أما نسبة الودائع فلم تتجاوز% 33 ، ومنه نلاحظ أن نسبة السيولة كانت متدنية خلال هذه الفترة أي قبل فتح نافذة إسلامية.

الجدول 2_3 السيولة لبنك المشرق بعد فتح نافذة اسلامية الارقام بألاف الدراهم

	بعد إنشاء نافذة إسلامية			
	2010	2011	2012	2013
النقدية والشبه النقدية	27088875	31273422	22438354	20624086
الودائع	57488915	59368334	51250034	54648990
النسبة	%47.12	%52.67	%43.78	%37.73

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

يبين الجدول السابق السيولة لبنك المشرق بعد فتح نافذة إسلامية، حيث بلغت القيمة النقدية والشبه النقدية مابين 20 مليون إلى 31 مليون درهم اماراتي في الفترة الممتدة من 2010 الى . 2013 أما نسبة الودائع فتجاوزت% 60 ، ومنه نلاحظ أن نسبة السيولة كانت متدنية خلال هذه الفترة أي قبل فتح نافذة إسلامية.

من خلال الجدولين و الشكلين السابقين يمكننا القول أن هنالك فروق جوهرية بين السيولة العامة للبنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية ومن ثم نستنتج أن افتتاح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة سيولة بنك المشرق.[1]

2-2 دراسة اثر إنشاء نوافذ إسلامية على ربحية بنك المشرق:

يمكن دراسة ربحية البنك من خلال الاعتماد على نسبة العائد على حقوق الملكية و النتائج موضحة في الجدولين التاليين:

[1] http://www.mashreqbank.com , Consulte le 22/04/2018,15 :33h.

الجدول 2_4 عائد حقوق الملكية لبنك المشرق

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
	2007	2008	2009
الربح	480.043	506126	528089
حقوق الملكية	8.320.301	10724671	10911226
النسبة	%5.76	%4.71	%4.83

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

- من خلال الجدول يتبين لنا أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية كانت متناقصة خلال السنوات 2007 إلى 2009أي قبل فتح البنك لنافذة إسلامية.

. الجدول 2_5 عائد حقوق الملكية لبنك المشرق

	بعد إنشاء نافذة إسلامية			
	2010	2011	2012	2013
الربح	836602	861042	1370636	1327991
حقوق الملكية	12384982	12803850	13820255	14537499
النسبة	%6.75	%6.72	%9.91	%9.13

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق.

من خلال الجدول يتبين لنا أن ربحية البنك المرتبطة بحقوق الملكية كانت متزايدة خلال السنوات 2010 إلى 2013 أي بعد فتح البنك لنافذة إسلامية، حيث لاحظ البنك التزايد المستمر للربح من سنة لأخرى حتى

بلغت نسبة الزيادة خلال أخر فترة 9.13 % من خلال الجدولين السابقين يمكننا القول أن هنالك فروق جوهرية بين ربحية البنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية ومن ثم نستنتج أن افتتاح نوافذ إسلامية ساهم في زيادة ربحية بنك المشرق.

2-3 دراسة اثر إنشاء نوافذ إسلامية على نشاط بنك المشرق:

يمكن تقييم نشاط البنك من خلال تطبيق نسبة توظيف الموارد وذلك بالاعتماد على الجدولين التاليين:

الجدول 2_6 توظيف الموارد لبنك المشرق

	قبل إنشاء نافذة إسلامية		
	2007	2008	2009
الاستثمارات	53610842	59585325	63061098
الموارد	72168134	75426651	80849125
النسبة	%74.28	%78.99	%77.99

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

الجدول 2_7 توظيف الموارد لبنك المشرق

	بعد إنشاء نافذة إسلامية			
	2010	2011	2012	2013
الربح	57182588	50963874	48978546	50669257
حقوق الملكية	65467035	69795116	62595822	68254050
النسبة	%87.34	%73.01	%78.24	%74.23

المصدر :إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية لبنك المشرق

- من خلال الجدولين السابقين يمكننا القول بان نسبة توظيف الموارد لدر البنك قبل وبعد فتح نافذة إسلامية كانت متزايدة حيث بلغت تقريبا % 80 ومنه تستنتج أن نسبة توظيف الموارد لدى بنك لمشرق .هي نفسها منذ 2007إلى غاية.
- 2013.

كما يمكننا القول انه توجد فروق جوهرية بين نسبة توظيف الموارد للبنك قبل وبعد إنشاء نافذة إسلامية، ومنه فان لإنشاء نافذة إسلامية اثر كبير في نسبة توظيف الموارد لبنك المشرق1 .

من خلال ما سبق يمكن تلخيص النتائج الايجابية للتجربة الامارتية من خلال فتح نوافذ إسلامية في بنوكها التجارية فيما يلي:

- أثبتت الدراسة أن فكرة إنشاء نوافذ إسلامية داخل البنوك التجارية أدت إلى حدوث تحسن جوهري في جميع مؤشرات الدراسة السيولة، الربحية، والنشاط لبنك الامارات الإسلامي؛
- إنشاء نوافذ إسلامية في البنوك التجارية هو الأفضل من حيث كفاءة العمليات التشغيلية حيث حقق البنك أعلى نسبة توظيف للموارد؛
- نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التجارية الامارتية إلى تبني هذه الفكرة وتجسيدها في ارض الواقع، لاسيما وان الإطار التطبيقي والعملي لهذه الفكرة مكن البنوك التجارية الامارتية من تجاوز الأزمة المالية العالمية.

المطلب الرابع: معوقات و مشكلات الفروع و النوافذ الاسلامية وسبل تذليلها

سنتطرق في هذا المطلب إلي مختلف المعوقات التي تواجه فتح الفروع والنوافذ الإسلامية وسبل تذليلها

1 – معوقات الفروع والنوافذ الإسلامية:

تواجه البنوك التجارية التي أقدمت على ممارسة العمل المصرفي الإسلامي العديد من المشكلات والعقبات التي تعوق طريق تحولها للمصرفية الإسلامية تتمثل أهم هذه المشكلات والعقبات في الآتي:

- معوقات إدارية .
- معوقات ذات صلة بالموا رد البشرية .
- معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات .
- فيما يلي عرض سريع لأهم المشكلات والعقبات التي تواجه البنوك التجارية في طريق إنشاءها لفروع ونوافذ المعاملات الإسلامية.

1-1 معوقات إدارية:

عدم وضوح الرؤية على مستوى البنك ككل عن خطط الإدارة فيما يتعلق بإقدامها على تقديم الصيرفة الإسلامية، خاصة في حالة الرغبة في التوسع التدريجي في هذا التوجه مستقبلا .الأمر الذي قد يؤدى إلى غياب أو محدودية مشاركة الادارات الأخرى في صياغة هذا التوجه .الأمر الذي يؤدى بدوره إلى بروز السلبيات التالية:

- تواضع القناعات الشخصية عند بعض المسئولين بسلامة هذا التوجه المزدوج للبنك.
- ظهور احتكاكات عملية تمتد، كما سبقت الإشارة، لتشمل التنافس غير البناء بين القائمين على إدارة الفروع بشقيها الإسلامي والتقليدي؛
- ضعف الاستعداد لدى ادارات البنك الأخرى للمساعدة فى تطوير بدائل إسلامية لمنتجاتها.

1-2 معوقات ذات صلة بالموارد البشرية:

هذه النوعية من المعوقات تزداد ظهورا في حالة تحويل الفروع وكلما ا زدت ضبابية الرؤية نحو الأسباب الحقيقية لتقديم العمل المصرفي الإسلامي في البنك .فبالإضافة إلى محدودية الكوادر البشرية ذات الخبرة في أدوات الخزينة وخدمات الاستثمار والتمويل، نجد أن هذه الضبابية في الرؤية قد تؤدى إلى حالة من عدم التأكد. لدى العاملين في البنك وشيوع" الإشاعات "وتدنى الروح المعنوية بينهم كما تنعكس هذه الرؤية غير الواضحة في محدودية الموارد المالية التي يتم تخصيصها لتدريب العاملين في البنك على طبيعة وأدوات العمل المصرفي الإسلامي، فتنشأ فجوة بين الأهداف والوسائل مما يضيف إلى الشعور بالحيرة وعدم التأكد.

1-3 معوقات ذات صلة بالنظم والسياسات:

تشير التجربة إلى أن الكثير من البنوك التي رغبت في تقديم الصيرفة الإسلامية فيها جنبا إلى جنب مع الصيرفة التجارية لا تعطى انتباها كافيا للأمرين التاليين:

- عدم ملائمة النظام المحاسبي المعمول به والقائم على أسس تقليدية مع متطلبات العمل المصرفي الإسلامي؛
- التباطؤ أحيانا في تلبية احتياجات التطبيق المصرفي الإسلامي من نظم و اجراءات فنية، الأمر الذي ينعكس على العمل نفسه في صورة إطالة وتعقيد في الاجراءات والضعف النسبي لمستوى خدمة العملاء

يمكن تلخيص أهم المعوقات ومشكلات إنشاء الفروع والنوافذ الإسلامية وسبل تذليلها في مايلي:

- غياب قضية الحلال و الحرام في مفهوم معظم القائمين على شؤون البنك الرئيسي التقليدي إلاّ ما رحم ربي؛
- غياب نمط أو نموذج عملي أو تطبيقي لتنفيذ المعاملات المصرفية طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وهناك اجتهادات بعضها خاطئ؛
- عدم وجود العنصر البشرى المؤمن برسالة البنوك الإسلامية ويلتزم بالقيم والمثل والأخلاق الإسلامية والسلوك السوي المستقيم؛
- عدم الاهتمام بتدريب العنصر البشرى على كيفية القيام بعمله بكفاءة وإتقان وطبقاً لأحدث الأساليب المعاصرة على منوال وطبقاً لما يحدث في البنوك التجا رية؛
- عدم اطمئنان معظم المتعاملين والجمهور إلى سلامة معاملات الفروع الإسلامية من الناحية الشرعية بسبب أنها تابعة لبنوك تقليدية تتعامل بالربا أخذا أو عطاء؛
- تتم بعض المعاملات بين الفروع الإسلامية والمركز الرئيسي التقليدي على أساس سعر الفائدة المدينة والدائنة وهذا مخالف لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية؛
- لا توجد هيئة رقابة شرعية في معظم الفروع الإسلامية، ولكن يوجد ما يسمى المستشار الشرعي الذي يرجع إليه أحياناً عند الحاجة ولا يقوم بأعمال الرقابة الشرعية؛
- الافتراء على الفروع الإسلامية بالقول بأنها لا تحمل إلاّ اللافتة فقط ولا يوجد اختلاف بينها وبين الفروع التجارية؛

2- أهم المشكلات التي تواجه فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية:

يمكن تلخيص أهم المشكلات في مايلي:

- مشكلة عدم اهتمام المركز الرئيسي بالفروع والنوافذ الإسلامية والنظر إليها من منظور الربحية ليس من منظور مدى الالتزام بأحكام وقواعد الشريعة الإسلامية؛
- مشكلة تحويل فائض السيولة من الفروع الإسلامية إلى المركز الرئيسي التقليدي ويحصل مقابل ذلك على جائزة "فائدة"؛ مشكلة التركيز على صيغة المرابحة لأجل للآمر بالشراء، وأحيانا يتم تنفيذها بأساليب غير شرعية مما يثير العديد من الشبهات الإسلامية والاعتقاد بأنها لا تختلف كثيرا عن الفروع التجارية؛
- مشكلة جهل معظم العاملين بفروع المعاملات الإسلامية بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، اعتقاد من بعضهم بأنها لا تختلف عن الفروع التجاري؛

- مشكلة جدوى الديون التي على المتعاملين المتأخرين عن ط ريق زيادة الأجل نظير زيادة الدين، وهذا من الربا المحرم شرعاً ويطلق عليه ربا النسيئة أو ربا الجاهلية؛
- مشكلة عدم التزام بعض العاملين بالقيم والأخلاق الإسلامية.

3- سبل تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات:

ويمكن تذليل المعوقات ومعالجة المشكلات السابقة على النحو التالى[1]:

- حسن انتقاء العنصر البشرى العامل بالفروع والنوافذ الإسلامية على أساس القيم والأخلاق الفاضلة؛
- الاهتمام بالرقابة الشرعية عن طريق إنشاء وظيفة المراقب الشرعي الدائم بالفروع والنوافذ الإسلامية وضمان استقلاليته وحيدته تماما؛
- عمل دورات تدريبية مكثفة ومستمرة للعاملين بالفروع والنوافذ الإسلامية تشمل الجوانب الشرعية المصرفية والاستثمارية وفقاً للأصول الشرعية والمعاصرة الفنية؛
- تحقيق الاستقلال التام للفروع والنوافذ الإسلامية عن المركز الرئيسي التقليدي ولاسيما في مصادر الأموال واستخداماتها ويكون له كيان قانون مستقل؛
- الدعوة إلى التعامل مع البنوك والفروع والنوافذ الإسلامية وهذا يعتبر عبادة، وتجنب التعامل مع الفروع التجارية الربوية.[2]

[1] حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص159

[2] حسين شحاته مرجع سابق ص 160

خلاصة الفصل:

تعرفنا من خلال هذا الفصل أن فكرة إنشاء فروع ونوافذ المعاملات الإسلامية التابعة للبنوك التجارية ترجع إلى بداية ظهور البنوك الإسلامية إلا أن هذه الفكرة لم تصل حيز التنفيذ إلا عندما أدركت البنوك التجارية مدى نجاح البنوك الإسلامية وتزايد الإقبال عليها.

حيث أن الصيرفة الإسلامية تنمو نموا هائلا مما جعل البنوك التجارية تحاول جاهدة دخول هذه السوق التي كانت مغلقة إلا على المؤسسات المالية الإسلامية والدافع الوحيد لفتح فروع ونوافذ هو الربح الكبير المتوقع من هذه السوق، فهي من ناحية تطيل عمر البنوك التجارية وتدعمها ومن ناحية تنافس البنوك الإسلامية وبالتالي قامت بعض البنوك التجارية بتبني مدخل التحول الجزئي بتحويل فروعها لفروع ونوافذ تقوم بتقديم خدمات ومنتجات تتوافق مع الشريعة الإسلامية مع استمرار باقي الفروع بالطريقة التقليدية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة البنك الوطني الجزائريBNA

–وكالة المدية–

تمهيد:

بعد أن رأينا صيغ التمويل في البنوك الإسلامية وكيفية تطبيقها وذلك كدراسة نظرية، سوف نرى في هذا الفصل كيفية تطبيق هذه الصيغ في الأنشطة التمويلية للمصارف الإسلامية من خلال إحدى الصيغ المطبقة بالبنك محل الدراسة، وذلك كدراسة تطبيقية، لنرى مدى تركيز أو تنوع أنشطة المصارف الإسلامية في استخدام هذه الصيغ، وقد اخترنا لهذه الدراسة-كنموذج- البنك الوطني الجزائري BNA وكالة المدية، بحيث يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA البنك الوحيد في الجزائر الذي يقدم خدمات مصرفية تتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية وذلك من خلال فتح نوافذ خاصة بالتعاملات الإسلامية، وسنحاول في هذا الفصل التطبيقي توضيح أهم العناصر التي سبق ذكرها في الجانب النظري بدراسة كاملة ونموذج تطبيقي لاتفاقية فتح حساب توفير إسلامي بوكالة البنك الوطني الجزائري BNA-المدية-.

ومما سبق سوف نتطرق في دراستنا إلى النوافذ الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA-وكالة المدية-، وذلك من خلال تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية.

المبحث الثاني: بطاقة تعريف البنك الوطني الجزائري

المبحث الثالث:.النوافذ الإسلامية المطبقة بالبنك الوطني الجزائري BNA وكالة المدية .

المبحث الأول: انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية

المطلب الأول: نبذة عن إنفتاح الجزائر على الصيرفة الاسلامية :

الجزائر كغالبية الدول الاسلامية والعربية وحتى منها الغربية قامت بفتح مجال للصيرفة الاسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد و القرض 90-10 الذي فتح للقطاع الخاص و الأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الاسلامية في الجزائر أين أعتبرت الجزائر من الدول السابقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط ،حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين اسلاميين ، آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008. ويتعلق الأمر بكل من بنك البركة الجزائري و هو أول بنك برأس مال مختلط (عام و خاص) ، تم الإنشاء بتاريخ 20 ماي 1991 برأس مال يقدر 500.000.000 دج ، وبدأ بمزاولة نشاطه بصفة فعلية خلال شهر سيبتمبر 1991 ، أما فيما يخص المساهمين ، فهما بنك الفلاحة والتنمية الريفية (الجزائر) بنسبة 44%ومجموعة البركة المصريفية (البحرين) بنسبة 56% في إطار القانون رقم 03 المؤرخ في 26 سيبتمبر 2003 .فللبنك الحق في مزاولة جميع العمليات المصرفية من التمويلات والااستثمارات وذلك موافقة مع مبادئ أحكام الشريعة الاسلامية ، ثم بعد ذلك لسنوات طويلة ثم تسجيل إنشاء بنك جديد في هذا المجال و هو مصرف السلام الجزائر ، و الذي باشر أعماله حديثا من خلال تقديم مجموعة من الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الاسلامية ، ليكون بذلك ثان مصرف اسلامي يدخل سوق المصرفية الجزائرية ، ويقدر رأسماله الذي تم إفتتاحه بتاريخ 20 أكتوبر 2008 بـ 72 مليار دينار جزائري أي مايقارب 100 مليون دولار ليصبح حينها أكبر المصارف الخاصة العاملة بالجزائر ، في حين لم يقم بنك الجزائر باعتماد بنوك اسلامية أخرى التي تم إيداعها منذ سنوات .[1]

إضافة إلى ذلك ، سمحت السلطات الرقابية الجزائرية لبعض البنوك التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع الشريعة الاسلامية في نفس الوقت الذي تقدم خدماتها المصرفية التقليدية ، و من أبرز التجارب في هذا المجال تجربة بنك الخليج الجزائر ، التابع لشركة مشاريع الكويت القابضة الذي بدأ نشاطه بالجزائر سنة 2002 ، حيث يقوم بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من خلال النوافذ الاسلامية المتواجدة بفروعها.[2]

[1] مصطفى عوادي، الملتقى الوطني حول إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد لخضر، الوادي الجزائر يومي-07 06ديسمبر 2017 م، ص10

[2] مصطفى عوادي، مرجع سابق ، ص 11

المطلب الثاني : تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

1.1 سنة 2017:

سمحت الحكومة الجزائرية لثلاثة بنوك عمومية بفتح شبابيك إسلامية بدءا من نوفمبر 2017 هي بنك القرص الشعبي الوطني و بنك الصندوق الوطني وبنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و بنك التنمية المحلية إلا انه يتم الفتح الفعلي لها نتيجة الغموض القانوني و التنظيمي الذي كان يكتنفها.[1]

2.1_سنة 2018:

تميز بصدور النظام رقم 18-02 المؤرخ في 4 نوفمبر 2018 في العدد 73 من الجريدة الرسمية و المتعلق بالصيرفة التشاركية و الذي احتوى على أهم البنود التالية (نظام 18-02 المؤرخ في نوفمبر 2018) :

- إن البنوك العمومية كانت أو خاصة و المؤسسات المالية باختلافها سيمكنها من الآن عرض خدمات مالية بصيغة إسلامية لزبائنها استجابة للطلب الكبير و القوى على حلول المصرفية الإسلامية .

- عرفت المادة 2 منه العمليات المصرفية التشاركية بأنها كل العمليات التي تقوم بها المصارف و المؤسسات المالية و المتمثلة في عمليات تلقي أموال و عمليات توظيف الأموال و عمليات التمويل و الاستثمار الذي لا يترتب عنها تحصيل أو تسديد الفوائد.
- يشترط النظام في المادة 3 لفتح الشباك أو الشبابيك لتقديم الصيرفة التشاركية الحصول على الترخيص مسبق من بنك الجزائر لتقديم منتجات الصيرفة الاسلامية و ضمن الترخيص أو الملف شهادة المطابقة الشرعية تكون من هيئة وطنية مؤهلة لذلك قانونا و هذا ما تنص عليه المادة .4
- عرفت المادة 5 منه شباك المالية التشاركية بأنه :دائرة ضمن مصرف معتمد أو مؤسسة مالية معتمدة تمنح حصريا خدمات و منتجات الصيرفة التشاركية.
- حدد النظام عمليات الصيرفة التشاركية التي يمكن للبنوك تقديمها في سبعة منتجات وهي المرابحة المشاركة المضاربة الإجارة الاستصناع السلم الودائع في الحسابات الاستثمار.

[1] افرج الله احلام حمادي مراد دراسة واقع افاق تطوير الصيرفة الاسلامية في الجزائر وفق الاصلاحات المصرفية 2018-2020 مجلة البشائر الاقتصادية المجلد 7 العدد 1 الصفحة 265

- شدد النظام إن تقديم المنتجات التشاركية في البنوك يكون ضمن الشباك أو الشبابيك تحمل صفة كيان واحد يكون مستقلا ماليا و من حيث الموارد البشرية عن باقي الدوائر و الفروع في بنك أو مؤسسة مالية معينة ودلك من خلال المواد 7.6.5 كما شدد على أن منتجات الصيرفة التشاركية تخضع رغم هده الاستقلالية لجميع الأحكام القانونية و التنظيمية المتعلقة بالمصارف و المؤسسات المالية في المادة 11.
- يتعين على المصارف و المؤسسات المالية المرخص لها بتسويق هده المنتجات أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات و الشروط الدنيا و القصوى التي تطبق عليهم الى جانب إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول طبيعة حسباتهم و هي ما تبينه المادة 8 و بحق للمودع الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شباك المالية التشاركية و يتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها الشباك في التمويلات التي يقوم بها المصرف.

– 1_3سنة 2020:

صدور أهم قانون يعني بالصيرفة الإسلامية في الجزائر و هو النظام 20-02 الصادر في 15 مارس 2020 و المحدد للعمليات البنكية المتعلقة بالصيرفة الاسلامية و القواعد المطبقة عليها و شروط ممارستها من طرف البنوك و المؤسسات المالية و كدا شروط الترخيص المسبق لها من طرف بنك الجزائر حيث احتوى على أهم النقاط التالية :[1]

- يشترط النظام الجديد على البنوك و المؤسسات المالية الراغبة في تقديم منتجات الصيرفة الإسلامية أن تحوز على نسب احترازية مطابقة للمعايير التنظيمية.
- حدد النظام عمليات الصيرفة الإسلامية في ثمانية كما قام بتعريفها وهي : المرابحة والمشاركة المضاربة الإجارة الاستصناع السلم الودائع في حساب الاستثمار صمن المادة 4 و قد عرفت المواد المالية 5-12 واحدة منهم.
- تخضع منتجات الصيرفة الإسلامية المذكورة سابقا الى طلب ترخيص مسبق من بنك الجزائر و فق المادة 13.
- يجب على البنك أو المؤسسة المالية أن يحصل على شهادة مطابقة أحكام الشريعة تسلم له من طرف الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية وفق المادة 14.

[1] فرج الله حلام .حمادي مراد .مرجع سبق ذكره صفحة 266

- يتعين على البنك أو المؤسسة المالية إنشاء هيئة الرقابية الشرعية و تتكون الهيئة من ثلاثة أعضاء (3) على الأقل يتم تعينهم من طرف الجمعية العامة تكمن مهام هيئة الرقابة الشرعية على وجه الخصوص في إطار مطابقة المنتجات للشريعة في رقابة نشطات البنك او المؤسسة المالية المتعلقة بالصيرفة الإسلامية وهدا ضمن المادة 15.
- أما المادة 16و17و18 فهي تبين ضرورة الاستقلال الإداري و المالي و المحاسبي و التنفيذي لحسبات الشباك الإسلامي عن حسبات البنك أو المؤسسة المالية التابعة لها.

- يجب على البنوك و المؤسسات المالية الدين تحصلوا على الترخيص المسبق لتسويق منتجات الصيرفة الإسلامية أن تعلم زبائنها بجداول التسعيرات الدنيا و القصوى التي تطبق عليهم كما يجب على البنوك إعلام المودعين خاصة أصحاب حسابات الاستثمار حول الخصائص ذات صلة بطبيعة حسباتهم و هدا ما تبينه المادة 19.

- يحق لصاحب حساب ودائع الاستثمار الحصول على حصة من الأرباح الناجمة عن شباك الصيرفة الإسلامية و يتحمل حصة من الخسائر المحتملة التي يسجلها شباك الصيرفة الإسلامية في التمويلات التي تقوم بها ودلك صمن المادة 20.

- إنشاء الهيئة الشرعية الوطنية للإفتاء للصناعة المالية و الإسلامية بالجزائر و دلك يوم أول ابريل 2020.

المطلب الثالث: الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي (التقليدي)

مما لا شك فيه أن هناك اختلاف بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي من حيث شروط التمويل وطريقة التمويل والجدول الآتي يوضح هذا الفرق:

الجدول رقم(3-1)الفرق بين التمويل الإسلامي والتمويل الكلاسيكي (التقليدي)

التمويل الكلاسيكي (التقليدي)	التمويل الإسلامي
-من حيث شروط التمويل: عقد الملكية -الدخل أقل من 4 آلاف دينار جزائري. -السن لا يفوق 75 سنة. -الأهلية القانونية. -تتعامل اتفاقيات وفقاً للقانون فقد. -يتعامل وفق فائدة ربوية. -التمويل الكلاسيكي مناسب للجمهور لأن أكبر فئة في المجتمع دخلها الصافي أقل من 4 آلاف دينار جزائري. -السكن الجاهز في القرض الكلاسيكي مناسب للجمهور أكثر من القرض الإسلامي. مثال: لما يشتري الزبون سكن يناسبه القرض الكلاسيكي أكثر من القرض الإسلامي بصيغة المرابحة. -في القرض الكلاسيكي يدفع الزبون للموثق مرة واحدة عند تسليم السكن. -ارتفاع عدد التعاملات بالقرض الكلاسيكي بسبب انخفاض التكاليف التي يتحملها الزبون.	-من حيث الشروط التمويل عقد الملكية: - الدخل يساوي أو يفوق 4 آلاف دينار جزائري -السن لا يفوق 75 سنة. -الأهلية القانونية. -تتعامل باتفاقيات وفق للقانون والشرع. -تتعامل وفق المشاركة في الربح والخسارة. -التمويل الإسلامي من وجهة نظر المؤطر في وكالة BNA-المدية- غير مناسب للجمهور لأن الدخل الصفي لا يتجاوز 4 آلاف دينار جزائري. -القرض الإسلامي لا يناسب فئة معينة من لجمهور لأن بصيغة المرابحة للعقار ثمن المسكن يفوق ثلاث مرات ثمن المسكن بالقرض الكلاسيكي. - في القرض الإسلامي يدفع الزبون للموثق مرتين عند تسليم السكن. -انخفاض عدد التعاملات بالقرض الإسلامي مقارنة مع القرض الكلاسيكي بسبب أي ارتفاع كبير لتكاليف التي لا تناسب الجمهور.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المقابلات الشفهية مع المكلف بالزبائن بالبنك الوطني الجزائري BNA-وكالة المدية-

- **ملاحظة:**

من خلال مقابلتنا مع المؤطر في البنك الوطني الجزائري BNA-وكالة المدية- تم استنتاج أن هناك تراجع كبير للجمهور في أخذ القرض الإسلامي بسبب التكاليف الضخمة بنسبة لأسعار الفائدة وهامش الجدية والمبالغ التي يأخذها الموثق مرتين، فهي بلك مناسبة بصورة كبيرة للبنك وغير مناسبة للجمهور.

- و الجدول الآتي يوضح الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل العقاري:

الجدول رقم (03-02): الفرق بين التمويل الإسلامي و التمويل العقاري

البنك الوطني الجزائري **Banque nationale d'Algérie**

"محاكاة التمويل الإسلامي"

الوكالة:	00851
الاسم:	xxx
اللقب:	xxx
مبلغ التمويل المطلوب:	6000000,00 دج
دخل صاحب الطلب:	48 00,000دج
نوع التمويل المختار:	المرابحة العقارية
مدة التمويل (بالشهر):	405
مبلغ هامش الجدية:	1 432 000,00دج
نسبة هامش الجدية:	%23,20
مبلغ التمويل:	3 840 000,00دج
هامش الجدية اللازم:	1 153611,50دج
التمويل الأقصى:	3 846 388,50دج

"نتيجة المحاكاة"

القدرة على السداد:	24 800,00دج
العمولة:	24 848.00دج
المبلغ مستحق الدفع:	6 543 835,61دج
الهامش:	7532187,31دج
الرسم على القيمة المضافة:	0 دج
مبلغ السداد الشهري:	65 762,13دج
النتيجة:	مقبول

الرسم على القيمة المضافة 19%

هذه الوثيقة مجرد محاكاة ولا تعتبر اتفاق تمويل نهائي.

يمكن مراجعة معايير الحساب بين مرحلة المحاكاة ومرحلة تشكيل ملف التمويل .

البنك الوطني الجزائري

Banque nationale d'Algérie

"محاكاة القرض العقاري"

لقب المدين:	xxx
اسم المدين:	xxx
تاريخ الميلاد:	1979/12/29
دخل المدين:	57000 دج
مستفيد مدّخر بالبنك:	غير مدّخر
سعر السكن:	5000000 دج
المساهمة الشخصية:	500000دج
المدة القصوى للتمويل:	403 أشهر

"نتيجة المحاكاة"

سعر السكن بعد رفع سعره:	5 000 000,00دج
المساهمة الشخصية الإضافية المحولة في حال المراجعة:	0دج
مبلغ القرض المقدم من البنك:	4 500 000,00دج بعد الرفع الفعلي للسعر
نسبة المساهمة الشخصية للزبون:	%10
إرجاء التسديد:	24 شهرا
نسبة الفوائد:	1,00%
ضمان القرض العقاري:	53550 أي 0+ 53 550,00
مبلغ العمولة:	26 775,00دج
مبلغ السداد الشهري:	13 851,79دج
مبلغ السداد الإجمالي:	13 851,79دج
الحالة النهائية لطلب القرض:	مقبول

من خلال الجدولين التاليين يتضح لنا أن أخذ قرض بصيغة التمويل الإسلامي مكلفة أكثر بالنسبة للجمهور مقارنة بأخذ قرض كلاسيكي "ربوي" و يظهر ذلك من خلال مساهمة الزبون في أخذ القرض الموضحة في الجدول حيث في التمويل الإسلامي مساهمة الزبون و هي "نسبة هامش الجدية" مقدرة بـ23.20% من قيمة القرض، بينما في التمويل الكلاسيكي نسبة مساهمة الزبون مقدرة بـ10%. بالإضافة إلى نسبة الفائدة ففي التمويل الإسلامي نسبة الفوائد مرتفعة جداً مقارنة بالتمويل الكلاسيكي "الربوي" المقدرة بـ 1.00% أيضا مبلغ السداد الشهري في التمويل الإسلامي يقدر بـ 22762.13دج فهي مرتفعة مقارنة بالتمويل الكلاسيكي، إذ أن مبلغ السداد الشهري هو نفسه مبلغ السداد الإجمالي و المقدر بـ 13851.79دج .

المبحث الثاني: بطاقة تعريف البنك الوطني الجزائري.

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك على المستوى الوطني لما له من أهمية اقتصادية واجتماعية، وهو يعتبر حسب القانون التجاري شخص معنوي يقوم بعمليات خاصة بجمع رؤوس الأموال من الأشخاص وكذلك يضع تحت تصرف الزبائن وسائل الدفع وتسييرها ويمكن تقديم البنك الوطني الجزائري من خلال التطرق إلى نشأته وبعض المعلومات المتعلقة بالبنك من نشأة وتعريف ثم سنتناول وكالة المدية 851، بالدراسة والهيكل التنظيمي لها ثم الوظائف والأهداف.

المطلب الأول: نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري.

سوف نتطرق في محتوى هذا المطلب إلى التعريف بالبنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى تأسيسه وهيكله التنظيمي.

1- التعريف بالبنك الوطني الجزائري:

إذ يمكننا القول أن البنك الوطني الجزائري يعتبر من بين المصارف للقطاع العام الجزائري وهو أول مصرف تأسس في تاريخ النظام المصرفي بعد تأميم القطاع المصرفي سنة 1966 لكي يحل محل المصارف الفرنسية: فكان تأسيس المصرف توسيع لدائرة النظام المصرفي بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، بحيث تخصص هذا المصرف في قطاع الصناعة والنقل باستثناء القطاع البحري وكذا مجال التجارة والتوزيع، يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة معتبرة في الجهاز المصرفي الجزائري باحتوائه على وظائف وخدمات وأنشطة متنوعة تساهم في تطوير وتنمية الاقتصاد الوطني إذ يتفرغ إلى عدة وكالات تقدر ب214 وكالة عبر التراب الوطني من بينها وكالة المدية 851، كما يحتوي على 2.5 مليون زبون من الخواص والمؤسسات الناشطة بمختلف أحجامها.[1]

2- نشأة وتأسيس البنك الوطني الجزائري:

تأسس البنك الوطني الجزائري بموجب المرسوم 178/66[2]،بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية ليقوم بمهام البنوك الأجنبية التالية:

- القرض الصناعي والتجاري CIC.
- بنك باريس والدول الهولندية BPPB.
- البنك الوطني من أجل الصناعة والتجارة في الجزائر BNCIA.

[1]-الوظائف الداخلية للبنك الوطني الجزائري_وكالة المدية_

[2]-Société interbancaire de formation, système bancaire Algérien. P16 .

- القرض الجزائري التونسي CFAT.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دينار جزائري، إلاّ أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم الشركة الوطنية من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5% ويمكن أيضاً أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأسماله.
وتم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأسمال البنك بحلول عام 1970م، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك الدولة، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنوك تسير من قبل رئيس مدير عام لمجلس الإدارة من مختلف الوزارات ويعمل كبنك ودائع قصيرة وطويلة الأجل وتمويل مختلف حاجيات الاستغلال والاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصادية لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة والزراعة...الخ.
كما أنه من الممكن أن تقوم بـ:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض وتسبيقات بدون ضمانات.
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- خصم وشراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية وكل منتجات الخزينة العمومية...إلخ وحتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلى أنه كان له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي يحد الدعم المالي والقروض وهذا تسبيقاً لسياسة الحكومة في هذا المجال.

وفي 16 فيفري 1986 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا القوانين 01/88 و03/88 و04/88 لـ 12 جانفي 1988، وقانون 19/88 لـ 21 جوان 1988 وقانون 177/88 لـ 28 ديسمبر 1988 وبالقانون التجاري.[1]

وبقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري وبالاختصار BNA، وبقي المقر الاجتماعي بالجزائر بـ8 شارع تشيجيفارا وحددت مدته ب 99 سنة ابتدءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

[1] دهيلي الطيب، **دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2003-2004، ص98.

وينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري والذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دينار دج مقسم إلى ألف سهم، قيمة كل سهم مليون دج ومقسمة بين:

- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها صندوق المساهمة "وسائل الإنتاج".
- من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة "المناجم والمحروقات، الهيدروليك".
- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".
- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة".

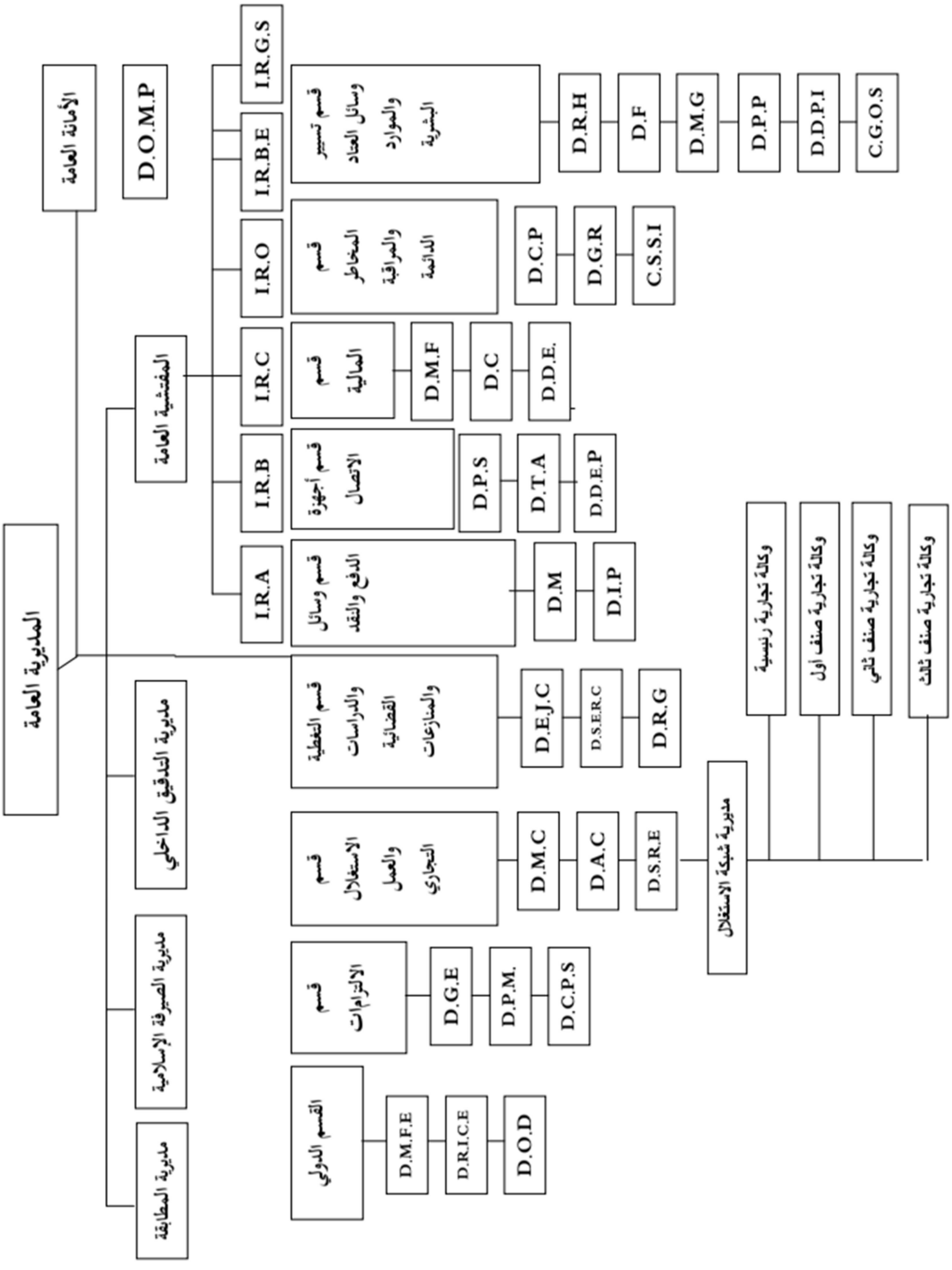
3- الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري:

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك، وهذا لأنه يحدد مسؤولية لكل هيئة داخل هذا النظام يبين دورها، ونجد على رئاسة النظام الهيكلي للبنك الوطني الجزائري، مجلس الإدارة بقيادة رئيس المديرية العامة، والأمانة العامة، حيث تقوم بالتنسيق في مختلف هيئات هذا التنظيم كما يكون هذا المجلس على صلة دائمة بلجنة المساهمين في البنك والنقابة الوطنية لعمال المؤسسة، كما يضم هذا التنظيم الهيكلي خلية للمراقبة الداخلية والتدقيق، حيث تتولى جميع الأعمال وحسابات البنك.

ونجد أيضا المفتشية العامة ومديرية الدراسة القانونية والمنازعات القضائية التي تختص بالشؤون القانونية والقضائية للبنك، هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد مختلف التقسيمات الإدارية للبنك، فنجد المديرية المركزية الجهوية التي تضم مديريات شبكات الاستغلال، حيث تضم هذه الأخيرة مجموع الوكالات الرئيسية، وتعد الوكالة البنية الأساسية في نظام البنك، ويكون الهيكل التنظيمي كما يمثله الشكل الآتي:

[2]

الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري



الهياكل الملحقة بالمديرية العامة:

الأمانة العامة:

- مديرية تنظيم المناهج والإجراءات DOMP.
- مديرية الصيرفة الإسلاميةDFI .
- مديرية المطابقة D Conformité.

المفتشية العامة:

- المفتشية الجهوية-الجزائر العاصمة I.R.A.
- المفتشية الجهوية-البليدة I.R.B.
- المفتشية الجهوية-قسنطينة I.R.C.
- المفتشية الجهوية-وهران I.R.O.
- المفتشية الجهوية-بجاية I.R.BE.
- المفتشية الجهوية-الجنوب الكبير I.R.GS.
- مديرية التدقيق الداخليDAI.

الهياكل التابعة للقسم الدولي:

- مديرية التحركات المالية مع الخارجDMFE .
- مديرية العلاقات الدولية والتجارة الخارجية DRICE.
- مديرية العمليات المستنديةDOD .

الهياكل الملحقة بقسم الالتزامات:

- مديرية المؤسسات الكبرى DGE.
- مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطةDPME .
- مديرية القروض لأفراد والقروض الخاصة DCPS.

الهياكل الملحقة بقسم الاستغلال والنشاط التجاري:

- مديرية التسويق والاتصال DMC
- مديرية التنشيط التجاري DAC.
- مديرية دعم شبكة الاستغلال DSRE.

الهياكل الملحقة بقسم التحصيل والدراسات القانونية والمنازعات:

- مديرية الدراسات القانونية والمنازعات DEJC.
- مديرية المتابعة والتغطية وتحصيل القروض DSERC.
- مديرية تحصيل الضمانات DRG.

الهياكل التابعة لقسم وسائل الدفع والنقد:

- مديرية النقد DM.
- مديرية وسائل الدفع DIP.

الهياكل الملحقة بقسم أجهزة الإعلام:

- مديرية الإنتاج والخدمات DPS.
- مديرية التكنولوجيات والهندسةDTA .
- مديرية تطوير الدراسات والمشاريعDDEP .

الهياكل الملحقة بقسم المالية:

- مديرية السوق المالي DMF.
- مديرية مراقبة التسييرDCG.
- مديرية المحاسبةDC .

الهياكل التابعة لقسم المخاطر والمراقبة الدائمة:

- مديرية المراقبة الدائمة DCP.
- مديرية تسيير المخاطر DGR.
- خلية أمن الأنظمة المعلوماتية CSSI.

الهياكل الملحقة بقسم تسيير وسائل العتاد والموارد البشرية:

- مديرية الموارد البشرية DRH.
- مديرية التكوين DF.
- مديرية الوسائل العامة DMG.
- مديرية المحافظة على الأملاك DPP.
- مديرية تطوير التراث العقاري DPPI.
- مركز تسيير الخدمات الاجتماعية CGOS.

شبكة الاستغلال:

تضم شبكة الاستغلال للبنك الوطني الجزائري 19 مديرية جهوية للاستغلال، تشرف على 217 وكالة تجارية من مختلف الفئات، موزعة عبر كافة التراب الوطني.

المطلب الثاني:مهام وخدمات البنك الوطني الجزائري:

سوف نتناول في هذا المطلب المهام التي يقوم بها البنك الوطني الجزائري بالإضافة إلى الخدمات التي يقدمها هذا الأخير للجمهور.

1– مهام البنك الوطني الجزائري:

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلزم الودائع من الجمهور ويقوم بالخدمات المهنية للمؤسسات كما جاء في المادة الثانية[1] من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية وكل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية وعمليات القرض في إطار التشريع المعمول به والقوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر ونذكر خاصة قانون النقد والقرض.

كما أنه يمكن أن يكتب على أي شكل كان أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

وعليه من الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو في الخارج على أي شكل كان وكل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

2– الخدمات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري:

تتعدد الخدمات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري من خدمات للأفراد إلى خدمات المؤسسات وخدمات للمهنيين.

2–1– الخدمات البنكية للأفراد:

2–1–1–القروض العقارية وهي:

- قرض لتهيئة مسكن.

[1]–حبيب علي، **حوكمة الجهاز المصرفي ودوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري وكالة تنس،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وأسواق مالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2015، ص91.

- قرض عقاري بنية فائدة مدعمة(شراء مسكن ترقوي مدعم).
- قرض لشراء مسكن جديد جاهز.
- قرض لشراء مسكن ترقوي بصيغة البيع على المخطط.
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن فردي منجز ضمن مشروع سكني جماعي في منطقة الجنوب أو الهضاب العليا.
- قرض لتوسيع مسكن.
- قرض بنسبة فائدة منخفضة لشراء مسكن ترقوي جماعي بصيغة البيع على مخطط.
- قرض لشراء مسكن لدى أحد الأفراد.
- قرض لبناء مسكن فردي.
- قرض بنسبة فائدة مدعمة لبناء مسكن ريفي.

2–1–2– القروض الاستهلاكية: وهي

- قرض السيارة.
- قرض الرفاهية.

2–1–3– التوفير والاحتياط:

- سند الصندوق.
- دفتر التوفير بفائدة.
- دفتر التوفير بدون فائدة.
- إيداع لأجل.
- دفتر التوفير المغناطيسي.
- حساب التوفير للصغار–مستقبلي–.

2–1–4–التوفير والتقاعد:

سواء للأجراء أو الفلاحين أو تجار يمنح البنك الوطني الجزائري إمكانية شراء أسهم في صندوق دعم الاستثمار والشغل، بحيث تمكن هذه الأسهم من رفع وزيادة رأسمال المدخر والاستفادة من المردود بالإضافة إلى علاوة تمنح بعد التقاعد.

2–1–5–الخدمات الائتمانية والبنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني.

- خدمات الشباك البنكي عن طريق الهاتف.

2–2–الخدمات البنكية للمهنيين:

2–2–1– بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني.
- خدمة الشباك عن طريق الهاتف المحمول.
- جهاز الدفع الإلكتروني.
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.

2–2–2– التمويل:

- القروض متوسطة المدى.
- القروض طويلة المدى.

2–2–3– القروض المدعمة من قبل الدولة:

- قرض ANGEM.
- قرض CNAC.
- قرض ANSEJ.

2–2–4–الاستثمار:

- إيداع لأجل.
- سند الصندوق.

2–3– الخدمات البنكية للمؤسسات الكبيرة:

2–3–1– بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني.
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال.
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.
- جهاز الدفع الإلكتروني.

2–3–2– قروض الاستثمار:

- القروض متوسطة المدى.

- القروض طويلة المدى.
- القرض الإيجاري.

2–3–3– الاستثمار:

- سند الصندوق.
- إيداع لأجل.

2–3–4– قروض الاستغلال:

- قروض الصندوق.
- قروض بإمضاءات.

2–3–5– التجارة الخارجية:

- التوطين المسبق
- الدفع المستندي
- القرض المستندي
- الضمانات الدولية
- التحويلات الدولية
- التصدير من غير المحروقات

2–4– الخدمات البنكية للمؤسسات/ الصناعات الصغيرة والمتوسطة:

2–4–1– الاستثمارات:

- سند الصندوق.
- إيداع لأجل.

2–4–2– بنك عن بعد:

- البنك الإلكتروني.
- تحويل الأجور عن طريق خدمة تبادل المعطيات الآلية.
- خدمة الشباك البنكي عن طريق الهاتف النقال.
- جهاز الدفع الإلكتروني.

2–4–3– قروض الاستغلال:

- قروض الصندوق.

- قروض بإمضاءات

2–4–4– قروض الاستثمار:

- القروض متوسطة الأجل.
- القروض طويلة الأجل.
- القرض الإيجاري.

2–4–5– القروض المدعمة من الدولة:

- قرض ANGEM.
- قرض CNAC.
- قرض ANSEJ.[1]

[1]–الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائريwww.bna.dzتاريخ الإطلاع 10-05-2022.

المطلب الثالث: تقديم البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–:

إن محل دراستنا هو البنك الوطني الجزائري عموماً ووكالة المدية هي إحدى الوكالات الموزعة عبر التراب الوطني وهي المصدر الذي زودنا بالمعلومات والمعطيات المختلفة حول البنك، وبذلك سوف نتطرق في هذا المطلب إلى تقديم البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية851– من خلال الوظائف والأهداف والهيكل التنظيمي:

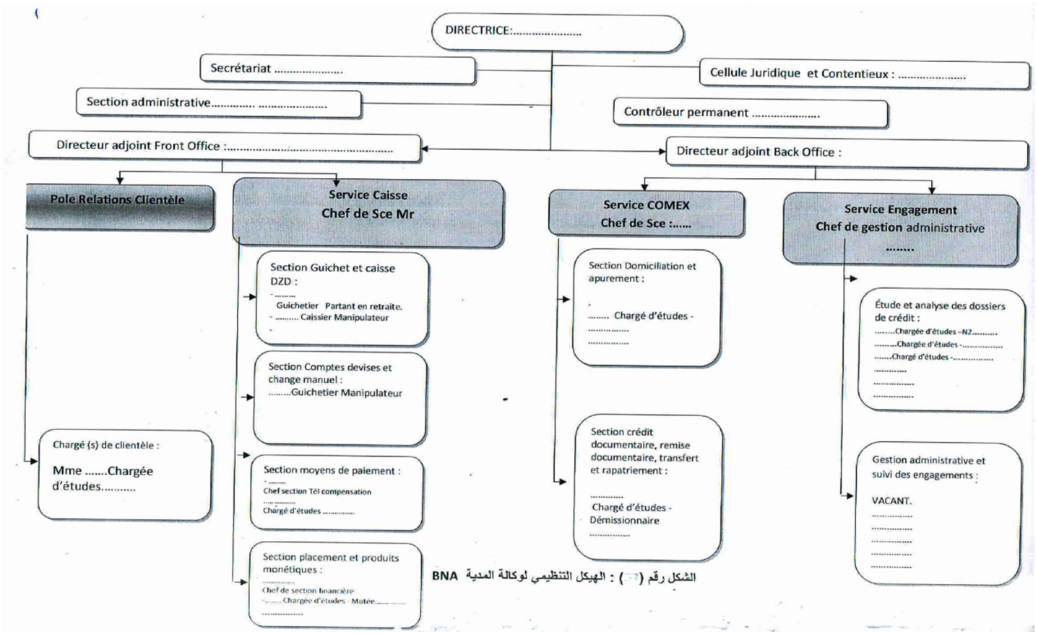
1– التعريف بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية851–:

تعتبر وكالة البنك الوطني الجزائري BNA المتواجدة بحي الأخوة باشن وسط المدينة هي وحدة من أهم الفروع الرئيسية للبنك الوطني الجزائري حيث يمتاز البنك بمحدودية اتخاذ القرارات وكذا تمتاز باستقلالية محدودة وتقوم هذه الوكالة بجميع العمليات التجارية منها إقراض تمويل التجارة الخارجية، توظيف الأموال، استقبال الزبائن، وجعل الخدمات البنكية متاحة للجميع بالإضافة إلى التجربة الجديدة التي استحدثها البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية– وهي المعاملات المالية الإسلامية التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

2– الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–:

يهدف الهيكل التنظيمي الحالي للوكالات إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة عن طريق توحيد جهود الوكالة مثل: حسن استقبال العملاء، تلبية حاجاتهم في أسرع وقت وبأرقى الوسائل والشكل الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم(03–02)الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA[2]



الشكل رقم ( ) : الهيكل التنظيمي لوكالة المدية BNA

[2] الهيكل التنظيمي لوكالة المدية مأخوذ من البنك سنة 2020

3– وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري –وكالة المدية851–:

تتعدد وظائف وأهداف البنك الوطني الجزائري وكالة المدية ونذكر منها[1]:

1– وظائف وكالة BNA –المدية 851–:

تقوم وكالة المدية بوظائف ومهام وذلك عن طريق الوسائل البشرية والمادية المتاحة بالإضافة إلى معالجة برامج البنك الوطني الجزائري المسطرة وفقاً للتشريعات البنكية في إطارها القانوني ومن أهم وظائفها مايلي:

- قبول الودائع بمختلف أنواعها.
- استلام وتحويل السندات وتغطية جميع التحولات.
- عمليات الصرف والتجارة الخارجية.
- القيام بعمليات الإقراض بمختلف أنواعه مثل تسبيقات دون الضمانات.
- استقبال التسديد نقداً.

2–3– أهداف وكالة BNA –المدية 851–:

إن وكالة BNA المدية كغيرها من الوكالات التي سعت إلى تحقيق أرباح واحتلال مكانة وكيان مرموق وسمعة جيدة وسط الجهاز المصرفي كله وأن هذه الأخيرة لها مجموعة من الأهداف المسطرة المنطلقة من وراء وظائفها نذكر منها:

- تحقيق أكبر ربح ممكن لضمان البقاء والاستمرار.
- جذب أكبر عدد من الزبائن وتقديم أرقى الخدمات لهم حفاظاً على سمعتهم.
- المساهمة في تنمية وتمويل الاقتصاد الوطني.

[1] كيحل وداد الزهراء، بابي أمينة، واقع النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد بنقدي وبنكي، جامعة الدكتور يحي فارس المدية،2020-2021، ص 115.

المبحث الثالث: صيغ التمويل المطبقة بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–:

يعتبر البنك الوطني الجزائري BNA بوكالة المدية الوحيد من نوعه الذي يقوم بتقديم خدمات بنكية تتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية حيث كانت الانطلاقة الفعلية لنشاط صيغ التمويل الإسلامي (القرض الإسلامية) بالبنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية– من خلال نافذته الإسلامية في **29 سبتمبر 2020**، ويوجد بالنافذة الإسلامية بالبنك موضوع الدراسة ثلاث (3) صيغ وهي:

1–المرابحة ← للعقار
1–المرابحة ← للسيارات
1–المرابحة ← للتجهيزات

2–دفتر التوفير الإسلامي.

3–التمويل بالإيجار.

والذي سوف نتطرق إليه بالتفصيل في هذا المبحث بناءاً على المعلومات المقدمة لنا من طرف المؤطر بالبنك– المكلف بالزبائن السيد رايس رابح أثناء مقابلتنا به.

المطلب الأول: صيغ التمويل بالمرابحة

تتعدد صيغ التمويل بالمرابحة في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية– بين ثلاثة أنواع تتمثل في المرابحة للعقار والمرابحة للسيارات بالإضافة إلى المرابحة للتجهيزات وسوف نتناول كل منها على حدا في هذا المطلب.

1– المرابحة للعقار:

1–1– تعريف المرابحة بالعقار (قروض السكنات الجاهزة):

قروض السكنات الحاضرة هي صيغة تمويل تتيح للزبون اقتناء عقار سكني " المرابحة للعقار" وهي عبارة على عقد بيع بسعر تكلفة يضاف إليه هامش ربح معروف ومتفق عليه بين الزبون " المشتري" و المشتري والمشترك ويمكن أن يكون "الزوج، الزوجة" والبنك "البائع" .

يعد البنك الوطني الجزائري BNA كأول مشتري تجاه "البائع" وكبائع تجاه "الزبون"، فيقوم البنك بشراء العقار نقداً من البائع وإعادة بيعه لزبون بهامش فائدة معروف ومتفق عليه مع المشتري.

بمعنى: أن هذه القروض تكون قروض لسكنات جاهزة فقط ليست قروض لسكنات قيد الإنجاز أو لم يتم إنجازها بعد أي تكون جاهزة وقابلة للسكن مباشرة بعد عملية شراء البنك للمسكن يمكن للزبون " المشتري" السكن مباشرة.

لكي يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديم قروض للسكنات الجاهزة يجب أن تكون من طرف ممول في مجال البناء قام بإنجازها برأسماله الخاص "دون اقتراض" وتكونفي قرض تمويل الكلاسيكي "تقليدي" أو من طرف مواطن خاص يملك عقد ملكية المسكن وغير مرهون أو جهة أخرى.

1–2– خطوات إجراء قروض السكنات الجاهزة " المرابحة للعقار":

يتقدم الزبون للبنك أي النافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري–المدية– بطلب شراء مسكن جاهز بصيغة المرابحة للعقار ويقول أنه يوجد منزل لشخص معين "أي مواطن خاص عادي أو من طرف ممول".

يأتي الشخص صاحب المسكن الجاهز للبنك ويقوم البنك بإجراء عملية المحاكاة مع صاحب المنزل بشرط أن يكون المنزل بعقد ملكية وغير مرهون لجهة أخرى.

ملاحظة: تقوم عملية المحاكاة مع 3 أطراف بين قروض سكنات جاهزة.

- **البنك:** بائع بالنسبة للزبون.
- **الزبون:** الذي يرغب في اقتناء السكن.
- **البائع:** صاحب السكن الذي يملك عقد ملكية السكن.

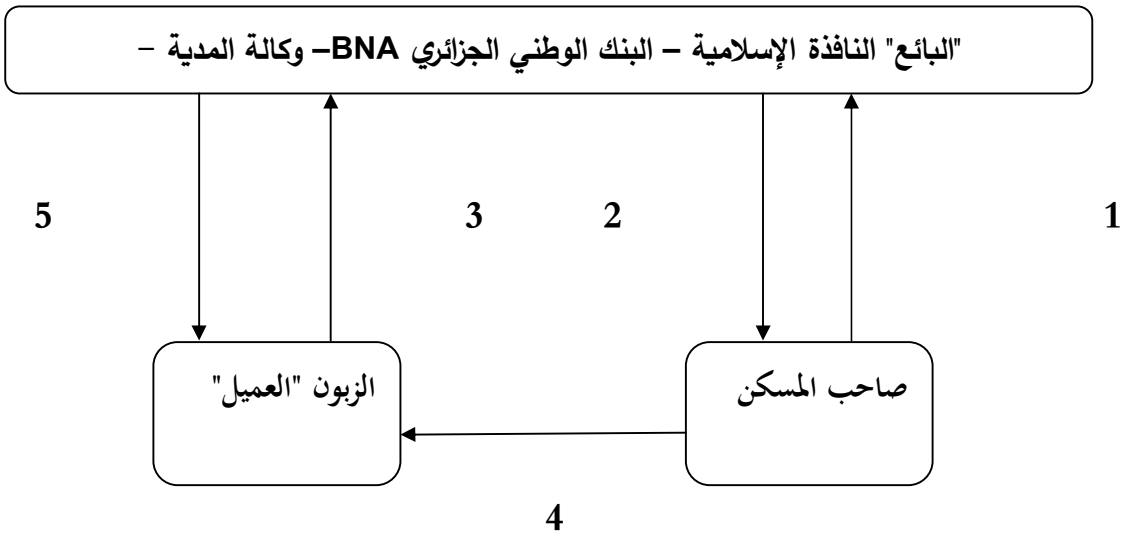
شراء المسكن الجاهز من طرف البنك بعد عملية الاتفاق بين صاحب المسكن والبنك– نافذة إسلامية– بالبنك حيث يقدم له مبلغ المسكن دفعة واحدة من خلال شيك عن طريق "محضر قضائي"، أي العقار في حيازة البنك– نافذة إسلامية–.

تسليم البنك المسكن الجاهز للزبون"مشتري" المتوفرة فيه شروط تقديم قرض المرابحة للعقار.

دفع الأقساط أو دفع أقساط القروض من طرف المشتري "الزبون" للبنك شهريا "دون أن يضع البنك توظيف لدخل الزبون"[1]والشكل التالي بوضوح خطوات منح قرض بصيغة المرابحة للعقار:

[1] كيحل وداد الزهراء، بابي أمينة، مرجع سابق، ص 117

شكل رقم (03–03) خطوات منح القروض بصيغة المرابحة للعقار



-يقدم طلب شراء مسكن جاهز.

2- يتقدم صاحب المسكن للبنك لإجراء عملية المحاكاة.

3- بعد عملية الاتفاق بين نافذة إسلامية ب BNA-المدية- و صاحب المسكن يتم دفع مبلغ سكن من طرف نافذة إسلامية ب BNA لصاحب السكن.

4- تسليم المسكن لزبون النافذة إسلامية ببنك BNA-المدية-.

5- دفع أقساط ثابتة شهرية.

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف المؤطر بالبنك.

1–3– الشروط الواجب توفرها في العميل أو طالب القرض صيغة المرابحة للعقار:

من بين الشروط الواجب أن تتوفر في الزبون هي:

يشترط أن يكون من جنسية جزائرية.

- أن يكون سنه أقل من 75 سنة.
- أن يكون صافي دخل العميل "الزبون" سيادي او يفوق أربعين ألف دينار 40000.00 دج.
- يجب أن يكون عقد عمل الزبون " العميل" غير محدد المدة أي ليس عمل مؤقت بمدة وذلك لتجنب الخطر.
- الأهلية القانونية- الحالة الصحية للزبون-.

❖ **شروط أخرى:**

أ) **نسبة هامش الربح:** نسبة هامش الربح الذي يتحصل عليه البنك تقدر ب7% على طول مدة حياة القرض يبقى ثابت لا يتغير مهما تغير دخل الزبون بالزيادة أو النقصان، يبقى مبلغ الأقساط ثابت في القرض الإسلامي بصيغة المرابحة للعقار.

ويكون الاقتطاع على حسب مدة القرض وعلى حسب دخل الزبون وعلى حسب سن الزبون لأنه لا يمكن إعطاء قرض لأشخاص تفوق أعمارهم على 75 سنة.

ب) **نسبة هامش الجدية:** يقصد به نية الزبون تجاه البنك أي إذا يرغب الزبون "العميل" في العمل أو لا بمعنى أن الزبون "العميل" ملتزم بدفع أقساط القرض ويرغب في العمل مع النافذة الإسلامية أم لا وتقدر نسبة هامش الجدية ب 10%.

تدفع هذه النسبة "نسبة هامش الجدية" في بداية إبرام العقد من طرف الزبون "العميل" للنافذة الإسلامية بنك BNA المدية في البداية وعند فتح حساب الزبون "العميل" من طرف النافذة الإسلامية.[1]

- **ملاحظة:**

في صيغة المرابحة للعقار "في شراء السكنات الجاهزة" لا تضع النافذة الإسلامية ببنك الوطني الجزائري BNA – المدية– توظيف لدخل الزبون "العميل".

أي يقوم العميل "الزبون" في آخر الشهر بالتوجه نحو النافذة الإسلامية بالبنك BNA–المدية– ودفع أقساط القرض مع نسبة الفائدة دون أن تقوم النافذة الإسلامية بالبنك بتوظيف الدخل.[2]

1–4– كيفية عمل المراجعة للعقار:

- أن يختار العميل "الزبون" العقار الذي يرغب ي الحصول عليه.
- يقوم البنك بشراء العقار من المرقي العقاري أو من عند الأفراد بشرط عقد ملكية المسكن.
- يقوم البنك ببيعه للعميل "الزبون" الذي يرغب في الحصول على العقار بهامش ربح متفق عليه مسبقاً.
- سعر بيع العقار موزعاً على فترة تصل إلى 40 سنة مع أقساط شهرية ثابتة.
- **أهم مزايا المرابحة للعقار:**عبارة على منتوج يعتمد ويتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ويتوافق مع رغبة الجمهور لكونه قرض إسلامي.
- يقوم البنك بتمويل يمكن أن يصل إلى غاية 90% من سعر العقار.
- فترة سداد القرض تصل إلى 40 سنة في حدود سن 75 عاماً.

[1]–الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائريBNA – وكالة المدية–.

[2]– . كيحل وداد الزهراء، بابي أمينة، مرجع سابق، ص 119.

- هامش ربح تنافسي، هامش ربح BNA مناسب على غير باقي البنوك الأخرى التي تقدم الخدمات أو القروض الإسلامية.[1]

1–5– وثائق الملف المطلوب تقديمه للنافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري BNA –وكالة مدية–:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة إثبات الحالة العائلية.
- شهادة الميلاد.
- شهادة إقامة.
- نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص.
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب الثلاثة أشهر الأخيرة أو كشف الدخل العام.
- إثبات المداخيل المقدمة من قبل غير المقيمين يجب أن يتم المصادقة عليها من طرف الخدمات القنصلية ذات الاختصاص الإقليمي.
- كشف الحساب لثلاثة شهور الأخيرة.
- آخر ثلاث تنبيهات جبائية أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء "تجار".
- جداول الميزانية وكذا جداول الحسابات المالية والنتائج لسنوات المالية الثلاثة الأخيرة بالنسبة لغير الأجراء"التجار" الذين تقدموا بالحصول على تمويل يفوق 20 مليون دج.
- آخر مستخرج ضريبي لغير الأجراء.[2]

2– المرابحة للسيارات:

2–1– تعريف المرابحة للسيارات:

هي عقد بيع للسيارات جديدة مصنعة في الجزائر بناءاً على رغبة الزبون بسعر التكلفة مع زيادة هامش ربح محدد ومتفق عليه بين الزبون والبنك–النافذة الإسلامية– حيث يقوم البنك باقتناء السيارة لدى وكيل بيع السيارات وبعد امتلاكها يقوم بإعادة بيعها للزبون بهامش ربح متفق عليه أي بين الزبون الذي يرغب في اقتناء السيارة وبين البنك–نافذة إسلامية–.

و يكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما "لسعر التكلفة–هامش الربح بالنسبة لنافذة إسلامية– كيفية السداد من طرف الزبون".

[1]–مرجع سابق.

[2]– الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ الإطلاع 30–03–2022.

بمعنى: أن المرابحة للسيارات هي عبارة على عقد مبرم بين النافذة الإسلامية والزبون الذي يرغب في اقتناء السيارات أي امتلاكها من طرف البنك وإعادة بيعها لزبونها بسعر تكلفة (+).

بحيث صيغة المرابحة للسيارات يجب توظيف دخل الزبون عكس المرابحة للعقار أي يقوم البنك باقتطاع الأقساط الشهرية من دخل الزبون مباشرة بالإضافة إلى سعر الفائدة.

2–2– خطوات أو مراحل وإجراءات المرابحة للسيارات:

– توجه الزبون نحو نافذة إسلامية بطلب اقتناء سيارة بصيغة المرابحة للسيارات بحيث يجب على كل زبون أخذ الفواتير الشهرية من عند وكالة السيارات ويقدمها لنافذة الإسلامية لأن البنك يتعامل بالفواتير.

– يقوم البنك بإجراء عملية المحاكاة مع وكيل السيارات وهذه العملية متمثلة في نسبة القرض الممنوح من طرف البنك، الأقساط الشهرية المدفوعة من طرف الزبون على مدة 5 سنوات كأقصى حد، معرفة مبلغ تأمين على السيارات. تأمين على جميع المخاطر التي تتعرض لها السيارة على طول مدة القرض وهي 5 سنوات كحد أقصى.

– بعد اتفاق النافذة الإسلامية بالبنك مع الزبون يتم شراء السيارات من عند وكيل بيع السيارات أي تصبح السيارة في ملكية البنك–نافذة إسلامية–.

– إعادة بيع السيارة إلى الزبون "المشتري" بسعر التكلفة مع زيادة الهامش الربحي المتفق عليه سابقا.

– دفع الأقساط الشهرية من طرف الزبون التي يتم سحبها مباشرة من دخل الزبون لأنه تم توظيف الدخل.

2–3– الشروط الواجب توفرها في العميل من أجل أخذ القرض بصيغة المرابحة للسيارات:

المرابحة للسيارات مربحة خصيصاً لأشخاص "الأفراد" المقيمين في الجزائر فقط والتي تتوفر فيهم الشروط التالية:

- الجنسية الجزائرية.
- السن لا يقل عن 70 سنة.
- أن يكون صافي الدخل الزبون "العميل" يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار جزائري 4000.00دج.
- يجب أن يكون دخل الزبون الشهري ثابتاً ومنتظماً وعقد العمل غير محدد.

❖ **شروط أخرى:**

– يجب توظيف الدخل أي "دخل الزبون".

2–4– السيارة المراد اقتنائها يجب أن تكون من عند وكيل السيارات ليست لشخص ما.

أ) **نسبة هامش الربح:** الذي يتحصل عليه البنك هو 9% طول مدة حياة القرض والمتراوحة من سنة إلى 5

سنوات كحد أقصى، وتبقى هذه النسبة ثابتة مهما تغير الدخل بالزيادة أو النقصان في القرض الإسلامي بصيغة المراجعة للسيارات.

ب) **نسبة هامش الجدية:** تم التطرق إليه بصيغة المرابحة للعقار يختلف عنه فقط في النسبة والمقدرة في صيغة المرابحة للسيارات ب15%.

من بين أهم الشروط:

يجب أن تكون السيارات مصنوعة في الجزائر أو تم تركيبها في الجزائر بحيث الزبون يجلب وثيقة من عند وكالة السيارات يبين فيها أن السيارة تم صنعها في الجزائر أو تركيب ولو جزء منها في الجزائر.

2–5– كيفية عمل المرابحة للسيارات:

- يختار الزبون السيارة التي يرغب في شرائها.
- يشتريها البنك من عند وكيل السيارات.
- يقوم البنك بإعادة بيعها لزبون بهامش ربح متفق عليه مسبقاً.
- سعر بيع السيارات موزع على فترة تتراوح من 2 إلى 5 سنوات مع دفع أقساط شهرية ثابتة.

2–6– أهم مزايا المرابحة للسيارات:

- يقدم منتوج معتمد عليه يتطابق مع مبادئ الشريعة.
- هامش ربح تنافسي تمويل البنك–نافذة إسلامية– بتمويل يصل إلى 85% من سعر بيع المركبة.
- فترات التمويل تتراوح بين 12 إلى 60 شهراً في حدود سن 70 سنة.
- جدول تسديد الأقساط من طرف الزبون يبقى ثابت ولا يتغير.
- إمكانية السداد المسبق"عامل/جزئي".[1]

2–7– الملف الواجب "المطلوب" تقديمه للبنك الوطني في الجزائر–نافذة إسلامية– BNA–وكالة المدية–

:

للحصول على قرض بصيغة المرابحة للسيارات :

- طلب تمويل وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–.
- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية.
- شهادة إقامة.

[1]–كيحل وداد الزهراء، بابي أمينة، مرجع سابق.ص121 .

- شهادة ميلاد.
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة، أو كشف الدخل العام.
- أخر تنبيه جبائي ومستخرج ضريبي ساري المفعول أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.
- نسخة من البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار والحرفيين والمهنيين وما إلى ذلك.
- السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر للمؤسسات والأسر.
- طلب توظيف الدخل من قبل صاحب العمل.
- فاتورة أولية للمركبة الجديدة تكون باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع "الإنتاج" على التراب الوطني وتشهد بأن المركبة موضوع طلب التمويل، يتم إنتاجها أو تركيبها في الجزائر.
- شهادة توفر السيارة.
- قيمة عقد التأمين على الوفاة "تكافل" كعلاوة واحدة.[1]
- **ملاحظة مهمة:**

البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية– لم يتم تطبيق فيه بعد قروض السيارات بصيغة المرابحة للسيارات لعدم توفر السيارات بعد.

3– المرابحة للتجهيزات:

3–1– تعريف المرابحة للتجهيزات:

هي عقد بيع لإقتناء تجهيزات (تجهيزات، أجهزة كهرومنزلية، أثاث)، جديدة مصنعة في الجزائر بناء على رغبة الزبون بسعر تكلفة مع زيادة هامش الربح محدد ومتفق عليه بين الزبون "المقتني"، والبنك –نافذة الإسلامية–

يقوم البنك باقتناء التجهيزات لدى الممول أو صاحب المصنع وبعد امتلاكها يقوم البنك باقتناء تجهيزات لدى الممول أو صاحب المصنع وبعد امتلاكها يقوم بإعادة بيعها لزبون بهامش ربح متفق عليه أي بين الزبون الذي يرغب في اقتناء التجهيزات وبين البنك–نافذة إسلامية– بحيث يكون البنك المشتري تجاه "البائع" وكمورد تجاه "الزبون".

ويكون الطرفان على علم مسبق ويؤكدان قبولهما لسعر التكلفة، لهامش ربح البنك وكيفية التسديد من طرف الزبون للأقساط الشهرية.

بمعنى: أن المرابحة للتجهيزات هي عبارة على عقد مبرم بين الزبون الذي يرغب في اقتناء التجهيزات وبين النافذة الإسلامية وبحيث يقوم البنك بامتلاكها أولاً ثم إعادة بيعها للزبون وبسعر التكلفة (+) وهامش ربح متفق عليه.

[1]–الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ الإطلاع في 30–05–2022.

بحيث:أن المرابحة للسيارات تشترك مع المرابحة للتجهيزات في المعنى وكذلك الشروط والخطوات وكيفية العمل.

3–2– خطوات أو مراحل أو إجراءات المرابحة للتجهيزات:

– توجه الزبون نحو النافذة الإسلامية بالبنك الوطني الجزائري وكالة المدية، بطلب الحصول على تجهيزات بصيغة المرابحة وأن يكون هذا الطلب مرفقاً بنوعية التجهيزات المراد اقتنائها.

– يقوم البنك –النافذة الإسلامية– بإجراء عملية المحاكاة مع الممول صاحب التجهيزات وعند الاتفاق يتم شراء التجهيزات من عند الممول.

– عند امتلاك البنك للتجهيزات تقوم ببيعها للزبون الراغب في اقتناء التجهيزات بهامش ربح متفق عليه.

– دفع الأقساط الشهرية من طرف الزبون للبنك التي يتم سحبها مباشرة من دخل الزبون لأن دخله تم توظيفه.

3–3– الشروط الواجب توفرها في العميل "الزبون" من أجل أخذ قرض بصيغة المرابحة للتجهيزات:

– المرابحة للتجهيزات موجهة خصيصاً للأفراد المقيمين أو غير المقيمين في الجزائر الذين يستوفون الشروط التالية:

- شرط الجنسية الجزائرية.
- السن أقل من 70 سنة.
- أن يكون صافي دخل الزبون يساوي أو يفوق أربعين ألف دينار وأن يكون الدخل الشهري ثابتاً ومنتظماً، وغير محدد بمدة.
- يجب توفر الأهلية القانونية من أجل الاقتراض.

❖ **شروط أخرى:**

– يجب توطين دخل الزبون من أجل اقتطاع الأقساط الشهرية مباشرة من الدخل.

– التجهيزات المراد اقتناءها يجب أن تكون مصنعة في الجزائر أو نصف تركيبها في الجزائر.

أ)نسبة هامش الربح: هو نفس هامش ربح الذي تم الإشارة إليه في المرابحة للسيارات ونفس النسبة أيضا وهي 9%.

ب)نسبة هامش الجدية: هو نفس هامش الجدية الذي تم الإشارة إليه في المرابحة للسيارات ونفس النسبة أيضاً وهي 15%.

3–4– كيفية عمل المرابحة للتجهيزات:

- يختار الزبون التجهيزات (أثاث، أجهزة كهرومنزلية...الخ) التي يرغب في شرائها.
- يقوم البنك بشرائها من عند الممول.
- يقوم البنك بإعادة بيعها للزبون بعد امتلاكها بهامش الربح المتفق عليه.
- سعر بيع التجهيزات موزعة من سنة إلى 3 سنوات مع أقساط شهرية ثابتة لا تتغير.

3–5– أهم مزايا المرابحة للتجهيزات:

- تقدم النافذة الإسلامية بالبنك منتوج يتطابق مع أحكام الشريعة الإسلامية.
- يقوم البنك بتمويل هذه التجهيزات بنسبة 90% من سعر التجهيزات 1000000 دج.
- فترة السداد تتراوح من 12 إلى 36 شهراً بدفع أقساط ثابتة شهرياً.
- هامش ربح تنافسي.[1]

3–6– الملف المطلوب تقديمه من أجل الحصول على قرض بصيغة المرابحة للتجهيزات:

– طلب الحصول على تمويل المرابحة لاقتناء تجهيزات وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري:

- نسخة من بطاقة التعريف لوطنية سارية المفعول.
- شهادة إثبات الحالة العائلية أو الفردية.
- شهادة إقامة.
- شهادة ميلاد.
- شهادة عمل حديثة وكشوفات الرواتب لثلاثة أشهر الأخيرة أو كشف الدخل العام.
- تنبيه جبائي أو أي وثيقة أخرى تثبت الدخل لغير الأجراء.
- نسخة عن البطاقة الجبائية بالنسبة للمقاولين الخواص كالتجار، الحرفيين والمهنيين.
- ترخيص الإصلاح على قاعدة البيانات المركزية الخاصة بمخاطر المؤسسات والأفراد (C.R.E.M) موقعة.
- طلب توظيف الدخيل وأن يكون مقبول من قبل صاحب العمل وفقاً لنموذج البنك الوطني الجزائري–وكالة المدية–.
- فاتورة أولية باسم البنك مرفقة بشهادة صادرة عن مؤسسة ممارسة لنشاط التصنيع "الإنتاج" على التراب الوطني وتشهد بأن التجهيزات موضوع طلب التمويل يتم إنتاجها وتركيبها في الجزائر.[2]

المطلب الثاني: التمويل بالإيجار:

من بين صيغ التمويل المعقدة في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–، نجد التمويل بالإيجاز الذي يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، بحيث نتطرق في هذا المطلب إلى إعطاء مفهوم حول التمويل بالإيجار وخطواته بالإضافة إلى شروطه ومزايا التمويل بالإيجار.

[1]–كيحل وداد الزهراء، بابي أمينة، مرجع سابق.

[2]–الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz تاريخ الاطلاع 22–05–2022.

1– تعريف التمويل بالإيجار:

هو وضع البنك لأصول (آلات، معدات، تجهيزات) تحت تصرف المؤسسة على سبيل الإيجار لمدة زمنية متفق عليها مقابل أقساط إيجارية، بحيث يزيد مجموع الأقساط على ثمن شراء الأصل لكي يتحقق هامش ربح البنك.
أي هو عقد إيجار لأملاك منقولة لفائدة المستأجر (إجارة منتهية بالتمليك)، يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، تتعلق بمعدات وتجهيزات منقولة، دائمة غير قابلة للإتلاف.
يقوم البنك باقتنائها لدى الممونين والوكلاء المحليين وتأجيرها للزبون، وصيغة التمويل هذه موجهة خصيصاً إلى:

- الأشخاص الذين يمارسون مهن حرة.
- التجار.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2– خطوات عملية التمويل بالإيجار وشروطه:

2–1– خطوات عملية التمويل بالإيجار:

إن عملية التمويل التأجيري تتطلب تدخل ثلاثة أطراف وهي: المورد، المستأجر (المستخدم) ومالك الأصل (المؤجر) وتتم عملية التمويل بالإيجار عبر ثلاثة خطوات أساسية:

2–1–1– شراء الأصل من المؤسسة المؤجرة:

في مرحلة أولى تقوم المؤسسة المستاجرة باختيار الأصل المراد تمويله بتقنية التمويل بالإيجار، حيث يبقى اختيار الأصل من اختصاص المستأجر(المستخدم المستقبلي) فالمؤسسة تحدد طبيعة احتياجها وتشرع في عملية البحث والمفاوضات التجارية مع المورد، بحيث تظل في الإطار العام، حتى تحديد سعر اقتناء الأصل ثم بعد ذلك، وبعد إمضاء عقد التمويل التأجيري مع المؤسسة المالية المتخصصة، تقوم هذه الأخيرة بشراء الأصل ودفع ثمنه وتصبح بذلك مالكة له.

2–1–2– تأجير الأصل للمستخدم:

حيث يقوم المؤجر (مالك الأصل) بتأجير الأصل للمستخدم ومنحه حق الاستخدام والانتفاع بالأصل، وعملية الإيجار هنا تختلف عن الإيجار العادي بحيث أن التأجير هو الهدف الأساسي والأصلي لعملية الشراء مع حتمية تضمن عقد التأجير على وعد يمنح الحق في تملك الأصل في نهاية مدة العقد بما أن هذه المدة تحدد بطريقة حرة بين المؤجر والمستأجر، إلا أنها عادة لا تتعدى مدة امتلاك الأصل.

2–1–3– إنتهاء التمويل التأجيري:

عند انتهاء مدة العقد تجد المؤسسة نفسها أمام ثلاثة اختيارات وهي:

– استعمال حق الشراء المنصوص عليه في العقد وبالتالي تصبح مالكة للأصل.

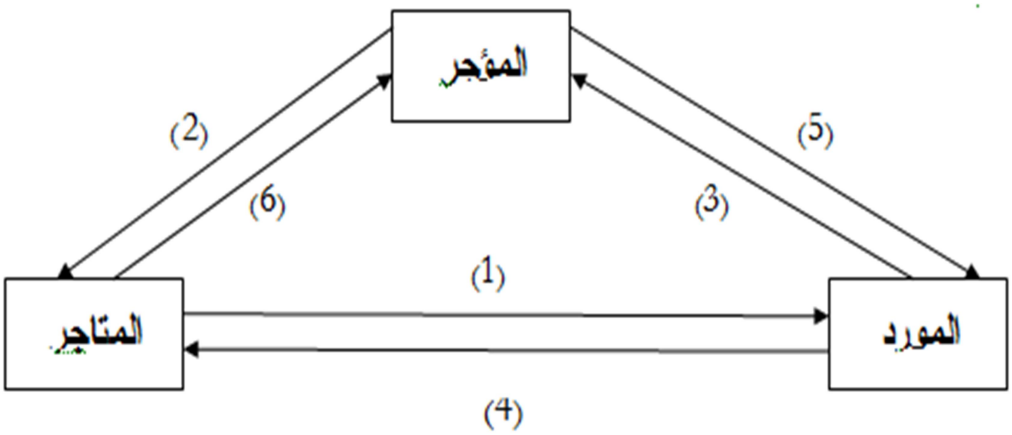
– تجديد العقد مع المؤسسة المالية المؤجرة، وبالتالي التفاوض على مدة عقد جديد، أقساط إيجارية جديدة وشروط خيار الشراء.

إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

و من خلال ما سبق تمكن توضيح مراحل سير عملية التمويل التأجيري من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم(03–04)سير عملية التمويل الإيجاري:

1)اختيار الأصل، 2) عقد التمويل، 3) طلب الأصل، 4) التسليم، 5) تسوية الثمن، 6) دفع أقساط الإيجار.



Source : Jean François Gerrais, les clés du le sing, édition d'organisation, Paris,P06.

يبين لنا الشكل السابق بدقة وتفصيل سير عملية التمويل التأجيري منذ اختيار الأصل من طرف المستأجر إلى غاية بدئه في تسديد الأقساط الإيجارية، ولا شك أن العملية تنتهي بأكملها في نهاية مدة العقد بتنفيذ المستأجر لأحد الخيارات المتاحة أمامه.

2–2– شروط عملية التمويل بالإيجار:

– يهدف منتوج الإيجار لاقتناء معدات وتجهيزات دائمة غير قابلة للإتلاف من خلال عقد الإيجار.

– يقدر مبلغ الضمان المطلوب "هامش الجزية" 10% من قيمة المعدات موضوع التمويل.

– تقدر المدة القصوى لتمويل الإيجار بخمس سنوات، دون أن تقل عن عامين.

– كيفيات السداد: يتم دفع مبلغ الإيجار بشكل ثابت كل ثلاثة أشهر طول مدة الإيجار، يتم اقتطاعه من الحساب الإسلامي "ودائع تحت الطلب"/الحساب الجاري للزبون.

3– مزايا التمويل بالإيجار والوثائق المطلوب تقديمها للنافذة الإسلامية في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–:

3–1– مزايا التمويل بالإيجار:

هناك العديد من المزايا بالنسبة للمستأجر وبالنسبة للمؤجر نذكر منها:

3–1–1– مزايا التمويل بالإيجار بالنسبة للمستأجر:

– الحصول على التمويل الكلي للاستثمار.

– السرعة في الحصول على التمويل.

– مقابلة الاحتياجات المؤقتة.

– التخلص من قيود الاقتراض وتوفير الأموال للاستخدامات الأخرى.

– تحقيق المرونة.

3–1–2– مزايا التمويل بالإيجار بالنسبة للمؤجر:

– يوفر التمويل التأجيري للشركة المؤجرة مجالاً خصباً لاستثمار أموالها بعوائد مجزية وبضمان كاف ومؤكد يتمثل في احتفاظها بملكية المال المؤجر مما يجنبها مخاطر منح التمويل ومن ثم يكون لها في حالة إعسار المستأجر استرداد المال المؤجر.

– عدم التعرض للمخاطر التجارية لأن المؤجر مجرد وسيط ينحصر دوره في دفع ثمن المال المؤجر وتحمل المصاريف ولتستردها في صورة إيجارات دورية مضافا إليها هامش ربح كاف دون أن تتحمل أية تكاليف.

– لا يتحمل المؤجر في أغلب صور عقد التمويل التأجيري مخاطر الهلاك، وتنتقل أعباء والتزامات العقد إلى المستأجر.

3–1–3– مزايا التمويل بالإيجار بالنسبة للمورد:

يستفيد المورد بتعامله مع المؤسسات المؤجرة بما يلي:

– السماح للمورد بتحصيل سريع لقيمة الأصل المباع، مما يؤمنه من خطر عدم التسديد.

– يعتبر التمويل بالإيجار وسيلة لترقية ونمو مبيعات المورد وبالتالي الرفع من رقم أعماله وهذا يخلق أسواق ومنافذ جديدة.

إتاحة فرصة إعادة توظيف أموال المورد في صفقات وعمليات أخرى تسمح له بالرفع من رقم أعماله، وذلك باعتبار أن الدفع يتم فورياً.

3–2– وثائق الملف المطلوب تقديمه لنافذة الإسلامية بنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية–:

الوثائق الإدارية والقانونية:

- نسخة من بطاقة التعريف الوطنية للزبون.
- شهادة الميلاد وشهادة الإقامة للمرقي أو المسير.
- نسخة من بطاقة التسجيل الضريبي.
- نسخة من السجل التجاري المصادق عليها من طرف المركز الوطني للسجل التجاري، أو رخصة الاستغلال للأنشطة المنظمة.
- نسخة من قانون الشركة الذي تم تحديثه، ومحضر تعيين وتفويض سلطة المسير.
- نسخة من عقد ملكية المحل الذي يضم النشاط أو عقد الإيجار المعمول به.

الوثائق التجارية:

- الفاتورة (الفواتير) الأولية جديدة للتجهيزات (المعدات) التي سيتم الحصول عليها باسم البنك نيابة عن المستأجر.

الوثائق المالية:

- الميزانيات والأرصدة الضريبية وTCRs والملاحق الثلاث السنوات المالية (3) الأخيرة التي تمت الموافقة عليها من قبل مديرية الضرائب أو إقرار المعدل الثابت (للمهنيين الذين لا يقدمون ميزانية عمومية).
- تقرير محافظ الحسابات لآخر سنة مالية مغلقة.
- نسخة من قرار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مع قائمة التجهيزات التي سيتم اقتنائها، إن وجدت.
- استخراج شهادة الضرائب وتحديث شهادة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لغير الأجراء وشهادة الصندوق الوطني للعطل المدفوعة الأجر والبطالة الناجمة عن سوء الأحوال الجوية لقطاعات البناء والأشغال العمومية سارية المفعول.
- دراسة فنية اقتصادية مؤقتة للتجار، وكذا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وثائق أخرى:

- شهادة التصنيف والتأهيل المهني (لمقاولي البناء والأشغال العمومية).
- خطة عمل المؤسسة.
- نموذج تمويل "الإجارة" موقع.

- رخصة السماح باستشارة المصلحة المركزية للمخاطر موقعة.[1]

المطلب الثالث: دفتر التوفير الإسلامي

يعتبر دفتر التوفير الإسلامي من بين أحدث الصيغ المستخدمة في البنك الوطني الجزائري BNA–وكالة المدية– القائمة على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى التعريف بدفتر التوفير الإسلامي وشروطه بالإضافة إلى كيفية عمله.

1– تعريف دفتر التوفير الإسلامي:

هو حساب توفير يتوافق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، يحتوي أموال أوكلها الأفراد إلى البنك قصد استثمارها في مشاريع تمويلات إسلامية كما يمكن الاختيار بين حساب التوفير الإسلامي بأرباح أو بدون أرباح.

بمعنى: أن الزبون يقوم بجلب أموالهإلى البنك وله الحق في أن يأخذ دفتر التوفير الإسلامي الخاص به وتحدد إن كان بأرباح أو بدون أرباح، وتكون الأرباح من هذه المشاريع التي تم الاستثمار فيها من طرف البنك 50% بالنسبة للزبون و50% بالنسبة للبنك الوطني الجزائري وهناك نظام خاص يقوم بحساب الأرباح، أي كم يتحصل الزبون على أرباح وكم يتحصل البنك أيضاً، هذه بالنسبة لما تتحقق الأرباح، ولكن إذا تم تحقيق خسارة من الاستمارات يتحمل الزبون الخسارة مع البنك ولكم دائماً البنك يكون في حالة ربح وكافة الخسائر يتحملها الزبون، ويتم تحديد مدة توظيف الأموال من طرف الزبون بحيث تتراوح هذه المدة من 3 أشهر إلى 60 شهر حسب رغبة الزبون.

2– شروط فتح حساب دفتر التوفير الإسلامي وكيفية عمله:

2–1– شروط فتح دفتر حساب التوفير الإسلامي:

- أن يكون جزائري الجنسية مقيم أو غير مقيم.
- إيداع مبلغ لا يقل عن 10.000دج عند فتح الحساب.

2–2– كيفية عمل حساب التوفير الإسلامي:

يعتمد حساب التوفير الإسلامي بأرباح على مبدأ المضاربة التي ينص على تقاسم الأرباح والخسائر، تتم مكافأة حساب التوفير الإسلامي بأرباح في نهاية السنة المالية المحاسبية وفقاً لمفتاح توزيع الأرباح المبرم والمتفق عليه مسبقاً، حيث أن حساب التوفير الإسلامي بدون أرباح يتم فيه ادخار الأموال بكل أمان بدون أي زيادة ومتاح في جميع الأوقات.

[1]–الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري www.bna.dz في 22–05–2022.

3– مزايا حساب التوفير الإسلامي والملف المطلوب تقديمه:

3–1– مزايا حساب دفتر التوفير الإسلامي:

الوفرة: بحيث تكون أموال الزبون متاحة في جميع الأوقات إذا رغب الزبون في أخذ أمواله.

الأريحية: بحيث يتم تقديم بطاقة ادخارللزبون.

الأمان: الأموال تكون في أمان.

المطابقة:بحيث يتم استثمار الأموال في المشاريع التي تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

3–2– الملف المطلوب تقديمه:

- نسخة عن بطاقة التعريف الوطنية سارية المفعول.
- شهادة الإقامة.
- شهادة الميلاد.
- إيداع أول مبلغ المقدر بـ 10000دج.[1]

[1]– كيحل وداد الزهراء، بابي أمينة، مرجع سابق.

خلاصة الفصل:

يحتل البنك الوطني الجزائري مكانة مميزة في البنوك الرائدة والأكثر حداثة واهتماما بتطوير خدماته البنكية بالإضافة إلى تقديمه صيغ التمويل الإسلامية والتي تتماشى مع شريحة واسعة من الزبائن الذين يريدون استثمار مدخراتهم فيما هو حلال.

وتعتمد وكالة البنك الوطني الجزائري بالمدية على ثلاث صيغ للتمويل الإسلامية وهي المرابحة التي تتفرع إلى مرابحة العقار، السيارات، التجهيزات. وصيغة ثانية للتمويل بالإيجار، والصيغة الثالثة: دفتر التوفير الإسلامي.

كما أن تجربة ازدواجية الخدمات المصرفية التي تقدمها البنوك التجارية الجزائرية يعتريها الكثير من النقص إذ قوبلت بالكثير من الانتقادات والشك حول مصداقيتها سواء كان من المتعاملين أنفسهم أو سواء من الباحثين والمهتمين بالبنوك الإسلامية.

الخاتمة

الخاتمة :

ان نشأة العمل المصرفي الإسلامي يعود في الواقع إلى الأيام الأولى لدولة الإسلامية ينظر إلى الصيرفة الإسلامية على أنها ظاهرة حديثة نشأت خلال ثلاثون عام الماضية ، و لعل مما يساعد على إحياء الصيرفة الإسلامية المعاصرة توافر الظروف الاقتصادية التي أكدت قدرتها على استيعاب الصدمات و بينت أنها أقل المتأثرين انعكاسات الأزمات المالية الأخيرة بفضل تميزها بالانضباط في إدارة الأصول المالية و قيامها بتمويل القيم الحقيقية و تعمل طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية و تقديمه صيغاً تمويلية إسلامية مع الأخذ بمبدأ المشاركة في الربح و الخسارة و مستبعدة التعامل بالفائدة الربوية أخذاً و عطاءا.

يبقى التفاؤل بنجاح و تعميم التعامل بصيغ التمويل الإسلامي في كافة البنوك التجارية في الجزائر رغم العراقيل التي تواجه البنوك التجارية الجزائرية من أجل تطبيق و فتح فروع و نوافذ إسلامية بها.

من خلال التطرق لفصلين كاملين للمفاهيم الأساسية للمتغيرات الدراسة المتمثلة في الفروع ونوافذ الإسلامية من جهة والبنوك التجارية والبنوك الإسلامية من جهة أخرى،سلطت هذه الدراسة الضوء على موضوع فتح فروع ونوافذ للمعاملات الإسلامية في البنوك التجارية حيث أن هذه الأخيرة تختلف عن نظيرتها اختلافا جوهريا كون البنوك الإسلامية قائمة على أساس عقائدي تعمل طبقا للشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ المشاركة في الربح الخسارة بخلاف البنوك التجارية القائمة على أساس الفائدة الربوية.

اختبار فرضيات الدراسة:

يتسنى لنا من ذلك اختبار الفرضيات التي تم وضعها في البداية من خلال نتائج الدراسة السابقة كما يلي:

الفرضية لأولى:ان البنك التجاري او التقليدي في الاساس يقوم على القاعدة الاقراضية بسعر الفائدة على عكس بالنسبة للبنك الاسلامي الذي لا يتعامل بسعر الفائدة او بمعنى اخر الربا.

هذه الفرضية صحيحة بحيث يتميز التمويل الإسلامي عن التمويل التقليدي بأنه يكون وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال دراستنا لموضوع البحث لاختلاف التمويل بينهما الاول تمويل اسلامي لا يتعامل بالربا و الاخر يتعامل بسعر الفائدة .

الفرضية الثانية: أن النوافذ الإسلامية تعني التعامل الكلي بصيغ التمويل الإسلامي وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.

من خلال دراستنا لموضوع البحث فإن هذه الفرضية صحيحة بحيث البنوك الاسلامية يكون تمويلها وفق الشريعة المنصوص بها في التمويل الاسلامي .

الفرضية الثالثة: يتبنى البنك الوطني الجزائري فرع المدية للنوافذ الإسلامية .

هذه الفرضية صحيحة يتبنى البنك الوطني الجزائري فرع المدية للنوافذ الإسلامية .

نتائج الدراسة:

يمكن استخلاص النتائج التالية من خلال الدراسة و فحص مختلف جوانب الموضوع:

- مساهمة البنك الوطني الجزائري في الصيرفة الإسلامية في الجزائر بصفة كبيرة و بالرغم من حداثة نشأتها إلا أنها تعتبر تجربة استطاعت استقطاب شريحة من المجتمع الجزائري، على الرغم من أنه بنك تجاري تقليدي يمارس الصيرفة الإسلامية وفق آليات النوافذ الإسلامية بالاعتماد فقط على الصيغ التالية المرابحة، التمويل بالإيجار، دفتر التوفير الإسلامي.
- و جوب تكوين و تخصيص إطارات بشرية للعمل في الفروع و النوافذ الإسلامية في البنوك التجارية.
- نجاح عمل النافذة الإسلامية مرتبط بالتخطيط و العمل بطريقة علمية صحيحة مع ضرورة تطبيقها لأحكام الشريعة الإسلامية.
- ترجع فكرة إنشاء النوافذ الإسلامية بالبنوك التجارية إلى سبعينيات القرن الماضي، و لم تدخل هذه الفكرة حيز التطبيق إلا بعدما حققت نجاحاً ظاهراً للعيان و تزايد الإقبال الكبير عليها.
- نجاح فكرة فتح نوافذ إسلامية دفع بالبنوك التجارية الاماراتية إلى تبني هذه الفكرة وتجسيدها في ارض الواقع، لاسيما وان الإطار التطبيقي والعملي لهذه الفكرة مكن البنوك التجارية الاماراتية من تجاوز الأزمة المالية العالمية.
- تسعى البنوك الإسلامية إلى تحقيق أهداف ذات طابع إنساني واجتماعي إضافة إلى تحقيق هدف الربحية الضروري لبقائها ونموها.

- **الاقتراحات و التوصيات:**
- على البنك المركزي القيام بسن قوانين و لوائح خاصة تضبط عمل الصيرفة الإسلامية و ذلك لخصوصيتها و تميزها عن غيرها.
- إنشاء مراكز و معاهد لتكوين إطارات متخصصة في مجال الصيرفة الإسلامية.
- ضرورة استكمال توجيه الحكومة لتبني الصرفية الإسلامية من خلال نوافذ وفروع إسلامية بإصدار قانون خاص بها يحكمها وينظمها.
- وجب على البنوك التقليدية التحول من وضعها الحالي إلى الصيرفة الإسلامية دون تماطل أو تردد فقط ثبت لديها أن العمل المصرفي يحقق نجاحات كبيرة.
- محاولة التخفيف من العقبات التي تواجه العمل المصرفي الإسلامي في الجزائر لتمكين هذه البنوك من أن تقوم بدورها في التنمية بشكل جيد.
- القيام بحملات ترويجية واسعة لتعريف بخدمات البنك و طريقة عمله لصد جميع الهجمات التي تتعرض لها النافذة الإسلامية.
- هذه هي أهم النتائج و التوصيات التي توصل إليها موضوع بحثنا و هذا جهدنا نقدمه يحتمل الصواب و الخطأ، فما كان من الصواب من الله من إرشادات و توجيهات أستاذنا المشرف عن هذا العمل المتواضع، و ما كان فيه من خطأ فمنا لأننا في طور إنجاز البحوث العلمية.

آفاق الدراسة:

نقترح المواضيع التالية التي تخدم نفس مجال هذا البحث حيث لا يمكن الحكم أن هذا العمل، استطاع أن يلم بكافة جوانب الدراسة:

- دور الفروع والنوافذ الإسلامية في التصدي للازمات المالية.
- كيفية التمويل في البنوك الإسلامية.
- طرق تحول البنوك التجارية إلى الصيرفة الإسلامية من خلال فتح نوافذ و فروع إسلامية.

المراجع

1- المراجع :

I. الكتب:

1- إسماعيل أحمد الشناوي، عبد النعيم مبارك , اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.

2- سامر جلدة، **البنوك التجارية و التسويق**، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1 ، عمان، 2000

3- بوعتروس عبد الحق , الوجيز في البنوك التجارية، مطبوعات جامعة منتوري، قسنطينة ، 2000.

4- مُحَمَّد الصريفي , إدارة المصارف، دار الوفاء لينا للطبع والنشر، ط1، الإسكندرية، مصر، 2002.

5- مُحَمَّد يونس، عبد المنعم مبارك، **النقود وأعمال البنوك والأسواق المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية،2003 .

6- . .نيفين حسن ، **البنوك التقليدية والبنوك الإسلامية في الإمارات**، الامارات ، 2017.

7- مُحَمَّد محمود العجلوني ، **البنوك الإسلامية , أحكامها ، مبادئها وتطبيقاتها المصرفية**، دار الميسرة ، عمان، 2008 .

8- سعيد احمد شهاب , البنوك التجارية , التوزيع و النشر , دار الاولى النفائس للنشر , الطبعة 2 ,الاردن , 2012.

9- جلال وفاء البدري مُحَمَّدين , البنوك الاسلامية , دراسة مقارنة للنظم في دولة الكوية و دول اخرى , د ار الجامعة الجديدة للنشر .الاسكندرية 2008.

10- حربي مُحَمَّد عريقات .سعيد جمعة عقل .ادارة المصارف الاسلامية-مدخل حديث –دار وائل-ط1. 2010.

11- -فادي مُحَمَّد الرفاعي, المصارف الاسلامية ,منشورات الحلبي الحقوقية , بيروت.2004.

12- بن براهيم الغالي, البدري مُحَّدين , البنوك الاسلامية ,دراسة مقارنة للنظم في دولة الكويت و دول اخرى , دار الجامعة الجديدة للنشر , الاسكندرية .2008

13- فهد الشريف , الفروع الاسلامية التابعة للمصارف الربوية , دراسة في ضوء الاقتصاد الاسلامي ,ط1 , عمان , 2001

14- عبد اللطيف جناحي , استراتجية البنوك الاسلامية و اهدافها , بحوث مختارة من المؤتمر العام الاول للبنوك الاسلامية , للاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية .ط1.مصر .1408هـ/1987م

15-حسين حسين شحاته , المصارف الاسلامية بين الفكر و التطبيق , مكتبة التقوى, ط1 القاهرة 2006

16- سامي بن ابراهيم السوسلم , فقه التدرج في تطبيق الاقتصاد الإسلامي , دور دار النشر 2007.

II. المذكرات:

1 -حياة النجار , ادارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقية بازل دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية , اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية , جامعة فرحات عباس سطيف 2014/2013.

2- مريم سعيد رستم , تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية الى مصارف اسلامية , نموذج مقترح لتطبيق على المصارف السورية , اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية و المصرفية , جامعة حلب سوريا , 2014.

3- عبد الحميد عبد الفتاح المغربي , الادارة الاستراتجية في البنوك الاسلامية , المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب , جدة 2004 .

4- عبدو عيشوش , تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الاسلامية , مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستار في العلوم التجارية , جامعة الحاج لخصر , باتنة , .2009

5- ساعي مُحَّد البشير , تقييم تجربة النوافذ الاسلامية في البنوك التقلدية , مذكرة مقدمة لاستكمال ماستر اكاديمي في العلوم الاقتصادية , جامعة قاصدي مرباح , و رقلة توقشة 2018-12-05.

6- مصطفى ابراهيم مُحَّد مصطفى , تقييم ظاهرة التحول البنوك التقلدية للمصرفية الاسلامية , دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك الاسلامية, مذكرة لنيل الماجيستار الجامعة الامريكية, القاهرة 2006

7- دهيلي الطيب , دور البنوك في تمويل المؤسسات الاقتصادية , مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية , جامعة مُحَّد خيصر , بسكرة 2003-2004

8- حبيب علي , حوكمة الجهاز المصرفي و دوره في تعزيز القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية , دراسة حالة بنك الوطني الجزائري وكالة تنس , مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية , تخصص بنوك واسواق مالية كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , جامعة مستغانم , 2015

9- بابي امينة كيحل وداد الزهرة , واقع النوافذ الاسلامية في البنوك التجارية , كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , قسم العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد نقدي وبنكي , جامعة الدكتور يحي فارس 2020-2021

10- علاء الدين رقيق , النوافذ الاسلامية في البنوك التقليدية , دراسة حالة بنك الخليج الجزائر, مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم الاسلامية , جامعة الشهيد حمه لخضر , الوادي , الجزائر , 2017 _2018

III. المجلات و الملتقيات:

1- معارفي فريدة مفتاح صالح , نوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقليدية , دوافع و المتطلبات تجربة بنك بيوميترا التجاري , نموذجا كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير , المجلة الدولية للبحوث الاسلامية و الانسانية المتقدمة , المجلد 4 العدد 3 , جامعة بسكرة, 2014

2- سليمان عبد الله ناصر , مؤتمر المصارف الاسلامية في اليمن , تجربة ماليزيا و مقارنتها بالتجربة اليمنية , مجلة نيوز اليمن.

3- شوقي دينا , المعاملات الاسلامية في البنوك الغربية , مجلة الاقتصاد الاسلامي , بنك دبي الاسلامي , العدد 241 , ربيع الاول 1422هـ.

4- معارفي فريدة مفتاح صالح , الصوابط الشرعية لنوافذ المعاملات الاسلامية في البنوك التقلدية , دور اللجنة الاستشارية الشرعية في بنك بيومترا التجاري , مجلة العلوم الانسانية جامعة مُحَّد خيصر , بسكرة , العدد ,35 مارس 2014.

5- سمير مصطفى متولي , فروع المعملات الاسلامية مالها و ما عليها , مجلة البنوك الاسلامية , الاتحاد الدولي للبنوك الاسلامية , مصر , فبراير , 1984.

6- مصطفى عوادي , الملتقى الوطني حول اشكالية استدامة مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر , جامعة الشهيد لخضر الوادي الجزائر , يومي 7/6 ديسمبير 2017.

IV. المواقع الإلكترونية

1- www.bna.dz الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري

2- http://www.alittihad.ae/details.php?id=143048&y= 2007

V. الوثائق:

-الوثائق الداخلية للبنك الوطني الجزائري -BNA وكالة المدية-.

الملاحق